الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences de gestion

الموضـــــــــــــــــوع

دور صيغ التمويل الإسلامي في تحسين الأداء المالي في البنوك التقليدية في الجزائر

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد بنكي و نقدي

إعداد الطالبتين:

- برهوم نريمان الهانية
- خليفي فضيلة

الأستاذ(ة) المشرف(ة):

- أ.د دردوري لحسن

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	د/بن سماعين حياة	أستاذ تعليم عالي	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د/دردوري لحسن	أستاذ تعليم عالي	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د/بلعبيدي عايدة عبير	أستاذ محاضر- أ-	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2024/ 2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences de gestion

الموضـــــــــــــــــوع

دور صيغ التمويل الإسلامي في تحسين الأداء المالي في البنوك التقليدية في الجزائر

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد بنكي و نقدي

إعداد الطالبتين:

- برهوم نريمان الهانية
- خليفي فضيلة

الأستاذ(ة) المشرف(ة):

- أ.د دردوري لحسن

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	د/بن سماعين حياة	أستاذ تعليم عالي	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د/دردوري لحسن	أستاذ تعليم عالي	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د/بلعبيدي عايدة عبير	أستاذ محاضر- أ-	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2023 /2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد لله حمدا كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام على أشرف مخلوق أناره الله بنوره واصطفاه وانطلاقا من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله نتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ المشرف " **دردوري لحسن**" على كل إرشاداته وتوجيهاته التي لم يبخل بها علينا يوما، و إلى كل أعضاء اللجنة العلمية لقبولهم مناقشة هذه المذكرة المتواضعة عسى أن تكون لمست كل الجوانب العلمية المراد الوصول إليها

كما نتقدم بجزيل الشكر والعطاء إلى كل مد يد المساعدة و رافقتنا في إتمام هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد و الشكر موصول كذلك إلى أوليائنا الذين سهروا على تقديم كل الظروف الملائمة لنا لانجاز هذا العمل

كما لا أنسى أن أشكر جميع الأساتذة و المؤطرين الذين قدموا لنا يد المساعدة وإلى كل الزملاء والأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم وأخذنا منهم الكثير

كما نوجه جزيل الشكر الى الأستاذتين القديرتين الدكتورة حياة بن سماعين و الدكتورة عايدة عبير بلعبيدي على اشرافهما على هذا العمل المتواضع

إهداء

بعد بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على اشرف الخلق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم:

ولقوله تعالى ﴿**يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات**﴾

صدق الله العظيم و بلغ نبيه الكريم

نحن لها وأن أبت رغما عنها أتينا بها

اهدي ثمرة جهدي وتخرجي إلى من هو جزء من القلب والفؤاد وأروع إنسان إلى قدوتي وخير مثال احمل اسمه بكل فخر وعزة وشرف إلى أبي الغالي أطل الله في عمره وحفظه لنا

يا حبا أهواه يا شمسا تشرق في أفقي يا ورود في العمر شذاه يا نبع الحنان ياهبة الرحمان يا فيض الإيمان إلى أمي حبيبة قلبي التي لطالما كانت بجانبي أتمنى وجودك معي إلى أخر العمر وأتمنى من الله أن يرزقك الصحة والعافية وطول العمر أمي

إلى أخي سندي الثاني وضلعي الثابت محمد الصغير

إلى أخواتي اللذين كان لهم الفضل الكبير في دعمي لإكمال مذكرتي

إلى صغير منزلنا و سكر حياتنا ولا يحلو يومنا بدونه ابن أختي منتصر بالله الطاهر

كل حبي واحترامي لكم.

نريمان الهانية

إهداء

إلى من قال فيهما الله تعالى «**وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا** ».

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

إلى من ساندتني في صلاتها ودعاءها، إلى التي سهرت الليالي لتنير دربي إلى من ترعرعت في أحضانها وحنانها إلى من حملتني وهنا على وهن إلى من بسمتها غايتي وما تحت أقدامها جنتي، أسكنتني قلبها فغمرتني بحبها إلى أروع امرأة في الوجود "**أمي**" الغالية"

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة إلى من علمني النجاح والصبر إلى الذي لم يبخل عليا بأي شيء إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى أعظم رجل في الكون الذي أحمل اسمه بكل افتخار "**أبي**" العزيز " رحمه الله

إلى من تقاسمت معهم دفئ المنزل إلى أجمل ما في الحياة **أخوتي** حفظهم الله ورعاهم الذين كانوا عونا لي و مشجعين حتى هذا اليوم لإكمال مسيرتي الجامعية دمتم بخير

فضيلة

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج **CAMELS** وللإجابة على التساؤل الأساسي المتمثل في دور صيغ التمويل الإسلامي في تحسين الأداء المالي في البنوك التقليدية في الجزائر دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA- خلال الفترة 2017- 2022 ، لأنه يعتبر من أهم الاستراتيجيات التي يستخدمها القطاع البنكي لتقييم الأداء المالي والحفاظ على استقراره حيث تم استخدام عدة مؤشرات مختلفة مثل كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة وجودة الربحية والسيولة والحساسية تجاه مخاطر السوق كما تم استخدام الوسط الحسابي التحديد تصنيف البنك وتحديد أدائه المالي خلال سنوات الدراسة وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود بعض نقاط الضعف لدى البنك الوطني الجزائري خاصة فيما يتعلق بمؤشر السيولة . حيث تحصل البنك على التصنيف الثالث أي متوسط" حسب نموذج التقييم الأمريكي **CAMELS** .

الكلمات المفتاحية: تقييم الأداء المالي، نموذج **CAMELS** ، البنك الوطني الجزائري، المؤشرات المالية

Abstract:

This research aims to evaluate the financial performance of the National Bank of Algeria using the CAMELS model and to answer the basic question of the impact of using Islamic financing formulas on the financial performance of conventional banks during the period 2017-2022, because it is considered one of the most important strategies used by the banking sector to evaluate financial performance and maintain its stability. Several different indicators were used, such as capital adequacy, asset quality, management efficiency, profitability quality, liquidity, and sensitivity to market risks. The arithmetic mean was also used to determine the bank's classification and determine its financial performance during the years of the study. The results of the study indicated the presence of some weak points in the National Bank of Algeria, especially with regard to With the liquidity index. The bank received a third rating, meaning "average," according to the American CAMELS rating model.

Keywords: performance evaluation, CAMELS model, National Bank of Algeria, financial indicators.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان إهداء الملخص باللغة العربية الملخص بالغة الأجنبية قائمة الأشكال قائمة الجداول فهرس المحتويات	
المقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	**01**
المبحث الأول: الإطار النظري لصيغ التمويل الإسلامية	02
المطلب الأول: التمويل القائم على أساس عقود المشاركة	02
الفرع الأول: التمويل بالمضاربة	02
أولا: تعريف المضاربة	02
ثانيا: صور المضاربة	02
ثالثا: شروط المضاربة	03
رابعا: أنواع المضاربة	04
الفرع الثاني: التمويل بالمشاركة	05
أولا: تعريف المشاركة	05
ثانيا: شروط المشاركة	05

ثالثا: الأحكام الخاصة بالمشاركة	06
رابعا: أنواع المشاركة: وتنقسم المشاركة	06
الفرع الثالث: التمويل بالمزارعة	08
أولا: تعريف المزارعة	08
ثانيا: شروط المزارعة	08
ثالثا: أنواعها	08
الفرع الرابع: التمويل بالمساقاة	08
أولا: تعريف المساقاة	08
ثانيا: شروط المساقاة	09
الفرع الخامس: التمويل بالمغارسة	09
أولا: تعريف المغارسة	09
ثانيا: شروط المغارسة	09
المطلب الثاني: التمويل القائم على أساس المداينات أو "الهامش المعلوم"	10
الفرع الأول: التمويل بالإجارة	10
أولا: تعريف الإجارة	10
ثانيا: شروط الإجارة	10
ثالثا: أنواع الإجارة	10
الفرع الثاني: التمويل ببيع الاستصناع	11
أولا: تعريف الاستصناع	11
ثانيا: شروط الاستصناع	11
ثالثا: أركان عقد الاستصناع	12
رابعا: أنواع التمويل بالاستصناع	12

الفرع الثالث: التمويل ببيع السلم	12
أولا: تعريف بيع السلم	12
ثانيا: شروط السلم	13
الفرع الرابع: التمويل بالمرابحة	14
أولا: تعريف المرابحة	14
ثانيا: القواعد الأساسية للتمويل بالمرابحة	14
ثالثا: أقسام المرابحة	14
المبحث الثاني: ماهية البنوك التقليدية	16
المطلب الأول: مفهوم البنوك التقليدية	16
الفرع الأول: نشأة البنوك التقليدية	16
الفرع الثاني: تعريف البنوك التقليدية	16
المطلب الثاني: وظائف البنوك التقليدية وسماتها	17
الفرع الأول: وظائف البنوك التقليدية	17
أولا: الوظائف التقليدية للبنوك التقليدية	17
ثانيا: الوظائف الحديثة للبنوك التقليدية	18
الفرع الثاني: سمات البنوك التقليدية	18
أولا: الربحية **profitability**	18
ثانيا: السيولة **liquidity**	19
ثالثا: الأمان **safety**	19
المطلب الثالث: موارد وإستخدمات البنوك التقليدية	19
الفرع الأول: موارد الأموال للبنوك التقليدية	21
أولا: المصادر الداخلية	21

ثانيا: المصادر الخارجية	21
الفرع الثاني: استخدامات الأموال في البنوك التقليدية	22
أولا: النقدية بالصندوق	22
ثانيا: الأصول المتداولة	22
ثالثا: الأصول الثابتة	22
المطلب الرابع: أهمية وأهداف البنوك التقليدية	23
الفرع الأول: أهمية البنوك التقليدية	23
الفرع الثاني: أهداف البنوك التقليدية	23
أولا: أهداف عامة	24
ثانيا: أهداف وظيفية	24
المبحث الثالث: معايير و مؤشرات قياس الأداء المالي في البنوك التقليدية	25
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي للبنوك التقليدية	25
الفرع الأول تعريف الأداء المالي للبنوك التقليدية	25
الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي	26
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي في البنوك التقليدية	26
الفرع الأول: العوامل الداخلية	26
أولا: الهيكل التنظيمي	26
ثانيا: الكفاءة المالية	27
ثالثا: التكنولوجيا	27
رابعا: حجم المصرف	27
الفرع الثاني: العوامل الخارجية	27
أولا: عوامل اجتماعية	27

ثانيا: عوامل تكنولوجية	28
ثالثا: عوامل سياسية وقانونية	28
رابعا: العوامل التقنية	28
خامسا: العوامل البشرية	28
المطلب الثالث: معايير ومؤشرات قياس الأداء المالي في البنوك التقليدية	29
الفرع الأول: معايير الأداء المالي	29
أولا: المعايير التاريخية	30
ثانيا: المعايير القطاعية (الصناعية	30
ثالثا: المعايير المطلقة	30
رابعا: المعايير المستهدفة	30
الفرع الثاني: مؤشرات قياس الأداء المالي	30
أولا: مؤشرات السيولة	30
ثانيا: مؤشرات الربحية	31
ثالثا: مؤشرات النشاط	32
رابعا: نسبة كفاية رأس المال(مؤشرات ملاءة رأس المال)	32
خامسا: نسب توظيف الأموال	33
سادسا: نموذج CAMELS	34
المطلب الرابع: مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وإدارتها في البنوك التقليدية	35
الفرع الأول: مخاطر صيغ التمويل الإسلامي	35
أولا: مخاطر المضاربة و المشاركة	35
ثانيا: مخاطر المرابحة	36
ثالثا: مخاطر صيغة الإجارة	37

رابعا: مخاطر السلم	37
خامسا: مخاطر الاستصناع	38
سادسا: مخاطر التمويل بالمساقاة	38
الفرع الثاني: إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي البنوك التقليدية	39
أولا: إدارة مخاطر المزارعة و المساقاة	39
ثانيا: إدارة مخاطر صيغ التمويل بالبيوع والإجارة	39
الفرع الثالث: أدوات إدارة المخاطر في البنوك التقليدية	42
أولا: تنويع الائتمان والاستثمار	42
ثانيا: وضع نظام المعلومات والتقييم	43
ثالثا: الضمانات و الرهانات	43
الفرع الرابع: طبيعة إدارة المخاطر الائتمانية في كل من البنوك التقليدية و الإسلامية	44
المبحث الرابع: علاقة صيغ التمويل الإسلامي بالأداء المالي	45
المطلب الأول: اثر صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس المشاركات على الأداء المالي	45
الفرع الأول: أثر التمويل بالمشاركة على الأداء المالي في المؤسسات	45
الفرع الثاني: أثر التمويل بالمضاربة على الأداء المالي في المؤسسات	45
المطلب الثاني: اثر صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس المدينات (هامش معلوم) على الأداء المالي	46
الفرع الأول: أثر التمويل بالمرابحة على الأداء المالي في المؤسسات	46
الفرع الثاني: أثر التمويل بالسلم على الأداء المالي في المؤسسات	47
الفرع الثالث: أثر التمويل بالإجارة على الأداء المالي في المؤسسات	47
خلاصة الفصل الأول	49
الفصل الثاني: الدراسة التحليلية دراسة حالة بنك الوطني الجزائر BNA	
المبحث الأول: البطاقة التعريفية للبنك الوطني الجزائري	51

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري	51
الفرع الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري	51
الفرع الثاني: تعريف البنك الوطني الجزائري	51
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.	52
الفرع الأول: مصلحة الصندوق "Le Service caisse"	52
الفرع الثاني: المصلحة الخارجية "Le Service étranger"	52
الفرع الثالث: مصلحة القروض "Le Service de credit"	53
الفرع الرابع: المصلحة الإدارية "Le Service administratif"	53
الفرع الخامس: مصلحة النزاعات " Le Service contentieux"	53
المطلب الثالث: مهام ونشاطات البنك الوطني الجزائري	55
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنك الوطني بواسطة النسب المالية	56
المطلب الأول: مؤشرات الربحية	56
المطلب الثاني: مؤشرات السيولة	57
المطلب الثالث: مؤشرات الكفاية	58
المطلب الرابع: نموذج CAMELS	59
المبحث الثالث: عرض تقييم أداء المالي للبنك الوطني الجزائري	61
المطلب الأول: عرض نتائج تقييم أداء المالي للبنك الوطني الجزائري للفترة من 2017 إلى 2019	61
الفرع الأول: تحليل ربحية البنك في الفترة (2017–2019) م	61
الفرع الثاني: تحليل سيولة البنك في الفترة (2017–2019) م	63
الفرع الثالث: تحليل كفاية رأس المال البنك في الفترة (2017–2019)م	65
المطلب الثاني: عرض نتائج تقييم أداء المالي للبنك الوطني الجزائري للفترة من 2020 إلى 2022	66
الفرع الأول: تحليل ربحية البنك في الفترة (2020–2022)م	66

الفرع الثاني: تحليل سيولة البنك في الفترة (2020–2022)م	68
الفرع الثالث: تحليل كفاية رأس المال البنك في الفترة (2020–2022) م	70
الفرع الرابع: مقارنة تقييم الأداء المالي للبنك الوطني وفق النسب المالية للفترة (2017–2022)م	71
أولا: بالنسبة لنسب الربحية	73
ثانيا: بالنسبة لنسب السيولة	73
ثالثا: نسب كفاية رأس المال	73
المطلب الثالث: تقييم أداء المالي للبنك الوطني وفق عناصر نموذج CAMELS	74
الفرع الأول: تحليل نسبة كفاية رأس المال من الفترة (2017–2022) م	74
الفرع الثاني: تحليل مؤشر جودة الأصول من الفترة (2017–2022) م	75
الفرع الثالث: التصنيف البنك الوطني الجزائري من الفترة (2017–2022) م	77
خلاصة الفصل الثاني	79
الخاتمة	83–80
قائمة المصادر و المراجع	91–84
الملاحق	100–92
تم بحمد الله	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01–01	مقارنة بين الصيغ المستندة على عقود المشاركات	09
02–01	ميزانية البنك التقليدي في 12/31	20
01–02	النسب المختارة في الدراسة	56
02–02	أوزان تقييم مؤشر الربحية في البنوك	57
03–02	أوزان تقييم مؤشر السيولة في البنوك	58
04–02	التصنيف المركب وفق نموذج CAMELS	59
05–02	نسبة التصنيف المرجح WCR	60
06–02	تصنيف نسبة الرفع المالي	60
07–02	نسبة مؤشر الربحية للبنك الوطني الجزائري	61
08–02	نسبة مؤشر السيولة للبنك الوطني الجزائري	63
09–02	نسبة مؤشر كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري	65
10–02	نسبة مؤشر الربحية للبنك الوطني الجزائري	66
11–02	نسبة مؤشر السيولة للبنك الوطني الجزائري	68
12–02	نسبة مؤشر كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري	70
13–02	مقارنة تقييم أداء البنك الوطني وفق النسب المالية للفترة (2017–2022)م	72
14–02	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول	74
15–02	تحليل نسب مؤشر جودة الأصول	76
16–02	التصنيف البنك الوطني الجزائري من الفترة (2017–2022) م	77

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	العوامل المؤثرة في الأداء المالي	29
01-02	يمثل الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري "BNA Agence"	54
03-02	نسبة مؤشر الربحية للبنك الوطني الجزائري في الفترة (2017-2019) م	62
04-02	نسبة مؤشر السيولة للبنك الوطني الجزائري في الفترة (2017-2019) م	64
05-02	نسبة مؤشر الربحية للبنك الوطني الجزائري في الفترة (2020-2022) م	67
06-02	نسبة مؤشر السيولة للبنك الوطني الجزائري في الفترة (2020-2022) م	69

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات والرموز	
ع	العدد.
ج	الجزء.
ط	الطبعة.
د ب ن	دون بلاد نشر.
د س ن	دون سنة نشر.
د د ن	دون دار نشر.
د ط	دون طبعة.
ص	الصفحة.
د ع	دون عدد (المجلة).
ص ص	من الصفحة إلى الصفحة.
د إ م	دون إسم المجلة.

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	صورة للبنك الوطني الجزائري المديرية العامة	92
02	البيانات المالية للبنك الوطني الجزائري للمديرية العامة في الفترة(2017–2019)م	94–92
03	نتائج البنك الوطني الجزائري المديرية العامة في الفترة(2017–2019)م	96–95
04	الصيرفة الاسلامية للبنك الوطني الجزائري للمديرية العامة في الفترة (2020–2022)م	97
05	البيانات المالية للبنك الوطني الجزائري للمديرية العامة في الفترة(2020–2020)م	99–97
06	مجلس الإدارة للبنك الوطني الجزائري للمديرية العامة	100
07	تقديم البنك الوطني الجزائري للمديرية العامة في أرقام	100

المقدمة

تمهيد

يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول ودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون الأموال، حيث تتميز البنوك التجارية عن غيرها من منشات الأعمال الاقتصادية في أنها تتعامل بأموال الغير،باعتبارها وسيط ماليا وتنشا عن الوساطة حالة من الغموض، حيث إن المصارف التجارية وما تتسم به من صغر في مقدار رأس المال قياسا بالأموال المتاحة للاستثمار إضافة إلى إن معظم موالها تعود إلى الآخرين وهي ملزمة بإعادتها، جعلت تحقيق أرباح البنك لا تتم إلا من خلال الاستخدام الأكبر لأموال الآخرين (المودعين) في مختلف عمليات التشغيل والاستثمار.

كما يعتبر الأداء المالي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية صورتها في بيئة أعمالها وهو ترجمة لأهدافها وغايتها، ولتحسين صورتها وجب على المؤسسة الاقتصادية دوما العمل على تحسين أدائها المالي والقيام بعملية تقييمه من حيث لأخر، عن طريق طرق ومؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي ومعرفة العوامل المؤثرة عليه.

وفي ضوء أهمية الأداء المالي للمؤسسات فان الحاجة تظهر لدراسة أية عوامل من الممكن إن تؤثر في مستويات هذا الأداء المالي، ومن خلال مراجعة الأدبيات النظرية هناك العديد من العوامل المؤثرة في الأداء المالي و منها العوامل التنظيمية، واستخدام التكنولوجيا، والعوامل البيئية، عوامل قانونية، عوامل المالية وعوامل تنافسية.

كما سعت الجزائر إلى تعزيز العمل المصرفي الإسلامي، من خلال فتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية، بعد إن كانت هذه الخدمات تقدم فقط من طرف بنكين اثنين هما بنك البركة وبنك السلام، بغية تنويع مصدرا تمويل الاقتصاد الوطني، في إطار تراجع أسعار المحروقات، ونزولا عند رغبة شريحة واسعة من المجتمع الجزائري تفضل المعاملات المصرفية الإسلامية، وتنفر من المعاملات التقليدية الربوية، مما يساهم في تطوير الصيرفة الإسلامية، واستقطاب عملاء جدد.

وعليه فان الدراسة الحالية تسعى إلى دراسة اثر صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي للبنوك التقليدية في الجزائر من خلال دراسة تحليلية لتقييم أداء مالي للبنك الوطني الجزائري–المديرية العامة–من خلال حساب مؤشرات الأداء المالية ونسب المالية باستخدام الميزانيات المالية للبنك محل الدراسة والتقارير المالية والسنوية له للفترة الممتدة من 2017 إلى 2022.

➢ طرح الإشكالية و الأسئلة البحثية

تتنوع صيغ التمويل إسلامي ما بين صيغ قائمة على المشاركات وأخرى قائمة على المداينات ومن بين صيغ القائمة على المشاركات نجد المشاركة والمضاربة والقائمة على المداينات نذكر الإجارة والمرابحة.

من أجل معالجة هذا الموضوع يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

هل ساهمت صيغ التمويل الإسلامية في تحسين الأداء المالي في البنك الوطني الجزائري؟

وتندرج تحتها أسئلة بحثية سنوردها كالآتي:

الأسئلة البحثية:

تتفرع عن الإشكالية السابقة للأسئلة الفرعية التالية:

1) هل النسب المالية كافية لتقييم الأداء المالي؟
2) كيف يمكن الربط بين صيغ التمويل الإسلامي والأداء المالي في البنك؟
3) هل حسنت النوافذ الإسلامية المعتمدة في البنك الوطني الجزائري من أدائه المالي؟

➢ أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية

1-كونه يتعلق بالبنوك وهو بذلك يتماشى مع طبيعة التخصص الذي ندرسه.

2-كون الموضوع له أهمية كبيرة ولم يدرس من جانب العميل فتح المجال لغيرنا للتعمق أكثر في هذا الميدان مستقبلا.

3-يعتبر موضوع حديث يتماشى مع الإصلاحات التي مست البنوك العمومية الجزائرية

الأسباب الموضوعية

1-أن عملية تقييم الأداء المالي هي المحرك الأساسي في الأعمال المصرفية من خلال عملية مراقبة أنشطة البنك وتوجيهها بما يخدم إستراتيجية البنك وتحقيق أهدافه.

2- زيادة الاهتمام بموضوع الصيرفة الإسلامية.

3-إبراز دور صيغ التمويل الإسلامي في تحسين الأداء المالي في البنوك التقليدية.

➢ الدراسات السابقة

فيما يخص موضوع واقع الصيرفة الإسلامية وأثرها على الأداء المالي للبنوك التقليدية، وبعد الاطلاع على الأبحاث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع تبين أن أغلب الدراسات السابقة تناولت هذا الموضوع بشكل منفصل دون الربط بين جزئياتها فالبعض تناول موضوع البنوك الإسلامية ومنتجاتها والبعض الآخر تناول موضوع تقييم الأداء المالي في البنوك التقليدية، ومن تلك الدراسات نذكر:

أولا: الدارسات باللغة العربية:

الدراسة الأولى: دراسة قام بها بودشيشة ريمة كحول محمد يزيد (2021/2020)م: و التي حملت عنوان: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية من حيث الربحية والسيولة دراسة إحصائية مقارنة بين البنوك الخاصة والبنوك العمومية خلال الفترة(2019-2016)م، حيث هدفت الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي للبنوك الخاصة والعمومية للبنوك في الجزائر من حيث الربحية والسيولة وهذا من خلال حساب النسب المالية لكل من البنوك المختارة أربعة بنوك خاصة وأربعة بنوك عمومية، واعتمد الباحثان على اختبار ستيودنت في تحليل النتائج، و توصلت إلى وجود تقارب في الأداء المالي بين البنوك محل الدراسة من منظور الربحية، بينما كانت التفوق للبنوك الخاصة على العمومية في مجال السيولة.

ومن أهداف هاته الدراسة:

- تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الخاصة والبنوك العمومية من حيث الربحية والسيولة.
- مقارنة الأداء المالي للبنوك الخاصة مع الأداء المالي للبنوك العمومية واستخراج نقاط القوة والضعف.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- تتميز البنوك الخاصة بأداء جيد في توليد الأرباح إذا ما قورنت بالبنوك العمومية وهذا راجع أساسا إلى طبيعة السياسات المنتهجة من قبلها.
- تتمتع البنوك الخاصة أيضا بأفضلية من حيث السيولة مقارنة بالبنوك العمومية.

الدراسة الثانية: دراسة قام بها قروش عيسى و زملائه و التي حملت عنوان: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2015-2019)م: مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد14، العدد01، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على النسب المالية (نسب الربحية، السيولة، المخاطرة، الكفاءة والكفاية)، من خلال دراسة حالة (5) بنوك تجارية جزائرية خلال الفترة (2015-2019)م، وقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام النسب المالية كشف عن نقاط القوة والضعف بالبنوك محل الدراسة، كما ساهم في تقييم الأداء المالي بها، وقد أوضحت هذه النسب مستويات أداء مالي متفاوتة من بنك لآخر.

ومن أهداف هاته الدراسة:

- تحليل ربحية وسيولة البنوك التجارية محل الدراسة.
- تقييم البنوك التجارية من حيث المخاطرة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- من خلال تقييم أداء البنك يمكن تحديد نقاط القوة والضعف هذا البنك.
- لم يظهر بان البنوك التجارية الخاصة محل الدراسة تتمتع بأداء مالي أحسن من البنوك العامة محل الدراسة.

الدراسة الثالثة: عبد الباقي بوضياف و آخرون ، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية (2009-2016): مجلة الباحث، المجلد18، العدد01، جامعة ورقلة، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر الفترة الممتدة من 2009 إلى 2016 وذلك من خلال بناء نموذج القياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة كفاية رأس المال السيولة النقدية، سعر الصرف (والمتغير التابع) العائد على حقوق الملكية باستخدام نماذج بائل وذلك من أجل تبيان طبيعة وقوة العلاقات المراد قياسها، بالإضافة إلى إظهار العوامل الأكثر تفسيرا للأداء المالي، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر تتمثل في سعر الصرف، كما توصلنا إلى أن السيولة النقدية و كفاية رأس المال غير مؤثر تين على الأداء المالي للبنوك عينة الدراسة.

ومن أهداف هاته الدراسة:

- تحديد العوامل المؤثرة على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر(البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي....الخ)
- تحديد العلاقة بين المتغيرات من خلال مؤشرات المالية(كفاية رأس المال، السيولة النقدية).

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- توجد عدة عوامل أخرى تؤثر على أداء إلي للبنوك التجارية محل الدراسة كما هو موضح في الجزء النظري.
- يوجد تأثير سلبي(علاقة عكسية) ين العائد على حقوق الملكية والمتغير المستقل المتمثل في كفاية رأس المال.

الدراسة الرابعة: بولحية الطيب وبوجميعة عمر تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2009–2013): مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 1، العدد14، جامعة جيجل ، الجزائر، هدفت هذه الدراسة لمعرفة أهم الأدوات المالية المستخدمة في البنوك لتقييم أدائها.

بالإضافة إلى مدى تمتعها بالكفاءة الأزمة في استخدام تلك الأموال في تحقيق ربحية مقبولة الدراسة تمت على 10 بنوك في ستة دول للفترة 2009–2013 وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك مؤشرات مالية إيجابية وبعضها سلبية حيث عرف متوسط العائد على الأصول ومتوسط العائد على حقوق الملكية تطورا متزايد في جل البنوك خلال فترة الدراسة مما يعكس القدرة على توليد الأرباح وتعظيم حقوق الملاك المساهمين.

ومن أهداف هاته الدراسة:

- معرفة أساليب وأدوات قياس تقييم الأداء المالي للبنوك.
- أداء تقييم لأداء مجموعة من البنوك من خلال النسب والمؤشرات المالية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أظهرت نسب السيولة إن تصنيف العينة خمس بنوك فقط قد استطاعت إن تتجاوز المتوسط العام للعين خلال فترة الدراسة.
- عرف مؤشر توظيف المواد المالية ارتفاعا خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، في إشارة إلى زيادة نشاط التمويل والاستثمار في هذه البنوك.

الدراسة الخامسة: زاهر صبحي بوشناق تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين): رسالة ماجستير، جامعة غزة فلسطين 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في فلسطين من خلال المقارنة باستخدام عدة مؤشرات مالية مثل مؤشر السيولة والربحية ومؤشرات السوق، توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات الربحية (بما فيها العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية أن البنوك الإسلامية اقل ربحية منها في البنوك التقليدية.

ومن أهداف هاته الدراسة:

- الوقوف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك.
- تقييم أداء مالي للبنوك التقليدية والإسلامية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- تحتفظ البنوك الإسلامية بسيولة نقدية عالية مقارنة بالبنوك التقليدية، الأمر الذي يعني حرمان البنوك الإسلامية من تحقيق عوائد مجزية.
- ظهرت مؤشرات الربحية منخفضة نسبيا للبنوك الإسلامية مثل هامش الربح وصافي الإرباح إلى الإيرادات

الدراسة السادسة: إمارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار: رسالة ماجستير، جامعة حلب، سوريا،2010 .

يعتبر تقييم الأداء المالي من الضمانات الأساسية لنمو واستقرار المصارف بصفة عامة والإسلامية بصفة خاصة لذلك تم دراسة وتحليل القوائم المالية المعرفة مدى تأثير هيكل الموارد والاستخدامات وتأثير قواعد التمويل على الأداء المالي بالإضافة إلى التوسع في تطبيق بعض الصيغ التمويلية على حساب صيغ أخرى وتأثيرها على أداء المصارف وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها تزايد معدل العائد على حقوق الملكية في المصرف محل الدراسة ومحدودية استخدام المشاركة والمضاربة نظرا للمخاطر الناجمة عنهما كما أن هناك صيغ استثمارية لم يدخل فيهما المصرف الإسلامي بعد رغبة في الابتعاد عن المخاطر.

ومن أهداف هاته الدراسة:

- تقييم مجموعة من التوصيات المتعلقة بالعوامل المالية المؤثرة على أداء البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار.
- الرقابة المالية اللاحقة على نشاط البنك من خلال تقييم أدائه.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- تشير نسبة الأصول إلى الخصوم إلى وجود توازن نسبي بينهما، أي إن المصرف محل الدراسة قادر على تغطية لخصوم من خلال الأصول.
- تنمو حقوق الملكية أيضا بشمل مرتفعا جدا خلال الفترة المدروسة الأمر الذي يعكس قدرة المصرف على تمويل جانب كبير من استثماراته.

ثانياً : الدراسات الأجنبية باللغة الأجنبية

The Impact of Financial Liberalization on the Performance of the Algerian Public Banks, Souad GUESMI, 2014

تناولت الدراسة موضوع التحرير البنكي ومدى تأثيره على الأداء البنكي للبنوك العمومية في الجزائر توصلت الدراسة إلى نتيجة المتمثلة في أن البنوك ذات القوة السوقية الأعلى تقدم أرباح احتكارية، واتضحت النتيجة أن التحرير البنكي في صالح البنوك الخاصة.

- **Bank Performance A theoretical and empirical framework for the analysis of profitability, competition and efficiency Jacob A. Bikker and Jaap W.B. Bos 2008.**

أبرزت الدراسة الجانب النظري والتحليلي لقياس الأداء في البنوك توضح الدراسة تسعة نماذج رياضية لقياس المنافسة والكفاءة والربحية في البنوك بأخذ بعين الاعتبار أن جميع النماذج تركز على متغير واحد بدلا من مجموعة من المتغيرات.

❖ **القيمة المضافة للدراسة:**

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة بكونها دراسة تحليلية لتقييم أداء المالي للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2017-2020 واثبات ما إذا اثر استخدام صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي للبنوك التقليدية في الجزائر خاصة البنك الوطني الجزائري باعتباره بنكا تقليديا وذلك من خلال تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الأداء المالي وعناصر نموذج **CAMELS**.

➢ فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة البحثية يمكن طرح الفرضيات المبدئية التالية:

- لا النسب المالية غير كافية لتقييم الأداء المالي
- يمكن الربط بين صيغ التمويل الإسلامي والأداء المالي في البنك من خلال مؤشر الربحية
- نعم حسنت النوافذ الإسلامية المعتمدة في البنك الوطني من أدائه المالي.

➢ المنهج

قصد الإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي كحتمية أملتها علينا طبيعة الموضوع نظرا لأنه يتوافق مع تقرير الحقائق وفهم مكونات الموضوع، فالمنهج الوصفي يعتمد على المفاهيم العامة المتعلقة بالبنوك في الجانب النظري ، والمنهج التحليلي لتحليل التقارير المالية من ميزانيات وحسابات نتائج للبنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج التقييم الأمريكي **CAMELS**، حيث يتم التحليل من خلال تطبيق مؤشرات تقييم الأداء المالي السابق ذكرها لتقييم أداء بنك الوطني الجزائري و –المديرية العامة – ومن ثم الخروج بالنتائج الضرورية، وكذلك اعتمدا بحثنا على المنهج التاريخي الذي يعتمد بدوره على ذكر تاريخ ونشأة البنوك منذ بداية ظهورها في العصور الأولى.

➢ أدوات جمع البيانات

تم استخدام العديد من المصادر المتاحة في هذا البحث مثل التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري والمواقع الإلكترونية والأبحاث السابقة والمقالات ذات الصلة بالموضوع.

➢ الحدود الزمانية والمكانية

الحدود المكانية: محل الدراسة البنك الوطني الجزائري – المديرية العامة–

الحدود الزمانية : الفترة الممتدة من 2017 - إلى 2022م

➢ أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في العديد من النقاط أهمها:

1) تسليط الضوء على الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية باعتبار الإصلاحات التي طرقت على منظومة المصرفية الجزائرية.
2) تأتي أهمية الدراسة من أهمية و نجاعة صيغ التمويل الإسلامي والاهتمام المتزايد بها سواء من الدول الغربية أو الدول العربية وما لها من أثار ايجابية على الأداء المالي.
3) تحليل وتقييم أداء البنك محل الدراسة من خلال المؤشرات المالية مما يمكننا من التوصل إلى نتائج المرغوبة والمتمثلة في تبيان اثر الصيغ تمويل إسلامي على أداء بنك الوطني الجزائري.

➢ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف:

1) بيان تأثير تطبيق صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي للبنوك التقليدية.
2) تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باعتباره بنك تقليديا وإيضاح اثر استخدام صيغ التمويل الإسلامي على أدائه المالي.
3) زيادة الاهتمام بالصيرفة الإسلامية من خلال إدراجها في البنوك التقليدية وفتح النوافذ الإسلامية.
4) كما يهدف كذلك البحث إلى تقييم الأداء المالي البنكي في الجزائر باستخدام نموذج **CAMELS** ونسب تقييم الأداء المالي وتطبيقه على البنك الوطني الجزائري للفترة الممتدة من 2017 إلى 2022.

➢ هيكل الدراسة

للإلمام بجوانب الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم البحث إلى فصلين، فصل نظري للمفاهيم العامة وفصل لإسقاط الدراسة ميدانيا، وانطلقنا من مقدمة شملت أهمية أهداف البحث والإشكالية الرئيسية وما تفرع منها من أسئلة فرعية وفرضيات الدراسة وختمنا الدراسة بخاتمة شملت نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة فكانت خطة البحث كالتالي:

- **الفصل الأول:** حول الإطار النظري، حيث يتكون من أربعة مباحث أولهما يتطرق إلى الإطار النظري لصيغ التمويل الإسلامي، أما المبحث الثاني يهتم بماهية البنوك التقليدية، في حين المبحث الثالث يهتم بمعايير ومؤشرات قياس الأداء المالي في البنوك التقليدية، أما في المبحث الأخير فتناول علاقة صيغ التمويل الإسلامي بالأداء المالي

- **الفصل الثاني**: تطرقنا فيه إلى الدراسة التحليلية من خلال تقسيمه لثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول البطاقة التعريفية للبنك الوطني الجزائري، أما المبحث الثاني النسب المختارة لتقييم أداء البنك الوطني الجزائري، أما المبحث الثالث و الأخير فقمنا بعرض تقييم أداء البنك الوطني الجزائري

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

يرتبط نجاح النظام الاقتصادي اليوم بفعالية وكفاءة النظام المصرفي الوطني وقدرته على تمويل المشاريع الاستثمارية والقطاعات الاقتصادية، وتتمثل المهمة الرئيسية للنظام المصرفي في دعم التنمية الاقتصادية ورأس هذا النظام هو البنك المركزي، ويقوم البنك المركزي بدور البنك الحكومي، حيث يتمتع بحق الإشراف والرقابة على البنوك المختلفة، ومن أهم البنوك التي تعمل تحت إشراف البنك المركزي البنوك التقليدية، وتتميز البنوك التقليدية عن غيرها بأنشطتها والخدمات التي تقدمها، حيث تُعتبر وسيطاً مالياً.

وبالإضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية للجمهور، تعتبر البنوك التقليدية شريان الحياة للاقتصاد في أي بلد، وتساهم في تنمية المجتمع الذي تعمل فيه، حيث أن لها الدور الأساسي في تعبئة الأموال وتسييلها وتوجيهها للأنشطة الاستثمارية المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم الخدمات التي تؤديها البنوك التقليدية منح الائتمان (القروض)، أو ما يسمى بالتمويل، وهو ما يعد عصب إقامة المشروعات المختلفة والتوسع فيها، حيث إن الأموال اللازمة لنجاح المشروعات الاستثمارية وتحقيق أهدافها.

وقد ظهرت البنوك التقليدية كمؤسسات وسيطة كامتداد لأنشطة الصرافين الذين كانت أنشطتهم تعتمد على الوظيفتين الأساسيتين اللتين تقوم بهما البنوك، وهما قبول الودائع وتقديم الائتمان، وفي وقت لاحق، وتماشياً مع التغيرات التي طرأت على المجتمع والنظم الاقتصادية المختلفة، تطورت أنشطتها بمرور الوقت وتم تقديم العديد من المنتجات والخدمات الجديدة التي أضافت إلى الأنشطة التقليدية للبنوك وساهمت في تعظيم دور البنوك في حياة الناس، وقد امتدت هذه الأنشطة لتشمل العديد من التجار وأصحاب رؤوس الأموال الخاصة، في حين أن تطور المشهد المصرفي في السنوات الأخيرة تطلب من البنوك التجارية الاهتمام بجميع طبقات النظام المصرفي.

ذكر في قوله تعالى ﴿**وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ (القرآن الكريم، **سورة الأعراف**، الآية 31)، النهي على الإسراف وإضاعة المال، وهو أمر مخالف للرشد والمقصد الشرعي في حفظ المال، فحسب آراء حكم العلماء والشرع في التحوط وإدارة المخاطر انه بعد التطرق للمخاطر التي تواجه عمل المصارف وجب الخوض في إدارتها كمتطلب ضروري لأي نشاط اقتصادي مفاده حفظ المال لإيفاء المقصد الشرعي، وبما أن المخاطر حوادث غير مرغوبة وتعتبر من الضرر الواجب تجنبه فالضرر يزال، وإن لم يكن بالإمكان استبعاده وجب للمذكرة تخفيفه فالضرر الأشد يزال بالضرر الأخف، ويختار أهون الشرين والضرر يدفع بقدر الإمكان.

وعليه سنتناول في هذا الفصل الإطار النظري للبحث من خلال التطرق فيه إلى الإطار النظري لصيغ التمويل الإسلامية (**المبحث الأول**)، و كذالك ماهية للبنوك التقليدية (**المبحث الثاني**)، ثم معايير ومؤشرات قياس الأداء المالي في البنوك التقليدية في (**المبحث الثالث**)، وفي آخر الفصل تناولنا علاقة صيغ التمويل الإسلامي بالأداء المالي (**المبحث الرابع**).

المبحث الأول: الإطار النظري لصيغ التمويل الإسلامية

تطبيقا لمقاصد الشريعة الإسلامية في عملية استثمار الأموال، وغيرها من المعاملات المالية هناك العديد من صيغ التمويل التي تقوم على مجموعة من المبادئ الإسلامية، أهمها مبدأ المشروعية الحلال، مبدأ تحريم الربا، والمحافظة على المال وحمايته من المخاطر.

تعتمد البنوك الإسلامية على عقود تمويلية متنوعة تشارك من خلال المتعاملين الطالبين للتمويل في مشاريعهم على أساس قاعدة الغنم بالغرم وبالتالي فهي تقتسم معهم الأرباح والخسائر، الشيء الذي لم يكن معتمدا لدى البنوك التقليدية المعتمدة على منح التمويل دون تحمل أية مخاطر، وكل منها مختص بتمويل معين وبفئة معينة ذلك أنه نجد في التطبيق العملي أشخاص يمتلكون المال والخبرة الفنية، لكن مشاريعهم تتطلب قناة تمويلية مستمرة قد يعجزون عن تلبية حاجياتها، وقد نجد أيضا أشخاصا لا يمتلكون المال لكن قدراتهم العلمية والعملية جد عالية، فالبنك الإسلامي يتعامل مع هؤلاء ويخصص لكل منهم عقدا تمويليا يلبي حاجياتهم ويضمن البنك حقوقه.

اعتمدت الصيرفة أو المصارف الإسلامية في نشاطها التمويلي والاستثماري على مجموعة من الصيغ هي في الأصل معروف في الفقه الإسلامي، وقد تم تطوير هذه الصيغ كي تتلاءم وتنسجم مع الرؤية المصرفية الحديثة ومنه فإن أشكال التمويل الإسلامي المتمثلة في صيغ تتجسد فيما يلي:

المطلب الأول: التمويل القائم على أساس عقود المشاركة

يقوم هذا النوع من التمويلات في المصارف الإسلامية على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر وتوجد فيها العديد من الصيغ التي تقوم على هذا المبدأ، ونذكر منها الآتي:

الفرع الأول: التمويل بالمضاربة

أولا: تعريف المضاربة

1-لغة: على وزن مفاعلة مشتقة من الفعل ضرب، ويأتي هذا الفعل بمعنى سار وسافر، ويقال ضربت في الأرض ابتغي الخير من الرزق، كذلك تأتي بمعنى كسب وطلب ويقال فلان يضرب المجد أي يكسبه ويطلبه، (القضاة، 1984، صفحة 157) وتسمى قراضا ومقارضة مشتقة من القرض وهو القطع لأن رب العمل يقطع جزءا من ربحه لرب المال. (الجزيري، 1980، صفحة 34)

2-اصطلاحا: عرفت المضاربة بأنها: "عقد بين طرفين أو مشاركة بين إثنين أحدهما بالمال أي رب المال والآخر بجهده وخبرته أي المضارب والمكسب يقسم بينهما بالنسب المتفق عليها، كما يمكن أيضا أن تكون مشاركة بين عدة أطراف، وفي حال الخسارة يتحمل رب المال الخسارة المالية والمضارب جهده وعمله شرط أن لا يكون مقصرا أو مخالفا للاتفاق المبرم بينه وبين الطرف الآخر". (صوان، 2008، الصفحات 135-136)

ثانيا: صور المضاربة: للمضاربة ثلاث صور هي: (البهوتي، د س ن، صفحة 262)

- أن يشترك أحدهما بماله فيكون هو صاحب رأس المال والثاني بعمله فيكون هو العامل، أي أن العمل من جانب والمال من جانب آخر وهذه هي صورة المضاربة المحضة.
- أن يشترك اثنان بمالهما والعمل من أحدهما أي رأس مال المضاربة من الطرفين ويكون العمل من أحدهما فقط فهي شركة عنان (المشاركة) لأن المال من الجانبين ومضاربة لأن العمل من جانب واحد، وروى بعض الفقهاء أنه قد يكون نصيب العامل من الربح أكثر من نصيبها هنا.
- أن يشترك اثنان بالعمل في مال احدهما فالعمل يكون من الطرفين المشتركين والمال من أحدهما، وجميع هذه الصور جائزة.

ثالثا: شروط المضاربة: تتعلق شروط التمويل بالمضاربة بثلاثة عناصر رئيسية، هي: (طائل، 1999، الصفحات 196-197)

1-الشروط المتعلقة بأس المال المضاربة

- أن يكون رأس مال حاضرا لا دينا في ذمة المضارب وهذا سدا لذريعة الربا
- أن يكون رأس المال معلوما لان رأس مال واجب الرجوع إليه في نهاية المضاربة.
- أن يكون رأس المال نقدا فلا يجوز إذا كان من العروض أو العقار عند جمهور الفقهاء.
- أن يسلم رأس المال المضاربة، حتى ينتقل المضارب في حيازة رأس المال لأنه مؤتمن عليه.

2- الشروط المتعلقة بالربح

- أن يكون معلوم القدر
- أن يكون الربح بقيمة شائعة لكل من المضارب ورب العمل.
- أن يكون الربح مشترك بين العاقدين.
- أن يكون الربح مختصرا بالمتعاقدين.
- لا يمكن تسديد الأرباح مبدئيا بعد التسديد الكامل لرأس المال.

3-الشروط المتعلقة بالعمل

- اختصاص المضارب بالعمل وحده.
- لا يجوز التضييق على الضارب بتخصيصه لشئ نادر.
- لا يجوز خروج المضارب عن التصرفات المعتادة في المضاربة.

4-شروط العاقدين: والعاقدين هما رب المال والمضارب ويشترط فيهما توفر أهلية التصرف شأن كل العقود الأخرى، حيث أن القراض توكيل وتوكل بعوض يشترط أهلية التوكيل من المالك، وأهلية التوكل في العامل فلا يكون الواحد منهما سفيها أو صبيا،.... ولا يشترط في رب المال والعامل أن يكونا مسلمين فتصح المضاربة بين أهل الذمة وبين المسلم. (عويمر، 1986، صفحة 293)

5-شروط الصيغة: وهي الإيجاب والقبول بما يدل عليها من ألفاظ فتنعقد المضاربة بلفظ المضاربة والقراض والمقارضة وما تؤدي تلك الألفاظ، واتفق الفقهاء على أن الصيغة إذا كانت منجزة غير مضافة إلى زمن المستقبل ولا معلقة ولا مؤقتة كانت صحيحة، ومثال الإضافة إلى زمن المستقبل أن يقول صاحب المال للمضارب: خذ هذا واعمل به ابتداء من العام القادم، ومثال التوقيت كأن يقول له أعمل به في الربيع فقط، أو في موسم معين فقط، ومثال التعليق كأن يقول له: إذا جاءك فلان بالدين الذي لي في ذمته ومقداره ألف وسلمك إياه فضارب به. (الدين، 1974، صفحة 20)

رابعا: أنواع المضاربة

1-من حيث شروطها (الامين، 1403هـ، صفحة 46)

- **المضاربة المقيدة:** هي أن يقيد صاحب المال عامل المضاربة بنوع معين وذلك بالعمل في مكان معين كان يقول له دفعت لك هذا المال لتعمل به في القاهرة مثلا، أو يقيده بوقت معين كوقت الشتاء، أو يقيده بنوع معين من التجارة. وقد اختلف الفقهاء في المقارض (المضارب) يشترط عليه رب المال خصوص التصرف، فأجازه الحنفية قالوا أن المضاربة تقبل التقييد المقيد، لأن التجارات تختلف باختلاف الأمكنة والأمتعة والأوقات والأشخاص، ومنعه المالكية والشافعية قالوا لأن في ذلك تحجيرا عليه وإذا قيده بما لا يوجد إلا نادرا فقد حال بينه وبين التصرف وهذا فساد في عقد القراض.
- **المضاربة المطلقة:** وهي ما خلت من تقييد العمل الزمان أو مكان أو نوع معين كأن قال له خذ هذا المال واعمل فيه مضاربة وما رزق الله من ربح فهو بيننا على كذا، فله في هذا الحال أن يبيع ويشتري بما هو معروف طلب الحصول على الربح وله السفر بالمال برا أو بحرا، كما يملك الإيداع والرهن والارتهان والإيجار والاستئجار، ومنع المالكية الإيداع بالدين وأجازوا السفر.

2-من حيث دوران رأس المال: تنقسم المضاربة من حيث دوران رأس المال إلى قسمين هما: المضاربة الموقوتة والمضاربة المستمرة: (الامين، 1403هـ، صفحة 46)

- **المضاربة الموقوتة:** وهي مضاربة موقوتة بدورة رأس المال دورة واحدة أي محددة بصفقة معينة وتنتهي بعدها، ويمكن أن تتكرر الصفقة مرة واحدة.
- **المضاربة المستمرة:** هي مضاربة غير محدودة بصفقة وتتميز بدوران رأس المال عدة مرات.

ج-من حيث أطراف المضاربة: تنقسم من حيث أطرافها إلى قسمين هما: المضاربة ثنائية الأطراف والمضاربة جماعية الأطراف: (العمارة، 1990، صفحة 129)

- **المضاربة ثنائية الأطراف:** تكون بين طرفين فقط صاحب رأس المال وصاحب العمل، ويجوز أن يكون صاحب رأس المال أكثر من شخص غير أنه يعتبر طرفا واحدا وكذلك الأمر بالنسبة لصاحب العمل.

- **المضاربة جماعية الأطراف (ثلاثية الأطراف)**: وتكون عندما يأخذ صاحب العمل المال من صاحب رأس المال ويعطيه إلى صاحب عمل ثاني، وفي المصرف الإسلامي يمثل المودعون أصحاب المال والمصرف صاحب العمل، فإذا أخذ المصرف أموال المودعين وأعطاها لصاحب عمل آخر كان المصرف صاحب مال بالنسبة إلى صاحب العمل الثاني.

الفرع الثاني: التمويل بالمشاركة

سنتاول في هذا الفرع ما يلي:

أولا: تعريف المشاركة

1-لغة: تعني المشاركة أو الشركة، والإختلاط والامتزاج.

2-واصطلاحا: هي اشتراك شخصين أو أكثر إما في المال أو العمل أو فيهما معا بهدف إنجاز عملية معينة وعلى أساس اقتسام الناتج عنه بحسب حصة كل واحد سواء في المال أو العمل وللشركة أركان لا تقوم بدونها مثلها مثل العقود المالية الأخرى وهي: الشركاء وتطابق الإيجاب والقبول في مجلس العقد وصيغة التعاقد، أما الشروط الخاصة برأس المال واستخدامه وتوزيع الربح والخسارة فتختلف حسب نوع الشركة والذي يهمنا هو الذي تستخدمه البنوك الإسلامية أي شركة العنان. (منصوري، 2018، صفحة 32)

ثانيا: شروط المشاركة: وحتى تكون **المشاركة جائزة** لابد من توفر عدة **شروط** والمتمثل أهمها في الآتي: (العجلوني، 2009، صفحة 223)

1-تتمثل أهم **الشروط المتعلقة برأس المال** في الآتي:

- أن يكون رأس المال معلوما من حيث المقدار والنوع والجنس وأن يكون من النقود.
- أن يكون دينا في ذمة أحد الشركاء، كما أن كل شريك غير مجبر على إدخال جميع أمواله في رأس المال، وأن لا يضمن أحد الشركاء مال الشركة أو حصة شريك آخر، ومن قصر أو خالف في شيء فيكون ضامنا للمال.

2-تتمثل أهم **الشروط المتعلقة بنتائج المشاركة الأرباح والخسائر** في الآتي:

- أن يكون الربح والخسارة في الشركة معلوما على الشيوع مثل النصف أو الربع أو الثلث.
- يتحدد الربح بعد حذف كافة المصروفات والتكاليف اللازمة خلال الدورة الإنتاجية ويكون بنسب محددة حسب حصة كل شريك في المشروع.
- إذا تكفل العميل المشارك بإدارة المشروع فإنه يحصل على حصة يتم اقتطاعها من صافي الربح، وإذا وقعت الخسارة فليس له أجر على العمل الذي بذله، وفي حالة التقصير فيضمن الخسارة في رأس المال.

ثالثا: الأحكام الخاصة بالمشاركة

1-الأحكام الخاصة برأس المال: تعرف شركة العنان بأنها شركة تقوم على أساس اشتراك شخصين أو عدة أشخاص في رأس المال والعمل وتوزيع أرباحه وخسائره، باعتبار أن شركة العنان يكون رأس المال فيها من جميع الأطراف والخسارة على قدر نصيب الفرد كل واحد فيهم وأن العمل فيها يكون من طرف كل الشركاء أو من بعضهم أو من أحدهم وهو ما لا نجده في المضاربة.

ويعتبر رأس المال الأساس الأول الذي تقوم عليه شركة العنان وإذا كان أغلب الفقهاء قد أوجبوا أن يكون رأس المال هذا نقدا لا عرضا كالحنفية والحنابلة والشافعية إلا أن المالكية أجازوا أن يكون رأس المال نقودا أو عروضا. (الدسوقي، د س ن، صفحة 349)

2- توزيع الأرباح والخسائر: المبدأ هنا هو أن يدخل البنك في المشاركة بدون فوائد وإنما مقابل مردودية يحصل عليها تدريجيا باقتطاع نسبة معينة من النتائج التي تحققها العملية والتي توزع ضمن شروط أهمها: (رضوى، 1983، صفحة 55)

أنه لا يجوز أبدا أن تأخذ شكل مبلغ محدد وإنما نسبة شائعة، أما إذا حددت في مبلغ معين عوض النسبة أو الإضافة إليها اعتبر الشرط باطلا لأنه يخالف مبدأ استحقاق الربح بالمال أو بالعمل.

ويكون توزيع الربح بعد نهاية العمليات وحصر نتائجها ويتم استخلاص الأرباح الصافية عن طريق خصم التكاليف من الأرباح ويوزع ما تبقى من الأرباح حسب الاتفاق سواء كانت النسب متساوية أو متفاوتة حتى ولو كانت حصص رأس المال متماثلة أي أن نسبة الربح لا ترتبط بالضرورة بنسبة المشاركة في رأس المال وهو ما أكدت عليه القوانين البنكية الباكستانية الجديدة، بينما ربط البعض نسبة الربح بالحصة في رأس المال، أما الخسارة إن حصلت فيتحملها الشركاء كل حسب حصته إلا إذا كان سببها الإهمال أو الخطأ أو التعمد.

رابعا: أنواع المشاركة: وتنقسم المشاركة بدورها إلى الآتي:

1-من حيث الاستمرارية: تقوم المصارف الإسلامية باستثمار أموالها عن طريق المشاركة بها ومن أبرزها: (منصوري، 2018، الصفحات 34-37)

أ-المشاركة الدائمة: هي من وسائل التمويل متوسط وطويل الأجل، فيه يقوم المصرف الإسلامي بمشاركة شخص أو أكثر في مشروع معين بغض النظر على طبيعته، شرط أن يكون وفق الضوابط الشرعية، أو تعني قيام المصرف الإسلامي بالاشتراك مع شخص أو أكثر في مشروع تجاري معين كأن يكون مصنعا أو مبنى أو مزرعة أو غيرها من مجالات الاستثمار المختلفة وذلك عن طريق التمويل في المشروع المشترك فيستحق كل واحد من الشركاء نصيبه من أرباح ذلك المشروع بعد نهاية كل سنة مالية، والأسلوب المتبع لدى بعض البنوك الإسلامية هو القيام بتمويل جهة ما بجزء من رأس المال للاتجار في صنف محدد من البضائع على أن يكون العمل المشترك بينهما ولكل منهما أسلوب محدد في الربح، ومن خلال التدقيق في طبيعة هذا العقد لدى المصارف الإسلامية نجد أن لهذه العملية الاستثمارية معالم أساسية وهي: (كمال، 1988، صفحة 89)

- أن المال والعمل شركة ذات طرفين متعاقدين المصرف والطرف الآخر.
- أن نصيب كل واحد من الطرفين جزء مشاع مما يتحقق من أرباح وليس نسبة محددة ومرتبطة بمقدار رأس المال.

- اتفاق الطرفين مسبقا على نسبة لكل منهما من الربح خشية الوقوع في الغرر أو الجهالة.
- يتم تخصيص جزء من الربح للطرف الذي يتولى عملية إدارة وتشغيل المشروع أما ما تبقى من أرباح فإنه يتم تقسيمه بينهما على مقدار مساهمة لكل منهما في رأس مال الشركة وكذلك الحال فيما إذا وقعت خسارة، وتفضل المصارف الإسلامية هذا النوع من التعامل على المضاربة للأسباب التالية: (كمال، 1988، صفحة 92)
- قيمة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون ذلك لأن المصرف مع المستثمرين يتحملون في المضاربة جميع الخسارة باعتبارهم أصحاب رأس مال، أما في حالة (المشاركة) فإن المصرف لا يتحمل من الخسارة إلا بقدر مساهمته في رأس مال المشروع.
- سهولة تنظيم الحسابات فيها فالمصرف بإمكانه إمساك سجلات حسابية منظمة أما في حالة المضاربة فإنه يصعب عليه تنظيم الحسابات وضبطه مع المستثمرين إلا في حالة واحدة وهي فيما لو قام بفصل عملية المضاربة عن باقي نشاطاته الاستثمارية الأخرى وفي ذلك صعوبة بالغة.
- تمكنه من متابعة المشروع المشترك وبذلك في الإدارة وفي الرقابة والإشراف عليه، أما في حالة المضاربة فذلك غير ممكن والتي تقوم أساسا على إطلاق يد المضارب في العمل.

ب–المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك: وهي المشاركة التي يدخل فيها المصرف كشريك مع شخص أو أكثر في مشروع ما، مقابل نصيب من الربح مضاف إليه نسبة أخرى متفق عليها تخصص لتسديد مشاركته في تمويل العملية، ويكون صافي الربح من نصيب الشريك الذي يصبح مالكا للمشروع بصفة نهائية، عندما يسترجع المصرف مساهمته بالكامل وفق شروط العقد المتفق عليها، (اسحاق، 2010، صفحة 25) أو هي المشاركة التي يساهم فيها المصرف الإسلامي في رأس مال شركة أو مؤسسة تجارية أو مصنع أو مزرعة.... وعندئذ يستحق كل طرف من أطراف الشركة نصيبه من الربح بموجب الاتفاق الوارد في العقد مع وعد المصرف بالتنازل عن حقوقه عن طريق بيع أسهمه إلى هؤلاء الشركاء على أن يلتزموا بشراء تلك الأسهم ويحلوا محله في الملكية سواء تم ذلك دفعة واحدة أم بدفعات متعددة وحسب ما تقتضيه الشروط المتفق عليها، وهذا النوع غالبا ما ينتهي بتمليك الآلة المنتجة إلى العامل وذلك بترتيب يقسم على أساسه عائد نتاج العمل إلى ثلاثة أقسام: قسم للمصرف وقسم للعامل وقسم يحفظ مقابل لقيمة الآلة وذلك بعد تنزيل نفقات الوقود والصيانة حتى إذا بلغ الجزء المحفوظ مقدار قيمة الآلة قام المصرف بالتنازل عن ملكيتها للعامل عليها.

2–من حيث المحل: أما تقسيم المشاركة من حيث المحل فنجد: (الله ر.، 1995، صفحة 285)

أ–مشاركة في صفقة معينة: كالدخول مع شركة سياحية في عملية شراء أسطول نقل بري، أو مع مصنع للأحذية في شراء الخامات اللازمة لصنع الأحذية خلال دورة إنتاج معينة.

ب–مشاركة في رأس مال مشاريع إنتاجية أو خدمية: فإذا كان للمشروع شكل قانوني معين كأن يكون شركة مساهمة مثلا اتخذت المشاركة أسلوب معين لشراء أسهم تلك الشركة.

الفرع الثالث: التمويل بالمزارعة

أولا: تعريف المزارعة

1-لغة: المزارعة مأخوذة من الزرع، وهو ما استنبت بالبذر تسمية بالمصدر، وهي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها، والمزرعة مكان الزرع، وازدرع حرث، والمزدرع المزرعة (الفيومي، د س ن، صفحة 96)

2-اصطلاحا: فالمزارعة عبارة عن دفع الأرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع بينهما، وتسمى أيضا المخابرة (من الخبار: وهي الأرض اللينة) والمحاقلة، وعرفها أبو بكر الجزائري على أنها دفع رجل لآخر أرضا يزرعها على جزء معين مشاع فيها. (الجزائري، د س ن، صفحة 363)

ثانيا: شروط المزارعة: ولصحة المزارعة لابد من توفر الشروط الآتية:

- بيان المدة، لأن المزارعة عقد على منافع الأرض ومنافع العامل، والمدة هي المعيار الذي يعلم به ذلك. بيان من عليه البذر وكذلك بيان نصيب من لم يساهم بالبذر، قطعا للمنازعة وإعلاما للمعقود عليه.
- بيان جنس البذر، ليصبح الأجر معلوما ومن ثمة تعيين حصة شائعة لكل من العاقدين في الثمر. (داود، د س ن، صفحة 73)
- أهلية المتعاقدين (صاحب الأرض والعامل عليها) من النواحي القانونية والفنية والسلوكية.
- أن تكون الأرض صالحة للزراعة، مع تحديدها، وبيان ما يزرع فيها.
- أن يكون الناتج بين الشريكين مشاعا بين أطراف العقد، وبالنسبة المتفق عليها، أي تحديد نصيب كل من الطرفين.
- بيان نوعية المزارعة، أي نوع المحصول الذي سيزرع. (عثمان، 1978، الصفحات 153-155)

ثالثا: أنواعها: وهي كالآتي: (منصوري، 2018، صفحة 54)

- أن تكون الأرض والمدخلات من قبل أحد الطرفين على أن يقوم الآخر بكل العمل.
- أن تكون الأرض وحدها من قبل أحد الطرفين على أن يقوم الآخر بكل العمل.
- أن تكون الأرض والعمل من طرف، والمدخلات من الطرف الآخر.
- أن تكون الأرض من طرف والمدخلات من طرف ثان والعمل من طرف ثالث.
- الاشتراك في الأرض والمدخلات والعمل.

الفرع الرابع: التمويل بالمساقاة (منصوري، 2018، الصفحات 50-52)

أولا: تعريف المساقاة

1-لغة: سميت مساقاة لأنها مفاعلة من السقي، وذكر أن في تسميتها ثلاث تأويلات أحدها: أنها سميت بذلك لأنها مفاعلة على ما تشرب بساق والثاني: لأن موضع النخل والشجر سمي سقيا فاشتقوا اسم المساقاة منه، والثالث: غالب العمل المقصود فيها هو السقي فاشتق اسمها منه.

2-اصطلاحا: تعرف المساقاة بأنها: "عقد بين طرفين طرف يرغب بالعمل لأن لديه الخبرة في رعاية الأشجار وإصلاحها لكنه لا يملك الأرض، وطرف يملك الشجر لكنه لا يقدر على رعايتها لعدم خبرته أو لا يملك المال أو الوقت أو لأي سبب من الأسباب على أن يوزع الناتج من الثمار بينهما بنسبة متفق عليها". (قندوز، 2019، صفحة 154)

- **ثانيا: شروط المساقاة:** ولصحة المساقاة لابد من توفر الشروط الآتية: (داود، د س ن، صفحة ص7)
  - أن يكون الشجر له الثمر مأكول.
  - أن يكون الشجر له ساق، فلا تصح المساقات مثلا على الخضر والقطن ونحو ذلك.
  - أن يكون الشجر الذي يقع عليه العقد معلوما للمالك والعامل.
  - أن يكون لكل من الطرفين نصيب شائع كالنصف أو الثلث أو الربع أو نحو ذلك.

الفرع الخامس: التمويل بالمغارسة

أولا: تعريف المغارسة: يمكن تعريف المغارسة بأنها: "دفع الأرض لمدة معلومة لمن يغرس فيها غراسا، على أن ما تحصل عليه من الأغراس والثمار يكون بين صاحب الأرض ومن قام بالغرس". (الكريم، 2007، صفحة ص150)

ثانيا: شروط المغارسة: ولصحة **المغارسة لابد من توفر الشروط** الآتية: (داود، د س ن، الصفحات 79-80)

- أن يغرس في الأرض الأشجار ثابتة الأصول.
- أن لا يضرب لها أجل إلى سنين كثيرة، فإن ضرب لها أجل ما فوق الإطعام جاز ذلك.
- أن يكون للعامل حظه من الأرض والشجر، فإن كان حظه من أحدهما خاصة لم يتم جوازه.

وفي الجدول أدناه سيتم عرض مقارنة موجزة بين مختلف الصيغ المستندة على عقود المشاركات في الأرباح والخسائر.

الجدول رقم (01-01): مقارنة بين الصيغ المستندة على عقود المشاركات

الصيغة	طبيعة المشاركة	ملكية رأس المال	الربح	الخسارة	المدة الزمنية
المشاركة	مال ومال	مشتركة	نسبة شائعة من صافي الربح	مشتركة وعلى قدر رأس المال	قصيرة أو طويلة
المضاربة	مال وعمل	لرب العمل فقط	نسبة شائعة من صافي الربح	على رب العمل والعامل يخسر جهده	قصيرة
المزارعة	أرض وعمل	لصاحب الأرض	حصة من الناتج	على مالك الأرض والعامل يخسر جهده	قصيرة
المساقاة	أرض وعمل	لصاحب الأرض	حصة من الناتج	على مالك الأرض والعامل يخسر جهده	قصيرة
المغارسة	أرض وعمل	مشتركة	حصة من الأرض والشجر	مشتركة وعلى قدر النسبة المتفق عليها	طويلة

المصدر: (نصار، 2003، صفحة 166)

المطلب الثاني: التمويل القائم على أساس المداينات أو "الهامش المعلوم"

وهي الصيغ التي يقوم بها البنك وتتميز أساسا في قصر مدتها وتسجل كديون ثابتة في ذمم العملاء، وهي مضمونة رأس المال والأرباح لذلك تعتبر قليلة المخاطر ومن هذه الصيغ نجد: المرابحة: وهي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء بضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه، ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين ومتفق عليه، ويعتبر الباحث سامي حمود (رحمه الله) أول من طور هذه الصيغة بعد أن أخذها عن كتاب الأم للإمام الشافعي (رضي الله عنه)، وأدخلها إلى النظام المصرفي الإسلامي.

كما إن تعدد جوانب النشاط الاقتصادي جعل البنوك الإسلامية تهتم من كل جانب من جوانبه وأن تثبت نجاعتها من خلال اعتماد تقنيات تمويلية خاصة بالنشاط التجاري و الخدماتي تتمثل في المرابحة والسلم و الاستصناع والتمويل بالإيجار، وكل تقنية من هذه التقنيات تلبي حاجة اقتصادية معينة، ويقتضي التمويل القائم على أساس المداينات أو الهامش المعلوم على:

الفرع الأول: التمويل بالإجارة

أولا: تعريف الإجارة

1-لغة: الإجارة من أجر يأجر، وهو ما أعطيت من أجر في عمل.

2-اصطلاحا

- هي عقد منفعة مباحة معلومة لمدة معلومة من عين معينة، أو موصوفة في الذمة أو عمل معلوم بعوض معلوم. (البهوتي، منتهي الايرادات، د س ن، صفحة 350)

ثانيا: شروط الإجارة: يشترط الفقهاء في الإجارة ما يلي: (منصوري، 2018، الصفحات 64-65)

- أن تكون المنفعة معلومة، إما بالعرف أو بالوصف.
- أن تكون الأجرة معلومة للطرفين.
- أن تكون المنفعة مباحة، فلا تصح الإجارة على السرقة أو الزنا....
- أن تكون المدة معلومة إذا كانت على منفعة الإنسان وكان أجيرا خاصا أو على منفعة العين نفيا للجهالة والنزاع.

ثالثا: أنواع الإجارة: والإيجار يسمى بالفرنسية (Credit-bail) وبالانجليزية (Leasing) تطبقه البنوك على صورتين: (الصلح و نصر، 1989، صفحة 168)

1-التأجير التشغيلي أو الخدمي: مثل تأجير السيارات والحسابات الالكترونية.... وهنا يعتمد البنك على السوق في الحصول على السلعة أو بيعها ولا يكون هناك ارتباط بين عمر الأصل ومدة الإيجار، ويتميز هذا النوع بكون نفقات الصيانة تكون على المؤجر ولا يكون للمستأجر فرصة اختيار شراء الأصل في نهاية المدة، ويمكن في هذا النوع أيضا تأجير العقارات.

2-التأجير التمويلي أو الرأسمالي: وفيه يقدم البنك خدمة تمويلية، فهو يعتبر عملا من أعمال الوساطة المالية، حيث يقوم المؤجر (البنك) بتمويل شراء الأصول التي يحتاج إليها المستأجر سواء كان فردا أو شركات أو مؤسسات أو دول، ووفقا لهذا العقد يؤجرها لهم على مدى فترة زمنية تغطي الدفعات الإيجارية خلال فترة التعاقد.

ويعتبر التأجير التمويلي عقدا حديثا نسبيا من الناحية التاريخية، فقد ظهر الأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1950م، وتطور فيها بسرعة تحت اسم Financial Leasing، وانتقل إلى أوروبا وعرف نجاحا ملموسا، وأصبح منذ بداية التسعينيات قادرا على حلول محل القروض العادية في تمويل المحتاجين للمنقولات التجارية والصناعية، وفي البنوك الإسلامية يعني التأجير التمويلي: عملية تمويلية رأسمالية لا تهدف إلى تمليك الأصول للمؤجر (المصرف) ولا إلى تمليكها للمستأجر (المستثمر) بل هي عملية شراء للأصل لإتاحته للعميل لاستخدامه مقابل أدائه قيمة الإيجار المتفق عليها، وفي نهاية الإيجار قد يباع الأصل في مزاد شراء عام للمستأجر أو يعاد للمؤجر لتأجيره مرة أخرى وعليه فإن التأجير التمويلي هو علاقة تمويلية ثلاثية الأطراف:

أ-المورد (المنتج): الموزع للأصل الرأسمالي والمعدات التي تكون محلا للتأجير.

ب-المؤجر: وهو الممول للعملية، أي الذي يدفع قيمة الأصول المراد شرائها للتأجير، حيث يقدمها مباشرة إلى المستأجر مع احتفاظه بكافة حقوق الملكية.

ج-المستأجر: وهو الذي يقوم بتشغيل الآلات والمعدات المؤجرة، ويلتزم بسداد الدفعات الإيجازية حسب الاتفاق.

ويختلف التأجير التشغيلي عن التأجير التمويلي من ناحيتين أساسيتين:

- ✓ **الأولى:** هي أنه قابل للإلغاء، ويكون بصفة عامة لمدى أقصر من التأجير التمويلي.
- ✓ **والثانية:** أن المصرف يكون فيه مسئولا عمليا عن جميع نفقات الملكية.

الفرع الثاني: التمويل ببيع الاستصناع

أولا: تعريف الاستصناع

1-لغة: هو طلب الصنعة، جاء في لسان العرب واستصنع الشيء دعا إلى صنعه. (منصوري، 2018، صفحة 75)

2-اصطلاحا: هو طلب العمل من الصانع في شيء خاص على وجه مخصوص، أو هو شراء ما سيصنع قبل صنعه وفقا للطلب وعرفته المجلة بأنه: عقد مقاولة مع أهل الصنعة على أن يعملوا شيئا. (حيدر، د س ن، صفحة 99)

ثانيا: شروط الاستصناع

- أن يكون المصنوع معلوما ولا يتم ذلك إلا بمعرفة جنسه ونوعه وقدره وصنعته، الأمر الذي يمنع وقوع المنازعة بين العاقدين.
- أن يكون مما يجري فيه التعامل بين الناس من أواني الحديد والرصاص، والزجاج.....، وفي هذا تحقيق الحاجة والمصلحة، ووفقا للفقهاء أن كل شيء تعومل استصناعه وإذا بين فيه المدة صار سلما.

- عدم تحديد مدة العقد بأجل، وهذا على خلاف كبير بين الفقهاء لأن التأجيل يحول العقد إلى سلم، ويرى أبو يوسف ومحمد (صاحبا أبي حنيفة) أن الاستصناع جائز مع الأجل ومع عدمه.
- أن تكون المواد المستخدمة في الشيء المصنوع والعمل من الصانع، فإذا كانت المواد من المستصنع كان العقد إجارة لا استصناعا.
- تحديد مكان التسليم وبخاصة إذا كان يترتب على ذلك نفقات وتكاليف مالية قطعا للمنازعة بين العاقدين.
- ألا يشترط الصانع على المستصنع تقديم دفع الثمن، فإذا فعل ذلك كان سلما عند أبي حنيفة، مع أن الفقهاء لا يمانعون في تقديم الثمن أو جزء منه أو تأخيره إلى ما بعد استلام الشيء المستصنع، ولكن من غير شرط من الصانع. (الكستاني، د س ن، صفحة 86)

ثالثا: أركان عقد الاستصناع

1–العاقدان: طالب الاستصناع والصانع (المطلوب منه عمل الشيء).

2–المصنوع: لأن المعقود عليه هو العين المصنوعة.

3–الصيغة: أي الإيجاب والقبول. (منصوري، 2018، الصفحات 76-77)

رابعا: أنواع التمويل بالاستصناع: يوجد أسلوبان لتطبيق بيع الاستصناع في البنوك الإسلامية هما: (صوان، 2008، صفحة 175)

- يقوم البنك بنفسه بصناعة السلعة التي التزم ببيعها وتسليمها في موعد مستقبلي.
- يستطيع البنك أن يعهد بأمر صناعتها لطرف آخر بعقد استصناع آخر، تذكر فيه نفس أوصاف السلعة وتسليمها في موعد مستقبلي، الأمر يمكن البنك من إتخاذ أسلوب الاستصناع والاستصناع الموازي، فيكون مستصنعا في عقد مع زبونه، ومستصنعا في عقد آخر مع الصانع الفعلي ويكون كسبه هو الفارق بين الثمنين.

الفرع الثالث: التمويل ببيع السلم

أولا: تعريف بيع السلم

1–لغة: السلم في اللغة مأخوذة من الفعل أسلم، جاء في لسان العرب (السلم – بالتحريك – السلف، وأسلم في الشيء وأسلف بمعنى واحد يقال: أسلم وسلم، إذا أسلف، وهو أن تعطي ذهبا وفضة في سلعة معلومة إلى أمد معلوم، فكأنك قد أسلمت الثمن إلى صاحب السلعة وسلمته إليه). وجاء في تهذيب الأسماء واللغات: (السلم نوع من البيوع، ويقال فيه السلف، ويقال سلم وأسلم، وسلف وأسلف بمعنى واحد، هذا قول جميع أهل اللغة). (منصوري، 2018، صفحة 69)

2–اصطلاحا: فقد وردت عدة تعاريف متقارب، نذكر بعضها فيما يأتي: (بيع أجل بعاجل)، أو هو (عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في المجلس). (النووي، د س ن، صفحة 153)

ثانيا: شروط السلم: اتفق الفقهاء على شروط عامة للسلم رغم بعض الاختلاف في تفاصيلها، وبصفة عامة فهي كما يلي: (عمر، 1992، الصفحات 21-23)

1-الشروط المتعلقة برأس مال السلم

- قبض رأس المال أو الثمن في المجلس قبل التفرق، ولا يجوز تأخيره عند جمهور الفقهاء حتى لا يتحول إلى بيع الدين بالدين.
- يجوز أن يكون رأس المال عينا أو نقدا أو حتى منفعة.
- يجب أن يكون رأس المال أو الثمن معلوما للطرفين، ولا يجوز تركه معلقا.

2-الشروط المتعلقة بالأجل

- تأجيل التسليم بالنسبة إلى المسلم فيه (السلعة أو البضاعة ذات المواصفات المعينة) لأن هذا ما يميز السلم عن غيره من البيوع.
- أن يكون الأجل معلوما باتفاق المذاهب، واختلف الفقهاء في حد الأجل، فقال بعضهم ثلاثة أيام والبعض خمسة عشرة يوما،... وحددها مالك بأجل معلوم تتغير فيه الأسواق، ولم يضع لذلك حدا، ويبدأ عند الشافعية حين التعاقد أما الحد الأقصى فلم يناقشه الفقهاء.

3-الشروط المتعلقة بالمسلم فيه

- لا يصح أن يكون المسلم فيه معينا بذاته، بل بصفاته أي ليس قيميا بل مثليا، إذ لو كان كذلك فلا داعي لبقائه دون تسلم لذلك لا يجوز السلم في العقار، ويرى الفقهاء أن محل السلم هو كل ما يجوز بيعه وتنضبط صفاته، وأن هذه الصفات هي كل ما يؤثر في الثمن.
- أن يكون المسلم فيه معلوما من حيث المقدار عددا أو كيلا أو وزنا، ويجب أن يكون تقديره بمقياس متعارف عليه بين أهل البلد.
- يجوز أن يكون المسلم فيه منفعة عين، كأن يدفع رجل إلى آخر مبلغا من المال مقابل استخدام آلة لمدة من الزمن.
- إذا كان المسلم فيه نقودا ففيه ثلاث حالات:
  - أن يكون رأس المال والمسلم فيه نقودا من نفس الجنس فهذا غير جائز اتفاقا لوجود الربا.
  - أن يكون رأس المال والمسلم فيه نقودا ولكن ليست من نفس الجنس، وهذا غير جائز أيضا لأن السلم يقتضي التأجيل.
  - أن يكون رأس المال عرضا (سلعة) والمسلم فيه نقودا ففيه خلاف، حيث أجازه المالكية والشافعية وبعض الحنابلة ومنعه الباقون
  - أن يكون المسلم فيه مقدورا على تسليمه، ويدخل في هذا الشرط عدم بيع الثمر حتى يبدو صلاحه كظهور الصفرة، أو الحمرة في البلح وذلك خوفا من الآفات فيتحقق عدم القدرة على التسلم.

وقد ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم "أنه نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع".

الفرع الرابع: التمويل بالمرابحة

أولا: تعريف المرابحة: مشتقة من الربح وهي نما في التجارة كالقول أربحته على سلعته أي أعطيته فضلا عن سعر تكلفتها، (البعلي، د س ن، صفحة 3) وبصفة عامة تعتبر المرابحة نوع من عقد البيوع الذي يتفق عليه الطرفين وفق شروط معينة تتمثل في عرض الطرف الأول للسلعة بالثمن الذي قامت عليه ورضي الطرف الثاني على تقديم فضلا على هذا الثمن الذي يسمى ربحا، أي من هذا المفهوم أن سعر البيع يعتمد على عنصرين أساسيي يتمثلان في التكلفة الشاملة بما فيها تكاليف النقل والتخزين وغيرها..... بالإضافة إلى الفضل الذي يتراضى عليه الطرفين ويجب أن يكون سعر تكلفة السلعة معلوما للمشتري.

ثانيا: القواعد الأساسية للتمويل بالمرابحة

- أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري وإلا كان العقد فاسدا.
- أن يكون الربح معلوما لأنه جزء من الثمن.
- أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال وهو جواز المرابحة على الإطلاق حيث يكون لرأس المال مثل كالمكيلات و المزونات والعمليات المتقاربة.
- أن يكون العقد الأول صحيحا، فإذا كان فاسدا لم تنجز المرابحة لأنها بيعت بالثمن الأول مع الزيادة.

إضافة إلى هذا فإنه هناك شروط أخرى للمرابحة:

- أن يمتلك المصرف الإسلامي السلعة قبل بيعها للعميل الأمر بالشراء.
- أن عقد شراء المصرف للسلعة هو عقد قائم بذاته ينبغي توافر شروطه واستيفاء أركانه وهو عقد آخر منفصل عن عقد بيع السلعة للعميل الأمر بالشراء وله شروطه وأركانه.
- أن تكون مواصفات السلعة محددة ومعروفة.
- أن يتحمل المصرف الإسلامي الأضرار الجزئية أو الهلاك الكلي للسلعة قبل تسليمها للعميل الأمر بالشراء.
- أن يرجع المشتري على المصرف الإسلامي إن ظهر له أن بالسلعة عيبا خفيا.
- أن لا يزيد المصرف الإسلامي أي مبلغ في حالة تأخر المشتري على السداد بعذر.
- أن لا يكون البيع نقدا أو بالتقسيط أو بالأجل.
- أن لا يتصل المشتري مع المورد ويتفق معه على البيع أو يدفع له عربونا أو خلافه وذلك قبل تقدمه إلى المصرف بطلب الشراء بالمرابحة. (الامين، 1403هـ، صفحة 71)

ثالثا: أقسام المرابحة: وهي تنقسم إلى نوعين هما: (منصوري، 2018، صفحة 85)

1-المرابحة البسيطة: وهي تلك المعرفة في المعنى الاصطلاحي سابقا والتي عرفها الشافعية بأنها بيع ما شراه به و زيادة، وهي عقد يبنى الثمن فيه على ثمن البيع الأول مع الزيادة، وعرفها الحنابلة بأنها بيع برأس مال وربح معلوم أو هي أن يخبر برأس ماله ثم يبيع به ويربح.

2-المرابحة المركبة (المرابحة للأمر بالشراء): وهي طلب الفرد أو المشتري بشخص آخر أن يشتري سلعة معينة بمواصفات محددة وذلك على أساس وعدا منه بشراء تلك السلعة اللازمة له مرابحة وذلك بنسبة أو الربح المتفق عليه ويدفع الثمن على دفعات أو أقساط تبعا لإمكانياته وقدراته المالية.

وتعرف أيضا أنها اتفاق بين الطرفين يتضمن تعهد من كل منهما للآخر، وتعهدهما متعلق على حصول الأمر في المستقبل هو بالنسبة للأمر بالشراء تملك للسلعة وأن تكون بالمواصفات التي يطلبها، وبالنسبة للبائع شراء الأمر بالشراء لتلك السعلة إذا جاءت كطلبه.

المبحث الثاني: ماهية البنوك التقليدية

لطالما لعبت المصارف دوراً مهماً في الأنظمة الاقتصادية المختلفة، وقد ازدادت أهميتها مع التطورات الهامة التي شهدتها اقتصادات البلدان، وذلك لأنها توفر الأموال اللازمة لمواكبة التطورات المتسارعة التي يتميز بها العصر، وللمشروعات والقطاعات المختلفة والاقتصاد بشكل عام.

كما تعتبر البنوك من أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني لأي بلد، فهي لا تقدم مجموعة من الخدمات والعمليات فحسب، بل تلعب دوراً رئيسياً في جمع الودائع وتوفير الائتمان لأغراض الاستثمار. ومن أجل الاحتفاظ بالعملاء واجتذاب عملاء جدد، تهدف البنوك إلى اكتساب وبناء ميزة تنافسية في القطاع المصرفي من خلال توفير الأدوات المناسبة لتسهيل المعاملات المصرفية مع عملائها، وعليه سوف نتحدث في هذا المبحث إلى ماهية للبنوك التقليدية من خلال تناول فيه مفهوم البنوك التقليدية (**المطلب الأول**)، و وظائف البنوك التقليدية وسماتها (**المطلب الثاني**)، موارد وإستخدمات البنوك التقليدية (**المطلب الثالث**)، أهمية وأهداف البنوك التقليدية (**المطلب الرابع**).

المطلب الأول: مفهوم البنوك التقليدية

لقد احتلت البنوك التقليدية منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، و تزداد أهميتها من وقت لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، وفي خضم هذا سنعرض كل من نشأة البنوك التقليدية وتعريفها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: نشأة البنوك التقليدية

تشير الأدبيات المالية أن أول بنك تجاري قد أسس في مدينة البندقية جنوب إيطاليا عام 115، ثم توالى ظهور البنوك في عدد من المدن التجارية الرئيسية في ذلك الوقت، ففي مدينة أمستردام نشأ أول بنك عام 1609، وفي لندن نشأ بنك إنجلترا عام 1694، وبنك فرنسا عام 1800. (العلي، 2013، صفحة 17)

نشأت البنوك التجارية كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين ولعل الصيارفة في أوروبا وإيطاليا بالذات هم أول من طرق هذا الباب، فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصارف وهي إيداع الأموال، وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب، ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال بينهم كوسيلة للتبادل. (القادر، 2012، صفحة 80)

الفرع الثاني: تعريف البنوك التقليدية

إن تطور المؤسسات المالية في المجتمع وظهور مؤسسات مالية جديدة جعل من السهل التعرف على الخصائص الرئيسية لعملياتها ونتيجة لذلك، يمكن تعريف المصارف التقليدية على أساس هذه الخصائص، ومصدر التعريف والغرض من التعريف. وفيما يلي أهم التعريفات في هذا العنصر:

- **تعريف 01**: البنوك التقليدية هي "تلك البنوك التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة و تزاول عملية التمويل الداخلي والخارجي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات". (سمحان و يامن، د س ن، صفحة 105)
- **تعريف 02**: يقصد بالبنك التقليدي "تلك المؤسسة المالية التي تمارس عملية الائتمان الإقراض و الاقتراض إذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائع و يتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل، كما يقدم القروض لهم". (مجيد، د س ن، صفحة 273)
- **تعريف 03**: تعرف البنوك التقليدية على أنها "إحدى مؤسسات الوساطة المالية التي تتعامل في النقود بأشكالها المختلفة و يكون عملها الأساسي و بصفة معتادة قبول الودائع و منح القروض". (الشراح و الشمري، د س ن، صفحة 29)

من خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة التعريف التالي:

"البنك التقليدي هو مؤسسة مالية تلعب دور الوسيط بين أصحاب الفائض و أصحاب العجز حيث تقوم بتلقي النقود في شكل ودائع من أصحاب الفائض (المودعين) و تقديمها إلى أصحاب العجز (المقرضين) في شكل قروض".

المطلب الثاني: وظائف البنوك التقليدية وسماتها

القطاع المصرفي التقليدي هو الجزء الأكثر أهمية في النظام المصرفي الحديث، ويتميز بوظائف وسمات تعزز تلك الأهمية وعليه وانطلاقا مما سبق سوف نتحدث في هذا المطلب عن وظائف البنوك التقليدية وسماتها كـ الآتي:

الفرع الأول: وظائف البنوك التقليدية

من الوظائف التي تقوم بها البنوك التقليدية ما هو تقليدي ارتبط بظهورها، ومنها ما ظهر نتيجة تطور العمل البنكي و اتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك.

أولا: الوظائف التقليدية للبنوك التقليدية: تتمثل الوظائف التقليدية للبنوك التقليدية فيما يلي: (الله و الطراد، 2006، صفحة 40)

1-قبول الودائع: تعتبر من أهم مصادر السيولة بالنسبة للبنك، ونظرا لأهميتها، فإن البنوك تتنافس فيما بينها على جذب الزبائن إليها وتحفزهم على إيداع مدخراتهم لديها، وتلعب الفوائد الممنوحة للمتعاملين معها دورا هاما في عملية كسب هؤلاء وتشجيعهم على إيداع أموالهم لديها، إذ تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك و عليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض و إنشاء النقود.

2-تقديم القروض: تمثل القروض النشاط الرئيسي للبنك، فلابد عليه من التنويع لجلب أكبر عدد من العملاء حيث تقوم البنوك التقليدية بتوظيف مواردها على شكل قروض ممنوحة للعملاء واستثمارات متعددة مع مراعات أسس توظيف أموال البنك و القروض البنكية أنواع منها ما هو موجه للاستهلاك و منها الموجه للاستغلال و آخر موجه للاستثمار.

3-خلق النقود: من بين الوظائف التقليدية للبنك التجاري إنشاء النقود أو كما يعرف بخلق نقود الودائع حيث تقوم البنوك التجارية بخلق النقود وهي في الحقيقة ليست لها وجود مادي، وإنما هي عبارة عن نقود ائتمانية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع و القروض و هي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات و ليس تداولا حقيقيا. (لطرش، د س ن، صفحة 45)

تترتب عن عملية خلق النقود زيادة في كمية النقود حيث يتلقى البنك التجاري مدخرات من الأفراد و المؤسسات في شكل ودائع تعتبر قيمتها دينا وتسجل في جانب الخصوم الميزانية البنك ثم يقوم البنك باستخدام قيمة الوديعة في شكل قروض.

يقوم البنك التقليدي بخلق نقود الودائع بالاعتماد على عنصرين هما:

- مبلغ الوديعة.
- نسبة الاحتياطي الإجباري و هي نسبة من النقود التي يحتفظ بها البنك في شكلها السائل المواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين. (عدون، 2003، صفحة 73)

ثانيا: الوظائف الحديثة للبنوك التقليدية: نظرا للتطورات التكنولوجيا الراهنة وتوسع نشاط البنوك التقليدية أدت إلى ظهور وظائف حديثة تتمثل في الوظائف التالية: (الحميد، 2009، الصفحات 122-125)

- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها.
- التعامل بالأوراق المالية من أسهم و سندات بيعا و شراء لمحفظتها أو لصالح العملاء.
- تمويل التجارة الخارجية.
- بيع و شراء العملات الأجنبية.
- تأجير الخزائن الحديدية.
- خدمات بطاقة الائتمانية.
- تقديم خدمات استشارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم التنموية.

الفرع الثاني: سمات البنوك التقليدية

تتميز المصارف التقليدية بمجموعة من السمات تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى و المتمثلة في العناصر التالية:

أولا: الربحية profitabilité: تسعى إدارة المصارف دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف، إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها، فإذا حققت الإدارة أرباحا أكثر فان ذلك يعني أنها أكفأ من غيرها، كما و أن الوظيفة الرئيسية لإدارة المصرف التجاري هي تحقيق الربح. وحتى يتمكن المصرف تحقيق الأرباح ينبغي أن تكون إيراداته أكبر من تكاليفه و تشمل إيرادات المصرف البنود الآتية: (الباقي، 2016، صفحة 140)

- الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية.

- إيرادات أخرى كعوائد الاستثمار في الأوراق المالية والعوائد المتحققة من خصم الكمبيالات، و أي أرباح رأسمالية ناتجة عن بيع المصرف لأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمته الدفترية.
- أجور الخدمات التي تقدمها المصارف نظير خدماتها التي تقدمها للآخرين.

أما فيما يتعلق بتكاليف المصرف فإنها تشتمل على الآتي:

- الفوائد المدينة على الودائع التي يقوم المصرف بدفعها.
- العمولات المدينة التي يدفعها المصرف إلى المؤسسات المالية الأخرى نظير تقديمها خدمات للمصرف ذاته.

ثانيا: السيولة liquidité: ويقصد بالسيولة هنا قدرة المصرف التقليدي على تحويل جزء من أمواله شبه النقدية إلى نقد خلال فترة زمنية قصيرة، فالجزء الرئيسي من موارد البنك يتمثل في الودائع تحت الطلب، لذلك يجب على البنك الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة للوفاء بالاحتياجات المتوقعة للمودعين عند الطلب، لأنه في حال تأجيل السداد أو عدم مقدرة البنك على سداد الودائع عند طلبها سوف يؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين مما يضطرهم لسحب ودائعهم نهائيا معرضا البنك للإفلاس. (عباس و الفيلي، 2011، صفحة 23)

ثالثا: الأمان safety: يتسم رأس مال البنوك التقليدية بأنه صغير نسبيا، اذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% عادة وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت عن ذلك فقد تلتهم جزءا من أموال المودعين، والنتيجة هي إفلاس البنك. (جلدة، 2009، صفحة 20)

المطلب الثالث: موارد و استخدامات البنوك التقليدية

تتمثل ميزانية البنك التقليدي في سجل بين أصول و خصوم البنك في فترة زمنية محددة بغرض بيان المركز المالي للبنك و يوضح جانب الخصوم الديون أو التزامات البنك للغير بينما يمثل جانب الأصول في ما يمتلكه البنك أو حقوقه من قبل الآخرين و ما هو دائن به.

الجدول رقم (01–02): ميزانية البنك التقليدي في 12/31

الأصول (الموجودات)	الخصوم (الالتزامات)
الموجودات الجاهزة (ثابتة السيولة): **اوراق النقد:** (في الخزينة، وفي البنك المركزي، وفي البنوك المحلية، وفي البنوك الخارجية). **الموجودات المتداولة:** (محفظة الاوراق المالية، اذونات الخزينة، سندات حكومية صادرة عن الحكومة وبكفالتها، سندات مالية أجنبية قابلة للتداول، أسهم وسندات قابلة للتداول كالكمبيالات، وسندات المخصومة، حسابات جارية مدينة، سلف وقروض). **موجودات متداولة أخرى:** (تأمينات لدى لغير، فوائد وعلاوات، مدينة مدفوعة مقدما، فوائد وعمولات دائنة، إجراءات مستحقة، مصاريف مدفوعة مقدما) **الموجوات الثابتة:** (أثاث بعد الاستهلاك، آلات مكتبية ومحاسبية بعد الاستهلاك، سيارات بعد الاستهلاك، مصاريف التأسيس بعد الاستهلاك، مباني بعد الاستهلاك) **الحسابات النظامية:** (تعهدات العملاء مقابل اعتمادات، تعهدات العملاء مقابل كفالات، تعهدات العملاء مقابل قبولات مصرفية، أوراق تجارية برسم التحصيل)	**الودائع:** (ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، ودائع بإخطار، ودائع التوفير، ودائع أرصدة البنوك المحلية، ودائع وأرصدة البنوك الخارجية. **القروض:** (المبالغ المقترضة من البنوك المحلية، المبالغ المقترضة من البنوك الأجنبية تأمينات نقدية مختلفة). **المخصصات:** مخصصات ضريبة الدخل، مخصصات تعويض نهاية الخدمة، مخصصات الديون المشكوك فيها، مخصصات هبوط أسعار الأوراق المالية). **الاحتياطات:** (احتياطي قانوني للودائع، احتياطي اختياري، احتياطات أخرى، الإرباح المحتجزة، إرباح السنة الحالية). **رأس المال:** رأس المال مدفوع. **الحسابات النظامية:** (تعهدات البنك مقابل اعتمادات، تعهدات البنك مقابل كفالات، تعهدات البنك مقابل قبولات مصرفية، أصحاب الأوراق تجارية برسم التحصيل، أصحاب الأوراق مالية برسم التامين، أصحاب أوراق تجارية برسم).

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (بورقبة، 2013، صفحة 133)

وهذا ما جعلنا نتحدث في هذا المطلب عن موارد واستخدامات البنوك التقليدية من خلال تناول فيه ما يلي:

الفرع الأول: موارد الأموال للبنوك التقليدية

تنقسم مصادر الأموال في البنوك التقليدية إلى قسمين رئيسين: (خبابة، 2013، صفحة 169)

أولا: المصادر الداخلية

1-رأس المال: ويتمثل في الأموال التي يساهم بها المؤسسون بالإضافة إلى أي زيادة من خلال طرح أسهم جديدة، ويعتبر أكثر بنود الخصوم ثباتا واستقرار.

2-الاحتياطات القانونية: ويتم تكوينها بفرض من القانون كنسبة معينة من الربح الصافي للدورة حيث تبلغ نسبة معينة من رأس المال. (هاشم، 2011، صفحة 63)

3-الاحتياطات النظامية: ويتم تكوينها بموجب النظام التأسيسي للبنك بالإضافة إلى تحديد حد أقصى لهذه الاحتياطات كنسبة من رأس المال.

4-الاحتياطي العام: وهو احتياطي يضعه المؤسسون قصد تعزيز رأسمال البنك فهو يعتبر احتياطيا اختياريا، كما قد يقوم البنك بتكوين احتياطات أخرى للطوارئ ومخاطر الإقراض وغيرها.

5-الأرباح غير الموزعة: حيث تعمد البنوك عادة إلى حجز جزء من الأرباح وعدم توزيعها لاستعمالها في توسيع نشاطاتها أو لتدعيم الدورات التي تقل فيها أرباح البنك عن مستوى معين.

ثانيا: المصادر الخارجية: وتتمثل في المبالغ التي يتحصل عليها البنك من الأفراد أو الهيئات الخارجية، وتتمثل أساسا في الودائع والقروض التي يتحصل عليها البنك من جهات خارجية.

1-الودائع: وتنقسم بطبيعتها إلى ثلاثة أنواع تتمثل في: (الزبيدي ح.، 2002، الصفحات 106-107)

أ-الودائع الجارية: تحت الطلب وهي أكثر الحسابات انتشارا، حيث يقوم العميل بالدفع بالحساب نقدا، أو بأية وسيلة دفع أخرى.

ب-الودائع الثابتة: وتنقسم إلى ودائع لأجل وودائع بإخطار أو الخاضعة لإشعار. (جلدة، 2009، صفحة 112)

ج-ودائع الادخار أو التوفير: وهي إحدى وسائل تجميع المدخرات تتميز بصغر حجمها وكثرتها.

2-القروض المصرفية: وتتمثل في القروض التي يتحصل عليها البنك التقليدي من البنوك الأخرى سواء كانت محلية أو أجنبية وقد يكون في بعض الحالات البنك المقرض هو البنك المركزي.

الفرع الثاني: استخدامات الأموال في البنوك التقليدية

تتمثل استخدامات الأموال في البنوك التقليدية إلى جانب الأصول من الميزانية وترتب هذه الأصول في الميزانية ترتيبا تنازليا حسب درجة السيولة، ولقد تم تقسيم هذه الاستخدامات إلى ثلاثة عناصر رئيسة تتمثل في الأرصدة النقدية الحاضرة (القيم الجاهزة)، تكون فيها نسبة السيولة كاملة وتشتمل على البنود التالية: (الرحيم، 2008، صفحة 274)

أولا: النقدية بالصندوق: وتتمثل في المبالغ النقدية التي تحتفظ بها البنوك في خزائنها من اجل مواجهة متطلبات السحب اليومي.

1-الأرصدة لدى البنك المركزي: وتتمثل هذه الأرصدة في حساب الاحتياطي النقدي المفروض على البنوك بنسبة مئوية ثابتة أو متغيرة من قيمة الودائع بأنواعها.

2-أرصدة لدى البنوك الأخرى: وتتمثل في المعاملات المتبادلة مع البنوك الأخرى.

3-أرصدة لدى المراسلين بالخارج: وتتمثل في المعاملات والحسابات التي يفتحها البنك لدى البنوك المراسلة في الخارج لتغطية معاملات الزبائن التي تتم بالخارج. (حنيفي، 2008، صفحة 218)

ثانيا: الأصول المتداولة: وهي ما تسمى بالاستثمارات أو مصادر الإيرادات، ويمكن حصرها في النقاط:

1-محفظة الأوراق المالية: ويتمثل هذا العنصر في الأموال المستثمرة في الأوراق المالية، والمتمثلة في الأسهم والسندات.

2-أوراق تجارية مخصومة: وتتمثل في الأوراق التجارية التي تتحصل عليها البنوك بهدف الخصم، ويشتمل أيضا هذا البند على الكمبيالات والسندات الأذنية المحلية منها والأجنبية.

3-القروض و السلفيات وتتمثل في الفروض التي يقدمها البنك لوحدات العجز المالي من المؤسسات والأفراد مقابل فائدة متفق عليها مسبقا والتي تصنف حسب الأجل إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

ثالثا: الأصول الثابتة

تتمثل في الموجودات التي تكون درجة سيولتها منخفضة، حيث يقوم البنك بشرائها من احل القيام بوظائفه الأساسية، وتتمثل أساسا في الأراضي والمباني والأثاث ووسائل النقل... بالإضافة إلى المصاريف الإعدادية أو ما يسمى مصاريف التأسيس.

المطلب الرابع: أهمية وأهداف البنوك التقليدية

إن البنوك المصرفية التقليدية هي الأكثر أهمية في النظام المصرفي الحديث، ويتميز بأهداف تفعل تلك الأهمية وهذا ما سنتعرف إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أهمية البنوك التقليدية

- تعتبر البنوك التقليدية أحد المنشآت الاقتصادية المتخصصة التي تتعامل في النقود، حيث أنها الجهة أو المكان التي يلتقي فيها عرض النقود بالطلب عليها، وهذا يرجع إلى أن هذه البنوك تقوم بإيجاد نظاما ذا كفاءة عالية تعمل على تجميع ودائع و مدخرات الأفراد والمنشآت، كما تعد أداة ضرورية تقوم بهمة التمويل اللازم للأفراد أيضا و للتجار والمنتجين من خلال ما توفره و تمنحه من ائتمان. (الهلالي و شحادة، 2009، صفحة 18)
- وتظهر أهمية البنوك التجارية كذلك من خلال الدور الذي تلعبه في تهيئة الأموال و ضخها في مجالات استثمارية متعددة تساهم بشكل أو بآخر في تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية التي تتولى تمويلها من خلال عمليات الإقراض إلى مؤسسات تهدف أولا وقبل كل شيء إلى تقديم خدمات متميزة لتضمن البقاء و النمو والاستقرار وتحقيق الأرباح وتعزيز المراكز التنافسية لها. (الحسيني و الدوري، 2008، صفحة 33)
- إضافة إلى ذلك تأتي أهمية البنوك من كونها تساهم و بشكل فعال في تنمية الاقتصاد و تطويره، ومنه فان أي خلل في أحد البنوك يؤدي إلى هزات متتابعة في المؤسسات المالية الأخرى في الاقتصاد المحلي و العالمي، حيث له تأثير بالغ الأهمية على حاجات ورغبات المتعاملين وحركة الأموال في الاقتصاد و هيكل التجارة والاستثمار. (شبيب، 2012، صفحة 24)
- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.
- بدون البنوك تكون المخاطر أكبر الاقتصاد المشاركة على مشروع واحد.
- نظرا لتنوع استثمارات البنوك فإنما توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية. يمكن للبنوك نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- أن وساطة البنوك تزيد سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.
- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنما تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطر. (الموسوي، 2011، الصفحات 278-279)

الفرع الثاني: أهداف البنوك التقليدية

يسعى البنك كغيره من منظمات الأعمال إلى تحقيق جملة من الأهداف، وتنقسم تلك الأهداف إلى ما يلي: (جعفر، 1991، صفحة 370)

أولا: أهداف عامة: وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالسياسة العامة للبنك مثل تحقيق نمو في حجم ربحية البنك بمعدلات أكبر من المنافسين في السوق المصرفية.

ثانيا: أهداف وظيفية: وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية و التي تضمن للبنك الاستمرارية واكتساب السمعة الجيدة و الثقة لدى العملاء، كما يرى البعض أهداف البنك تتمثل في السمات التالية:

1-الأهداف الربحية والإنتاجية: إن هدف تحقيق الربح وتعظيمه هو أول ما تهتم به البنوك التجارية و لكي يحقق البنك هذه الأرباح يتوجب عليه توظيف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة و أن يخفض نفقاته وتكاليفه لأن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية و النفقات الكلية، حيث تتكون الإيرادات الإجمالية للبنك بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله فكلما حقق البنك أرباحا أكثر يعني أنه أكفئ من غيره.

2-الأهداف المالية: يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، حيث يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة و تعد السيولة من أهم الأهداف التي يتميز بها البنك التجاري عن المنشآت الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات و لو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، مما قد يدفعهم فجأة لسحب ودائعهم وهذا قد يعرض البنك للإفلاس، فأي بني يسعى إلى استمرار تحقيق الأرباح، وبالتالي إلى تحقيق وتعظيم الأرباح، وتعظيم معدل الفائدة على الاستمرار، وكذلك المحافظة على بنية معقولة من السيولة أي وجود قدر كافي منها بحوزة البنك تكفيه لمواجهة التزاماته تجاه العملاء في كل الأوقات ومختلف الديون المستحقة.

3-الأمان: لا يمكن للبنوك التجارية او التقليدية أن تستوعب خسائر تزيد عن رأس مال الممتلك فأي خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين و بالتالي إفلاس البنك لذلك تسعى البنوك التجارية إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة، والى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف لان ذلك يؤدي إلى تباين المودعين و أنشطتهم وباختصار تساهم الفروع في تنويع ودائع البنك و القروض و يقلل من احتمالات حدوث سحوبات ضخمة مفاجئة تعرض البنك المخاطر العسر المالي.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن البنك يسعى إلى:

- تحقيق أقصى ربحية.
- تجنب التعرض إلى نقص شديد في السيولة.
- تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان.
- تحسين الخدمات المصرفية وتطويرها لمواجهة متطلبات العملاء.
- تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية المقدمة.
- تقليل الوقت الضائع.

المبحث الثالث: معايير و مؤشرات قياس الأداء المالي في البنوك التقليدية

يعتبر الأداء المالي من الموضوعات الرئيسية في الجوانب المالية في الصيرفة التقليدية والإسلامية. وتعتبر الصيرفة الإسلامية ضرورة من ضرورات العصر وضرورة اقتصادية لكل المجتمعات التي ترفض المعاملات الربوية وترغب في تطبيق الشريعة، وذلك بهدف تيسير التبادل والمعاملات وعملية الإنتاج وتعزيز قوة رأس المال. وفي هذا السياق تستخدم البنوك الإسلامية عدداً من أدوات وأساليب التمويل في تمويل المشروعات والاستثمارات تختلف كثيراً عن تلك التي تستخدمها البنوك التقليدية. ويرجع ذلك إلى أن المصارف الإسلامية تلتزم بمجموعة من المبادئ والضوابط التي حددتها الشريعة الإسلامية من أجل تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، وانطلاقا مما سبق تناولنا في هذا المبحث إلى الأداء المالي وأثره في البنوك التقليدية من خلال تناول فيه مفهوم الأداء المالي للبنوك التقليدية (**المطلب الأول**)، والعوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التقليدية (**المطلب الثاني**)، ثم معايير ومؤشرات قياس الأداء المالي في البنوك التقليدية (**المطلب الثالث**)، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وإدارتها في البنوك التقليدية (**المطلب الرابع**).

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي للبنوك التقليدية

بغرض فهم الأداء المالي، سوف نتحدث في هذا المطلب عن مفهوم الأداء المالي للبنوك التقليدية من خلال ما يلي:

الفرع الأول تعريف الأداء المالي للبنوك التقليدية

قبل التعرف إلى مفهوم الأداء المالي يمكننا **تعريف الأداء** على أنه "مفهوم شمولي وهام الجميع المؤسسات بشكل عام ويكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع وحقوق المعرفة المحاسبية والإدارية، وعلى الرغم من كثرة البحوث التي تناولت الأداء المالي وتقييمه، إلا أنه لم يتم التوصل إلى اجتماع حول مفهوم محددا للأداء، فلا يزال الباحثون مشغولين بمناقشة الأداء" كمصطلح في وبمناقشة المستويات التي يحلل والقواعد الأساسية لقياسه. (الزبيدي، 2000، صفحة 81)

يعرف على حسب **Akherakhem** على أنه "تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة بمعنى القيام بفعل ساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة. (نفيسة، 2017، صفحة 15)

- **التعريف 01**: يعرف الأداء المالي على أنه: "المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم".
- **التعريف 02**: هو "أداة تحفيز اتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه المؤسسات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المؤسسة التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح وغيرها". (الخطيب، 2010، صفحة 45)
- **التعريف 03**: يعرف الأداء المالي على أنه "مدى قدرة المؤسسة على استغلال جميع الموارد المتاحة لها استغلالا أمثل لتحقيق الأهداف المرجوة والمسطرة". (نفيسة، 2017، صفحة 16)

وكتعريف شامل: يمكننا تعريف الأداء المالي على أنه: "مدى قدرة المؤسسة على استغلال الموارد المالية المتاحة بالكفاءة والفعالية التي تسعى الإدارة المالية إلى تحقيقها، كما يعبر الأداء المالي عن مقدرة المؤسسة في تحقيق الأرباح من خلال استثمارها لمصادرها التمويلية المختلفة".

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي

يعد الأداء المالي أحد أهم العمليات المهمة للمؤسسة المالية لكونه مرتبط بجميع أعمال المؤسسة المالية الأمر الذي يجعله متأثراً بجميع الأنشطة والتي تنعكس في نتائجها، وتبرز الأهمية في الأداء المالي بالأمور الآتية:

- يقدم الأداء المالي قياسا لنجاح المؤسسة المالية من خلال سعيه لاستمرارية نشاطها بهدف تحقيق أهدافها، كما يوفر المعلومات حول مختلف المستويات في المؤسسة لأغراض الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات المثلى.
- يهدف الأداء المالي إلى التأكد من مدى التنسيق بين مختلف أوجه أنشطة المؤسسة المالية المتعلقة بالإنتاج والتمويل والتسويق والأفراد وغيرها لتحقيق الوفورات الاقتصادية، وتلافي الضياع الاقتصادي والإسراف المالي.
- يؤدي الأداء المالي إلى تنفيذ مسح ميداني شامل للمؤسسة المالية بهدف التعرف على جميع العمليات الإنتاجية والوقوف على الممارسات التي تربط مختلف مراحل الإنتاج والوصول إلى أهداف النشاط الإنتاجي الذي تمارسه المؤسسة المالية ومدى تأثير ذلك على قرارات إدارتها ودراسة برامج تشغيلها واقتصادياتها وأثرها على آلية الإنتاج بعوامل الإنتاج المتعددة في مستويات التشغيل المختلفة بهدف الوصول إلى الإجراءات السليمة اللازمة لتلافي القصور بالأداء والعمل على استمرارية المؤسسة المالية في المدى البعيد. (العباس، 2020، صفحة 166)

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي في البنوك التقليدية

يتأثر الأداء المالي للبنوك بعدة عوامل، يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية وهي كالتالي:

الفرع الأول: العوامل الداخلية

تتكون من مجموعة متعددة من العوامل نذكر منها: (حمدان، 2014، صفحة 63)

أولا: الهيكل التنظيمي: يمثل الهيكل التنظيمي الإطار العام الذي تتحدد بموجبه الإدارات والتقسيمات التنظيمية والوحدات العاملة والتي من خلالها يتم تحقيق الأهداف الخاصة بالمصرف، وله دور مهم في تحسين أداء المؤسسة بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة من خلال تحديد المسؤوليات للأقسام والوحدات الإدارية بشكل يسهل عملية تطبيق المخطط المرسوم في دعم الإدارة بالمعلومات الضرورية، ولكي يحقق الهيكل التنظيمي للمصرف الكفاءة والفعالية لابد من اتسامه بالخصائص التالية:

1-التوازن: يتضمن مبدأ التوازن التنظيمي تحقيق العلاقات المتوازنة بين الصلاحيات والمسؤوليات الممنوحة للفرد، وكذلك التوازن في نطاق الإشراف وخطوط الاتصال الوظيفية.

2-المرونة: يتضمن مبدأ المرونة قابلية الهياكل التنظيمية المراد تصميمها على استيعاب التعديلات التنظيمية المستمرة تبعا للمتغيرات الداخلية والخارجية التي يتطلبها البناء التنظيمي الفعال.

3-الاستمرارية: يشير هذا الأخير إلى ضرورة اعتماد القواعد العلمية الراهنة في بناء الهياكل التنظيمية وتوخي الدقة في تشخيص الواقع إلى جانب استشراف التغيرات المستقبلية من دون أن يتعرض البناء إلى تغيرات جوهرية.

ثانيا: الكفاءة المالية: تشير الكفاءة إلى العلاقة ما بين المخرجات والمدخلات، إذ تناسب نسبة المخرجات إلى المدخلات المستخدمة في تحقيق الأهداف، وتلعب الكفاءة المالية دورا مهما في العديد من القرارات اليومية التي تمارسها إدارة المصرف، كما يرى بعض المؤلفين أن الكفاءة المالية هي معادلة لقيمة النقود، فهي تتضمن وضع حساب لكل مبلغ مهمل كان صغير لتحقيق أفضل الاستخدام للموارد المتوفرة، ولكن أغلبهم اتفق على أن الكفاءة المالية تعني طريقة قياس قدرة المصرف على استخدام موجوداته المالية لتوليد إيرادات إجمالية.

كما يقصد بها قدرة البنك على مواجهة التزاماته بشكل فوري، فالسيولة تساعد البنك على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير سائلة، وبذلك يمكن القول بان السيولة تمثل عنصر الحماية والأمان على مستوى البنك . (خربوش و واخرون، 2004، صفحة 4)

ثالثا: التكنولوجيا: نتيجة التغيرات التكنولوجية التي حدثت خلال السنوات الماضية وبسبب تصاعد حدة المنافسة وتنامي حجم الأسواق والتغيير في حجم المصارف.... كل ذلك له الأثر الكبير في كيفية إنجاز أعمال المصرف في نشر ونقل البيانات والمعلومات عبر التكنولوجيا الرقمية مثل: الحسابات والهواتف اللاسلكية، ومن خلال استخدام أساليب وأدوات قدمتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ازدادت أهمية استخدام المعلومات من أجل الحصول على الميزة التنافسية وتحسين قدرة المصارف وتعظيم كفاءته عن طريق تدفق البيانات والمعلومات فالتكنولوجيا هي مجموعة من الأدوات المهمة والتي تجعل المصرف أكثر كفاءة وتساعده على فهم الفرص أكثر كفاءة وتساعده على فهم الفرص والتحديات بشكل أفضل.

رابعا: حجم المصرف: يقصد بالحجم هو تصنيف المصارف إلى صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، إذ يوجد مقاييس عدة الحجم المصرف منها: إجمالي رأس المال أو عدة فروع المصرف أو إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية، كما قد يكون هذا التأثير إيجابيا أو سلبيا، فقد يشكل الحجم عائقا لأداء المصارف إذ تصبح عملية إدارة المصرف أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدائه أقل فاعلية في حالة لم تتوافر المتطلبات الأساسية للتوسع مثل الكوادر البشرية وغيرها من المتطلبات.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية

تتضمن العوامل الخارجية المؤثرة على أداء المؤسسات قائمة من العوامل منها:

أولا: عوامل اجتماعية: تتمثل في العناصر الخارجية المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين بالعلاقات بين مختلف مجموعات المجتمع وبالتأثير الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسسات من التعريف يتبين أن العوامل الاجتماعية شديدة الصلة بالعامل البشري، ومن

هذه العوامل تذكر النمو الديموغرافي، فئات العمر، الأقسام الاجتماعية، ودراسة العوامل الاجتماعية تقدم معلومات مفيدة للوظيفة التجارية داخل المؤسسة كإرسال منتوج جديد واستهداف حصة من السوق. (خروش، 2013، صفحة 203)

ثانيا: عوامل تكنولوجية: تتمثل في التغيرات والتطورات التي تحدثها التكنولوجيا كإيجاد طرق جديدة لتحويل الموارد إلى سلع وخدمات، اختراع آلات جديدة من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج أو وقت الصناعة. دور المسير اتجاه هذه العوامل هو اليقظة وتشجيع الإبداع أو التجديد داخل المؤسسة. (مزهودة، 2011، الصفحات 93-94)

ثالثا: عوامل سياسية وقانونية: هي الأخرى عناصر خارجية لا يمكن التحكم فيها، وتتمثل عموما في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، نظام الحكم العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين القرارات، وكل العوامل السابقة الذكر قد تشكل فرص تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها الإجمالي أو مخاطر تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيض من حدتها.

وتكون العوامل الاقتصادية أكثر تأثيرا من أداء المؤسسة الاقتصادية نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة، نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة الذي يستمد موارده من هذا المحيط، وتكون مخرجاتها مقدمة لنفس المحيط ولهذا يمكن تقسيم هذه العوامل الاقتصادية إلى عوامل ماكر واقتصادية كالفلسفة الاقتصادية للبلاد ومعدلات النمو، وسياسة التجارة الخارجية، ومعدلات التضخم، وأسعار الفائدة... الخ، وأخرى ميكرو اقتصادية، كوفرة المواد الأولية أو نذرتها، الطاقة، ودرجة المنافسة، هيكل السوق، ودورة حياة المنتوج، الأيدي العاملة المؤهلة، مستوى الأجور... الخ. (بريش و يحياوي، 2012، صفحة 30)

رابعا: العوامل التقنية: وهي مختلف القوى والمتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني في المؤسسة وتضم على الخصوص ما يلي: (مزهودة، 2011، الصفحات 93-94)

- نوع التكنولوجيا سواء المستخدمة في الوظائف الفعلية أو المستخدمة في معالجة المعلومات.
- نسبة الاعتماد على الآلات بالمقارنة مع عدد العمال.
- تصميم المؤسسة من حيث المخازن الورشات التجهيزات والآلات.
- نوعية المنتوج شكله ومدى مناسبة التغليف له.
- التوافق بين منتجات المؤسسة ورغبات طالبيها.
- التناسب بين طاقتي التخزين والإنتاج في المؤسسة.
- نوعية الموارد المستخدمة في عملية الإنتاج.
- مستوى الأسعار.
- الموقع الجغرافي للمؤسسة.

خامسا: العوامل البشرية: وهي مختلف القوى والمتغيرات التي تؤثر على استخدام المورد البشري في المؤسسة وتضم على الخصوص: (مزهودة، 2011، صفحة 94)

- التركيبة البشرية من حيث السن والجنس.

- مستوى تأهيل الأفراد.
- التوافق بين المؤهلات العمال والمناصب التي يشغلونها والتكنولوجيا المستخدمة.
- نظامي المكافات والحوافز.
- الجو السائد بين العمال والعلاقة السائدة بين المشرفين والمنفذين.
- نوعية المعلومات.

وبصفة عامة يمكن القول أن أداء المؤسسة كتوفيق بين كفاءتها وفاعلية استخدام مواردها يتأثر بعوامل كثيرة جدا منها ما يمكن التحكم فيها ومنها ما يصعب أو يتعذر التحكم فيه.

الشكل رقم (01-01): العوامل المؤثرة في الأداء المالي

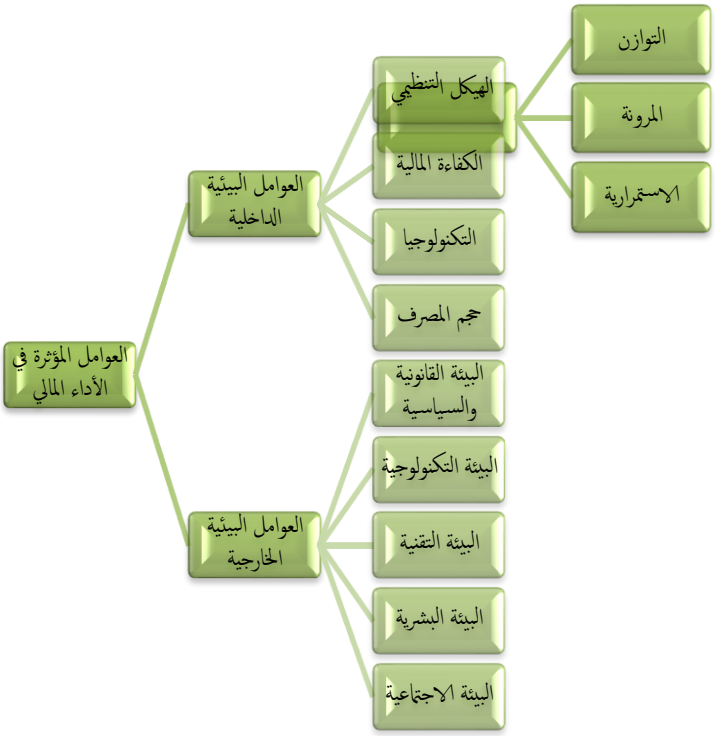

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

المطلب الثالث: معايير ومؤشرات قياس الأداء المالي في البنوك التقليدية

يتناول هذا المطلب معايير الأداء المالي ومقاييسه في البنوك التقليدية كما يلي:

الفرع الأول: معايير الأداء المالي

إن التوصل لرقم معين لا يعني شيء للمحللين الماليين ما لم يتم مقارنته بغيره من الأرقام المعرفة الموقف المالي للمصرف، وهناك عدة معايير للمقارنة أشار إليها عدد من الكتاب وهي:

أولا: المعايير التاريخية: تعتمد هذه المعايير على أداء المصرف للسنوات السابقة، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمصرف والكشف عن مواضيع الضعف والقوة وبيان وضعه المالي مقارنة بالسنوات السابقة وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة وتقييم الأداء من قبل الإدارة العليا، ويعاب على هذا المعيار عدم قدرته على المقارنة بين وضع المصرف المالي وأوضاع المصارف الأخرى وعدم دقته في حالة توسع المصرف أو إدخال خدمات جديدة.

ثانيا: المعايير القطاعية (الصناعية): تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات المصرفية في قطاع واحد، أي مقارنة النسب المالية للمصرف بالنسب المالية للمصارف المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة، ويعاب على هذا المعيار عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث الحجم وطبيعة الأنشطة خاصة وأن الكثير من المصارف أخذت بمبدأ التنويع في تقديم الخدمة للتقليل من المخاطر.

ثالثا: المعايير المطلقة: وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المصارف وتقاس بها التقلبات الواقعية، ورغم اتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية التي ما تزال تستخدم كمعيار مطلق.

رابعا: المعايير المستهدفة: تعتمد هذه المعايير على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المحققة فعلا الحقبة زمنية ماضية ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع المصارف بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها. (طالب و المشهداني، 2011، الصفحات 73-75)

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الأداء المالي

للقيام بعملية قياس وتقييم للأداء لابد من تحليل مؤشرات والتي تم تعريفها بأنها مقاييس الكمية للتقييم المالي للبنك، وبتعريف آخر أنها عملية استخدام المقاييس الكمية لتقييم أداء المالي لعملاء البنك من خلال إيجاد علاقات بين قوائمهم المالية التي تعكس مدى قوة مركزهم المالي وتتمثل هاته المؤشرات في: (شاهين، 2006، صفحة 22)

أولا: مؤشرات السيولة: وتعني السيولة الموجودة بالمؤسسة والتي من خلالها تستطيع المؤسسة الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير وهناك مقاييس متعددة لقياس نسبة السيولة من بينها:

1 – نسبة الاحتياطي القانوني: تفرض بعض التشريعات البنك التجاري على الاحتفاظ بأموالها بنسبة محددة لدى البنك المركزي.

نسبة الاحتياطي القانوني = الأرصدة النقدي لدى البنك المركزي/(شيكات و حوالات مستحقة الدفع + مستحق للبنوك الأخرى + الودائع بأنواعها).

2 – نسبة الرصيد النقدي: تشير إلى مدى كفاءة البنك التجاري، من خلال أصوله السائلة على تسديد التزامه من ودائع و مستحقات أخرى.

نسبة الرصيد النقدي = (النقدية بخزينة البنك التجاري المعني + الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى) / الودائع والمستحق لدى البنوك الأخرى.

3- نسبة السيولة القانونية: تعكس قدرة البنك على مواجهة طلبات السحب من لدى المودعين، مما يتوفر لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية. إن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية.

نسبة السيولة القانونية = (أصول نقدية + أصول شبه نقدية) /إجمالي الودائع.

4- نسب التوظيف: (نسبة القروض إلى الودائع) وتحسب بقسمة القروض على مجموع الودائع، يعود من حساب النسبة معرفة مدى ملائمة توظيف البنك للأموال المتاحة لمواجهة القروض المطلوبة منه.

5-نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: النقدية / الأصول، تمثل النسبة مدى نسبة الأصول السائلة للبنك إلى إجمالي أصوله. (الجبوري، 2007، الصفحات 10-11)

ثانيا: مؤشرات الربحية: تعني ربحية البنك الحصيلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة شؤونها، ويعبر على مدى الكفاءة التي تتخذها في إدارة قراراتها. وتقاس من خلال العديد من المؤشرات أو النسب تذكر منها:

1 -معدل العائد على حق الملكية ROE: يشير هذا المعدل إلى مقدار العائد المتأتي من استثمار البنك في الأموال، ويحسب هذا المعدل بقسمة صافي الربح على حق الملكية. ويعمل البنك التجاري دائما على زيادته بما يتناسب مع حجم المخاطر التي يتحملها مساهمو البنك ويوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح "العائد" التي حققها المصرف. (الجبوري، 2007، الصفحات 7-8)

معدل العائد على حق الملكية = صافي الأرباح بعد الضريبة/ مجموع حقوق الملكية.

2 -معدل العائد على الأصول ROA: هذا المؤشر يبين مدى قدرة الأصول على خلق ربح ويحسب بقسمة صافي الربح على إجمالي الموجودات. (مهدي عطية موحي الجبوري، 2007، ص9) حيث يقيس نصيب كل وحدة من الموجودات من صافي الربح بعد الضرائب، وزيادة هذا المعدل تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول الإرادية.

معدل العائد على الأصول = صافي الدخل / مجموع الأصول.

3 – نسبة هامش الفوائد: تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للبنك، وزيادتها، تعني زيادة الموجودات على توليد أرباح أو هامش ربح للبنك وبالعكس.

نسبة هامش الفوائد = (الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة)/ مجموع الأصول.

4- نسبة مجموع الإيرادات إلى مجموع الموجودات: يعبر عن قدرة الموجودات على تحقيق الإيرادات وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على تحقيق البنك لقدر كبير من الإيرادات في ظل ما هو متوفر من موجودات.

نسبة مجموع الإيرادات إلى مجموع الموجودات = مجموع الإيرادات / مجموع الموجودات.

5- نسبة ربحية العامل بالبنك: توضح هذه النسبة ربحية العامل الواحد، وزيادة هذه النسبة تعني كفاءة عنصر العمل في تحقيق الأرباح.

نسبة ربحية العامل بالبنك = صافي الأرباح بعد الضرائب / عدد العاملين الدائمين.

6- **معدل العائد للمسهم:** هي نصيب السهم من الأرباح. (الصيرفي، 2006، صفحة 288)

معدل العائد للسهم= صافي الأرباح بعد الضريبة / عدد الأسهم.

7-معدل العائد على الأموال المتاحة ROR: وينتج عن قسمة صافي الربح على مجموع حقوق الملكية بالودائع؛ أي هو معدل العائد المتأتي من كل الأموال للبنك متوفرة للتوظيف والاستثمار.

8-معدل استخدام الأصول: يمثل هذا المؤشر معدل الذي تستخدم به الأصول المتوفرة، و نتحصل عليه من خلال قسمة إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول.

9-نسبة هامش الربح NIM: ويسمى أيضا مؤثر كفاءة إدارة التكاليف، بحيث يعكس هذا مدى كفاءة البنك في إدارته وتحكمه في التكاليف المختلفة يحسب بالعلاقة المتمثلة في قسمة صافي الربح على الإيرادات.

ثالثا: مؤشرات النشاط: هي النسب التي تقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموجودات والمطلوبات وقدرتها على الاستخدام الأمثل أهمها:

1 – نوعية القروض الممنوحة: يقوم البنك التجاري بتقديم أنواع متعددة من القروض، ويمكن تحديد نوعية القروض الممنوحة لمقرضيه من العملاء، والمؤسسات المالية، والتي يكون مجموعها معا يساوي نسبة **100** بالمائة وتضم النسب المالية: الديون التجارية، ديون على العملاء، فروض أخرى للعملاء وديون على العملاء.

2-نوعية الودائع المجمعة: يتحصل البنك على عدة أنواع من الودائع تكون من جهات مختلفة إلى العملاء، المؤسسات المالية، والتي يساوي مجموعها نسبة **100** بالمائة حيث تضم الودائع المعبئة من فئة العملاء النسب التالية: حسابات الادخار تحت الطلب حسابات دالة العملاء، حسابات الادخار الأجل، حسابات أخرى للعملاء تحت الطلب. (حمدان، 2014، الصفحات 83-84)

رابعا: نسبة كفاية رأس المال(مؤشرات ملاءة رأس المال): تتمثل هذه المؤشرات في مدى كفاية رأس المال لمواجهة الخسائر التي من المحتمل حدوثها، وتأثيرها على أموال المودعين والدائنين، كما أنها مجموع النسب التي تدخل في تقييم الأداء المالي، وتحديد المدى الذي ذهبت إليه الإدارة باعتماد على مصادر التمويل المقترض الجدوى الاقتصادية الناتجة من ذلك الاعتماد ومن أهم النسب نذكر: (الزبيدي ح.، التحليل المالي تقييم الادا والتنبؤ بالفشل، 2000، صفحة 67)

1-نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (نسبة رأس المال ممتلك /مجموع الأصول): تعبر النسبة عن قيمة استثمارات البنك، كما أنها تبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على رأس ماله في تكوين الموجودات، ويحاول المصرف الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة، وعدم اخفضاها عن معدلاتها في السنوات السابقة، ومراعاة ما يقرره المصرف المركزي الذي يدعم رفعها لتوفير الحماية اللازمة الأموال المودعين.

نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول = (حقوق الملكية/ مجموع الأصول)* 100

2- نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع(نسبة رأس مال ممتلك /الودائع): تساهم النسبة في إبراز أهمية رأس المال الممتلك والودائع كمصدر للتمويل، كما تبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف التجاري على حقوق الملكية بوصفها مصدرا من مصادر التمويل، ومدى قدرة المصرف على رد الودائع من الأموال المملوكة له، وأن ارتفاع هذه النسبة يعني توفي الحماية الأزمة الأموال المودعين.

نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع =[حقوق الملكية (رأس المال احتياطات + أرباح غير مودعة)]/ مجموع الودائع.

3- نسبة حقوق الملكية إلى القروض(نسبة رأس مال الممتلك /القروض): تقيس مدى قدرة المصرف على توفير هامش أمان لمواجهة المخاطر خاطر المتمثلة في عدم استيراد جزء تزه من الأصول التي تم استثمارها على شكل قروض، وتعكس هذه النسب سب درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض.

نسبة حقوق الملكية إلى القروض = (حقوق الملكية / القروض) × 100.

4-نسبة حقوق الملكية إلى الاستثمارات في الأوراق المالية(نسبة رأس مال الممتلك /الاستثمارات في الأوراق المالية): توضح النسبة مدى استعداد البنك لمواجهة المخاطر المترتبة عن الاستثمار في الأوراق المالية.

نسبة حقوق الملكية إلى الاستثمار في الأوراق المالية= (حقوق الملكية/ جملة الاستثمار في الأوراق المالية) × 100.

خامسا: نسب توظيف الأموال: تستهدف هذه النسب الحكم على كفاءة المصرف التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار السياسات الانتقالية للمصرف وسياسة استخدام الأموال، وتقيس هذه النسب أداء المصرف التجاري في استخدام الأموال المتاحة، والتاجية العمالة، والعائد الذي، قله المصرف نتيجة الاستثمار في المجالات المختلفة، ومن بين هذه النسب:

1 – نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع: تعد هذه النسبة من المؤشرات الرئيسية لقياس قدرة المصرف التجاري على توظيف الودائع، وهي توضح حجم الأموال التي استخدمتها ووظفها المصرف من إجمالي ودائع العملاء، وزيادة النسبة تعني زيادة قدرة المصرف التجاري على توظيف الأموال.

نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع = مجموع القروض / مجموع الودائع.

2 – نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات: توضح هذه النسبة كفاءة المصرف التجاري في تشغيل الموارد المالية المتاحة وكفاءته في تشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى في أداء الخدمات المصرفية كافة التي يتمثل عائده أو جزء كبير منها في العملات والفوائد المحققة، وكلما زاد هذا المعدل كان دليلا على الاستغلال السليم لتلك الموجودات.

نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات= إجمالي الإيرادات/ إجمالي الموجودات.

3– نسبة استثمار الودائع تقيس هذه النسبة مدى توظيف الودائع في البنك التجاري، ويفيد في الحكم على طبيعة سياسة البنك فيما إذا كانت توسعية أم انكماشية.

نسبة استثمار الودائع = مجموع الاستثمارات / مجموع الودائع.

4 – نسبة إقراض الموارد: توضح هذه النسبة نسبة ما يوظفه البنك التجاري من فروض وسلفيات من مصادر التمويل الخارجية والذاتية، وبذلك فإن هذه النسبة تشير إلى نمط السياسة الإقراضية للبنك التجاري. (علين و مطر، 2011، صفحة 658)

نسبة إقراض الموارد = القروض والسلفيات /(إجمالي الودائع + حق الملكية)

سادسا: نموذج CAMELS: يعد هذا النظام من الأساليب الفعالة لتقييم أداء المصارف وتحديد مدى قوة ومتانة مراكزها المالية وأوضاع الإدارة بها ومن ثم مدى تحديد قدرتها على التعامل والتكيف مع أي متغيرات ذات علاقة بنشاطها والتعرف على عناصر القوة والضعف في أداء المصارف.

1– مفهوم نظام CAMELS: هو عبارة عن نظام التقييم الأداء المالي للبنوك من خلال الفحص الميداني وتقييم وضعية البنك من خلال العناصر السنة المكونة له ويسمح من خلال معرفة درجة تصنيف البنك ومن ثم اتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل وقوع البنك في أزمات.

2– عناصر نموذج CAMELS: يحتوي النموذج على ستة مؤشرات أساسية تمس أبعاد الأداء المالي للبنك وهي كالتالي:

أ– كفاية رأس المال: يحدد هذا المؤشر الملاءة المالية للبنوك، وبين قدرتها على مواجهة الصدمات التي قد تصيب العناصر المكونة لميزانيتها، تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يأخذ بعين الاعتبار أعم المخاطر المالية التي تواجه البنوك، مثل أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف والمخاطر المتعلقة بالائتمان، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال: (نسبة كفاية رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطرة، التوزيع التكراري المعدلات رأس المال).

ب–جودة الإدارة: يتم تقييم جودة البنك من خلال المعايير التالية: الحوكمة الموارد البشرية، عملية المراقبة والتدقيق، نظام المعلومات.

ج- إدارة الربحية: يتم قياس هذا المؤشر عن طريق حساب بعض النسب والمعدلات التي تقيس مقدار البنك للأرباح ومدى قدرته على توزيعها واستعمالها بكفاءة، لعل أهم هذه النسب هي: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، كما يمكن تقييم نتائج البنك بدلالة الأبعاد التالية:

- القدرة على توليد الأرباح غير الموزعة.
- مستوى الاستقرار في النتائج.
- مستوى تكاليف النشاطات.
- مستوى فعالية نظام الموازنة التقديرية ونظام الإعلام في المؤسسة.
- مستوى إدارة نشاطات الصرف و الفوائد. (سامي و الياس، 2020، صفحة 190)

د- درجة السيولة: يعمل هذا المؤشر على معرفة نسبة السيولة المتوفرة بالبنك ومدى قدرته على تسييل أصوله بما يتناسب واستحقاق خصومة أو بمعنى أخر مدى قدرت البنك على مواجهة التزاماته سواء على المدى القصير أو الطويل، وتقاس درجة سيولة البنوك وفق النسبتين التاليتين: (نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي الأصول، ونسبة إجمالي القروض إلى ودائع العملاء).

هـ- الحساسية اتجاه مخاطر السوق: ويتعلق الأمر بحساسية المحافظ الاستثمارية على مستوى البنك لمختلف أنواع المخاطر، كمخاطر تقلبات أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة وأسعار الأسهم في الأسواق المالية وغيرها من المخاطر، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس تحت المخاطر ويرمز له **VAR** والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة معينة. (يوسف بوخلخال، 2012، ص 209)

المطلب الرابع: مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وإدارتها في البنوك التقليدية

من أبرز المبادئ التي قامت لأجلها البنوك الإسلامية السعي في تنمية المجتمعات اقتصاديا، والتطبيق العملي لهذا الهدف يتمثل في تفعيل صيغ التمويل الإسلامي، غير أن هذه الأخيرة تشهد مجموعة من المخاطر و التي سيتم التطرق لها بالتفصيل في هذا المطلب، وعليه سنتناول في هذا المطلب مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وإدارتها من خلال التطرق فيه إلى مخاطر صيغ التمويل الإسلامي (**الفرع الأول**)، ثم إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي البنوك التقليدية مخاط (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول: مخاطر صيغ التمويل الإسلامي

أولا: مخاطر المضاربة و المشاركة: تكون المخاطرة التعاقدية في عقود المضاربة، التي يكون فيها البنك الإسلامي رب مال، أكبر منها في أية عقود أخرى، وذلك لأن الخسارة تقع على رب المال لوحده ولا يتحمل رب العمل أية خسارة مادية، ما لم يثبت الإهمال أو التعدِ أو التقصير، تأتي المخاطرة في عقود المضاربة من رب العمل الذي قد لا يكون كفؤا أو خبيرا في إدارة وتصريف منتجات المشروع، أو من المشروع نفسه أو من منتجاته، ويمكن أن تنتج المخاطرة من عدد من العوامل مثل: (مفتاح، 2009، صفحة 4)

1-المخاطر الأخلاقية

- عدم وجود الضمان الكافي، مع وجود احتمالات الخطر الأخلاقي والانتقاء الخاطئ للعملاء.
- أن يزود المضارب البنك الإسلامي بمعلومات ناقصة أو غير صحيحة عن خبرته وكفاءته في إدارة و استثمار الأموال.
- تقديم دراسة جدوى للمشروع غير سليمة بمبالغ غير صحيحة لتحفيز المصرف على الدخول في الاستثمار.
- ألا تتوفر في المستثمر صفتنا الأمانة والالتزام بالسلوك القويم، إضافة إلى كونه صاحب سمعة حسنة لكي يؤمن البنك الإسلامي على أمواله من التعدي عليها بأي صورة من الصور.
- ضعف المصرف الإسلامي في مجال تقييم المشروعات وتقنيتها ما يؤدي إلى زيادة المخاطر الأخلاقية.

2-مخاطر السيولة: طبيعة حسابات البنوك و التي يغلب عليها طابع الحسابات الجارية قصيرة الأجل، و التي يحتم عليها استخدامها استخدامات قصيرة الأجل كالمرابحة والإجارة، و ليس من خلال صيغ التمويل من خلال المشاركة و ألمضاربه من أجل عدم تعريض البنك لمخاطر عدم التوازن المالي.

3-المخاطر السوقية: يتعرض المصرف لمخاطر تغير أسعار الأصول والأدوات التي يتعامل بها ما يؤدي إلى انخفاض أرباحه مثل تقلب سعر صرف العملة الأجنبية وصعوبة تحويل مبلغ الاستثمار وعوائده للعملة المحلية.

4-المخاطر الائتمانية: قد لا يلتزم المضارب أو الشريك بدفع نصيب المصرف الإسلامي من الأرباح المحققة في آخر الدورة أو يتأخر في دفعها مما قد يؤدي إلى فقدان رأس المال.

5-المخاطر التشغيلية: ضعف أداء وعدم التزام العملاء و المودعين بالضوابط الشرعية لصيغتي المضاربة و المشاركة يؤثر على موقف المودعين اتجاه المصرف الإسلامي.

6-مخاطر قانونية: إذ تتغير نتائج الاستثمار في معظم الأحوال بتغير القوانين والأنظمة والتشريعات للبلد، بالإضافة إلى أن المعاملات الضريبية ونظم المحاسبة والمراجعة والرقابة جميعها لا تشجع على التوسع في استخدام صيغ المشاركة من قبل المصارف الإسلامية. (ساتة، 2020، الصفحات 108-109)

ثانيا: مخاطر المرابحة: تعرف مخاطر المرابحة بأنها: "المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة استخدام صيغة المرابحة في التمويل الإسلامي مع العميل بسبب عدم الالتزام بالعقد مثل الوعد بالشراء أو بأي صورة أخرى. (بونقاب، 2016، صفحة 48)

وتنشأ مخاطر التمويل بالمرابحة من عدة مصادر يمكن إيجازها كما يلي: الرجوع في الوعد نتيجة عدم إلزامية وعود الأمر بالشراء في حالة الأخذ بعدم إلزامية الوعد، وبالتالي فإن المصرف مضطر لبيع السلعة في السوق لطرف آخر، مما يعرضه لمخاطر انخفاض السعر (مخاطر السوق).

تعرض السلع للتلف وهي لا تزال في ملكية المصرف، ورفض السلعة بسبب عدم مطابقتها للمواصفات أو لوجود عيب فيها، كما قد يتخلف العميل عن السداد عمدا لعدم وجود عقوبات تأخير أو عدم التسديد بسبب إفلاس أو إعسار العميل. (خصاونة، 2008، الصفحات 149-150)

ثالثا: مخاطر صيغة الإجارة: يعتبر عقد الإجارة أحد أهم الصيغ التمويلية التي تعتمدها المصارف الإسلامية غير أنها لا تخلو من المخاطر التي تكمن في:

1-مخاطر عدم انتظام دفع الأجرة: و يعني عدم دفع الأجرة بانتظام، تعطيل رأس المال العامل للبنك سواء من حيث تشغيله أو من حيث إعادة استثمار الأموال السائلة لديه.

2-مخاطر تسويقية: تتمثل في أن شراء هذه الأجهزة والمعدات تحتاج إلى حملة تسويقية من قبل البنك لجذب انتباه العملاء للتعامل معه، لذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار عند الشراء لهذه الأجهزة لاحتياجات السوق والطلب على هذه المعدات وإلا تعرض البنك إلى مخاطر كبيرة تتمثل في تجميد رأس المال و قد تتسبب بخسائر كبيرة كذلك.

3-المخاطر الأخلاقية: تتعلق بإتلاف الأصول المؤجرة أو إعادة تأجيرها دون إذن مسبق من المؤجر (المصرف الإسلامي).

4-المخاطر التشغيلية: تتمثل في عدم توفر الخبرة الكافية لدى المصرف الإسلامي في شراء المعدات والأصول الإنتاجية و ما تتطلبه من صيانة وتخزين، ما يعرضها لمخاطر الركود و عدم التشغيل. (سمرد و بشوندة، 2014، صفحة 266)

5-مخاطر التكنولوجيا: حيث يشهد العصر الحالي تسارعا متزايدا في التقدم العلمي والتكنولوجي، ما يستوجب على المصرف الإسلامي العناية في اختيار الأصول المراد تأجيرها لتفادي التعرض لمخاطر التقادم و انخفاض الأسعار. (مفتاح، 2009، صفحة 3)

رابعا: مخاطر السلم: تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر الأسعار في عملية السلم منذ تاريخ تنفيذ العقد، و تستمر خلال فترة العقد، و تمتد إلى ما بعد تاريخ استحقاقه طالما ظلت السلعة مشمولة في قائمة المركز المالي لهذا البنك و هذا العقد يواجه عددا من المخاطر.

1-المخاطر الأخلاقية: يعتبر عقد السلم من عقود الأمانة، إذ يعتمد على الثقة العالية بين الممول و متلق التمويل، و تنشأ معظم مخاطره من الطرف الثاني للعقد، من حيث عدم تسليم المسلم فيه، سواء كان ذلك كليا أو في غير أجله أو تغيير نوعية أخرى غير المتفق عليها. (خان و حبيب، 2003، صفحة 69)

2-خطر هلاك السلعة: قد تتعرض السلعة محل السلم إلى بعض العيوب التي تجعلها مصدر خطر مثل:

أ-حالة العيب: إذا كلن العيب خفيا ومؤثرا تطبق عليها نظرية الرد بالعيب الخفي في الرجوع إلى المنتج.

ب-حالة الكوارث الطبيعية: يتعرض النشاط الزراعي بطبيعته إلى مخاطر خارجية ناتجة عن العوامل الطبيعية التي تجعل من المحصول الزراعي غير كاف من الناحية الكمية و النوعية، كتعرض السلعة للحريق سواء كانت هذه المحاصيل بحيازة البنك أو العميل أو في حالة نقلها إلى المشتري الثاني (السلم الموازي) كما قد يتعذر التسليم نهائيا.

3-مخاطر تغير الأسعار: و ذلك بأن يتغير سعر السوق وقت التسليم المسلم فيه عن السعر السائد وقت إبرام العقد، وعادة ما تقع هذه المخاطر عند انخفاض السعر، ما يؤدي إلى عدم قدرة المصرف الإسلامي على بيع السلعة بعد استلامها و من ثم تحمل تكاليف إضافية كالتخزين و التأمين و غيرها من الأعباء. (ساتة، 2020، صفحة 111)

4-مخاطر عدم رد الثمن عند الفسخ أو المماطلة: قد يتم فسخ عقد السلم بإرادة الطرفين أو بطلب من احدهما، وبما أن عقد السلم يتميز بتعجيل الثمن من طرف الممول مما يعرض المصرف الإسلامي لخطر عدم رد الثمن عند الفسخ أو المماطلة.

5-مخاطر منع توريق عقد السلم: سواء لتداوله في الأسواق المنظمة أو خارجها، فهو اتفاق بين الطرفين ينتهي بتسليم سلع عينية و تحويل ملكيتها، و لا يمكن توريق السلم لأن المسلم فيه دين في ذمة المسلم إليه ولا يجوز في الشريعة الإسلامية بيع الدين، هذا ما يؤدي إلى زيادة تكاليف التخزين و مخاطر أسعار الصرف و غيرها. (خان و حبيب، 2003، صفحة 69)

خامسا: مخاطر الاستصناع

1-مخاطر العجز عن السداد: بمعنى فشل العميل عن السداد بالكامل في الموعد المحدد مع المصرف.

2-مخاطر السلعة محل الاستصناع: قد يفشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في الموعد المتفق عليه أو تسليم سلعة رديئة لا تطابق المواصفات أو الكمية المتفق عليها.

3-مخاطر عدم الإلزام: إن اعتبار عقد الاستصناع عقدا جائزا غير ملزم وفق بعض الآراء الفقهية يفسح المجال للطرف الآخر في التراجع عن إتمام العقد أو عدم تسليم السلعة في موعدها.

4-مخاطر عدم التخصص: حيث يقوم المصرف الإسلامي انطلاقا من عقد الاستصناع بأدوار مختلفة و بما أنه غير مهيأ لذلك يلجأ إلى الاستصناع الموازي، ما يعرضه لمخاطر كون المصرف صانعا من جهة و مستصنعا من جهة أخرى، و قد يعجز أو يتأخر المقاولون عن الوفاء بالتزاماتهم في الوقت المحدد فيؤثر ذلك على التزامات المصرف مع المستصنع الأول.

5-مخاطر تقلب الأسعار: من أهمها:

- إن تأخر العميل في تسليم السلعة في الوقت المحدد قد يؤدي إلى انخفاض سعر السلعة في السوق.
- بما أن عقد الاستصناع لا يجوز تداوله في الأسواق المالية لأنه اتفاق بين طرفين.
- ينتهي بتسليم السلعة وتحويل ملكيتها، يجعل العقد عرضة لمخاطر أسعار الصرف. (ساتة، 2020، الصفحات 211-212)

سادسا: مخاطر التمويل بالمساقاة: لما كانت المساقاة طريقا من طرق التمويل الاستثماري الذي لا يقدم فيه العامل إلا العمل، فإنه قد يتلاعب ويغش للحصول على أكبر قدر ممكن من المال، فإن الشريعة قد وضعت عدة ضمانات تحفظ على رب المال ماله وتبعد عن العامل اللجوء إلى البنوك الربوية للارتزاق ومن هذه الضمانات: (منصوري، 2018، الصفحات 51-52)

- وجوب إكمال العمل في حالة وفاة العامل أو هروبه إذ قلنا بلزوم المساقاة، حيث يقوم الوارث مقام الميت، فإن أبي فإن للحاكم أن يستأجر من التركة من يعمل العمل هذا إذا لم تكن الثمرة قد ظهرت، فإن ظهرت بيع من نصيب العامل ما يحتاج إليه الأجر واستأجر من يعمل ذلك ومثل ذلك إذا هرب العامل.
- تعيين مشرف على العامل إذا ثبتت خيانته من طرف رب المال يراقب عمله وتصرفه.
- ضم شخص آخر إلى العامل إن عجز عن القيام بالعمل لضعفه مع أمانته.

يقول ابن قدامة: فإن عجز عن العمل لضعفه مع أمانته ضم إليه غيره، ولا ينزع من يده لأن العمل مستحق عليه، ولا ضرر في بقاء يده عليه، وإن عجز بالكلية أقام من يعمل والأجرة عليه في الموضعين.

الفرع الثاني: إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي البنوك التقليدية

أولا: إدارة مخاطر المزارعة و المساقاة: تتمثل معالجة المخاطر هنا، في التوضيح الدقيق للمهام و أحزام الشروط المذكورة في العقد، والمتمثلة فيما يلي:

- يلتزم البنك في عقدي المزارعة و المساقاة بتقديم أو توفير مختلف المعدات اللازمة للعملية، من جرارات و آلات لازمة للحرث و الري، والحاصدات، و الوقود و الأسمدة والمبيدات.... الخ.
- يلتزم الطرف الثاني في العقد بإدارة المشروع، وفلاحة الأرض في جمع المراحل و يشمل ذلك إعداد الأرض، النظافة، الزراعة، الري الحصاد، وكل ما له علاقة بكل من المزارعة و والمساقاة، وفقا للشروط المتفق عليها، ويكون مسئولا عن أي عن أي تعد أو تقصير في جمع المراحل، لذا يجب عليه بذل العناية والجهد المطلوبين لتحقيق مصلحة الطرفين.
- يقوم المزارع بتزويد البنك ببيانات دورية وبصورة منتظمة عن سير العمل، كما يكون للبنك حق الإشراف المباشر في أي وقت يشاء بنفسه أو بواسطة من يختاره لهذا الغرض.
- يتم تسويق الناتج باتفاق الطرفين وبأفضل الأسعار المتاحة.
- إذا قصر المزارع في القيام بالتزاماته الواردة في العقد، سواء لعجز أو مرض أو غير ذلك، يحق للبنك اختيار الشخص المناسب للقيام بتلك الالتزامات على أن تخصم المصروفات المتفق عليها مع هذا الشخص مقابل قيامه بهذا العمل أو أي جزء منه من النسبة المخصصة للطرف الثاني.
- تعتبر مدخلات العملية من معدات و وسائل، و التي قدمها البنك، أمانة في يد المزارع، ويكون ضامنا لها في حالة تعديه أو تقصيره، ويجوز للبنك مطالبته في هذه الحالة بتقديم الضمان المناسب.
- يكون الناتج من عقد المزارعة أو المساقاة ملكا مشاعا بين الطرفين، و يوزع إدارة مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية واهم التحديات الناتج بعد إخراج الزكاة حب النسبة المتفق عليها.
- يجوز التأمين على الناتج وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، و يتحمل الطرفان نفقات ذلك حسب النسبة التي يوزع بها الناتج. (السلام، 2012، صفحة 87)

ثانيا: إدارة مخاطر صيغ التمويل بالبيوع والإجارة: يمكن إدارة هذه المخاطر والسيطرة عليها، خاصة وأن المخاطرة مطلوبة ومشروطة لاستحقاق عوائد التمويل والاستثمار وأرباح المشاركة في الإنتاج، وإلا فإن الاستثمارات والمتاجرات جميعها لا تخلو من مخاطر وتوقعات بالربح والخسارة، وذلك كما يلي:

1- إدارة مخاطر صيغة التمويل بالمرابحة: تختلف طبيعة المخاطر في صيغة المرابحة عنها في صيغتي المشاركة أو المضاربة، من حيث أن مستواها واحتمال حدوثها أقل، وتنشأ المخاطرة في صيغة التمويل المرابحة من ثلاثة مصادر وهي: (السلام، 2012، صفحة 87)

أ-المصدر الأول: ويكمن في رفض العميل التوقيع على عقد المرابحة للسلعة عندما يتملكها المصرف وقبل أن ينقلها إلى العميل، وفي هذه الحال يقوم المصرف ببيع السلعة إلى طرف ثالث، فإذا باعها المصرف بمثل ما اشتراها به انتفت المخاطرة، وسدد المصرف حساباته، أما إذا باعها بأقل مما اشتراها به فيمكن للمصرف تغطية هذه الخسارة من خلال التأمين النقدي المودع لديه من العميل الأمر بالشراء من خلال كفيله. (العجلوني، 2009، صفحة 443)

ب-المصدر الثاني: وينشأ عن وجود عيب في السلعة أو صلاحيتها، حيث يكون من حق العميل الأمر بالشراء رفض استلام السلعة، ولا يكون للمصرف الحق في الحصول على تعويض منه، وفي هذه الحال يمكن للمصرف الرجوع إلى البائع الأصلي ورد السلعة له، وهنا تكمن المخاطرة في رفض البائع الأصلي رد السلعة وإعادة قيمتها للمصرف، وهنا سوف يضطر المصرف إلى بيع السلعة مع بيان عيبها بأبخس الأثمان، ويتحمل المصرف لوحده كامل الخسارة.

ج-المصدر الثالث: وينشأ عن تخلف العميل الأمر بالشراء عن التسديد أو تأخره في التسديد، حيث لا يوجد في العقود الإسلامية شرط جزائي على التأخير كما لا يوجد مكافأة للتعجيل في الدفع قبل تاريخ الاستحقاق، ولذلك تحرص المصارف على وجود كفيل قادر على تغطية عجز العميل عن التسديد إن حدث ذلك.

كما يمكن المصارف بالنسبة للمماطلة في السداد أن تلجأ إلى اشتراط حلول باقي الأقساط إذا تأخر العميل المماطل عن دفع قسط منها، أو اشتراط إخراج مبلغ من المال لوضعه في صندوق خاص موجه للفقراء أو لأعمال الخير، أو اشتراط تقديم قرض حسن للمصرف الإسلامي يساوي مقدار الدين الأصلي ويكون مؤجلا لمدة زمنية تساوي مدة المماطلة. (حماد، 2008، الصفحات 63-64)

2- إدارة مخاطر صيغة التمويل بالسلم

أ-عدم انتظار العوائد أو تذبذبها في القيمة: أو في النسبة لرأس المال المستثمر الذي يمثل عنصر المخاطرة، و الذي يرجع بدوره إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤ المستقبلي (عدم التأكد).

ب–مخاطر انخفاض القوى الشرائية: احتمال تغير العوائد المتوقعة نتيجة لارتفاع معدلات التضخم من ناحية، و إن القوة للنقود التي تم الاستثمار بها الآن تختلف عنها بعد مرور سنة أو سنتين، فإذا ارتفعت معدلات التضخم فإن القيمة الحقيقية لعوائد هذا الاستثمار تنخفض مما يؤدي إلى انخفاض المعدل الحقيقي للعائد على الاستثمار عن المعدل الاسمي.

ج–المخاطر المختلطة: ومنها مخاطر الرفع التشغيلي و هو مدى استخدام التكاليف الثابتة مثل مصروفات الصيانة و هذا يحدث تغيرا في حجم المبيعات و سيؤدي إلى تغير كبير في صافي الأرباح.

هناك العديد من المخاطر التي يتعرض لها السلم في تطبيقه للعمليات و المشروعات الاستثمارية ترجع منها إلى المستثمر باعتباره المنفذ والمدير لهذا المشروع و هذا يعتمد على الكفاءة الإدارية و المتطلبات الأخلاقية وسلامة المركز المالي و التي تؤهله للوفاء بحقوق المصرف المالية مستقبلا، والالتزام بالتعهدات الموقعة و مراعاة حرمة أموال الغير في إطار السلوك المنهجي القويم. (خربوش و واخرون، 1996، الصفحات 41-49)

3– إدارة مخاطر صيغ التمويل بالاستصناع والاستصناع الموازي: تكمن مخاطر صيغة التمويل بالاستصناع في السلعة المتفق على تصنيعها، من حيث عدم صلاحية المنتج، وبالتالي يكون للعميل الحق بالرجوع على الصانع أو المقاول الذي هو المصرف الإسلامي، كما تكمن المخاطرة في مدى التزام الصانع بالزمن المحدد لتسليم المنتج، وأما المصدر الآخر للمخاطرة في هذا النوع من الصيغ فينشأ عن تخلف أو تأخر المصنوع له عن تسديد باقي ثمن المنتج، ويمكن تلخيص مخاطر صيغ التمويل بالاستصناع و الاستصناع الموازي بما يلي: (السلام، 2012، صفحة 88)

- تقلبات الأسعار بعد تحديدها في عقد الاستصناع.
- تأخر الصانع في تسليم البضائع في حال كان المصرف مستصنعا.
- تأخر المقاول أو المنتج في تسليم الأصل المستصنع في حال كان المصرف صانعا،
- مما يؤدي إلى تأخر موعد التسليم ودفع غرامات تأخير.
- عدم سداد العميل المستصنع أو تأخره عن السداد مع عدم قدرة المصرف على رفع السعر نتيجة هذا التأخير.
- التقلبات في أسعار المواد الأولية اللازمة للاستصناع.

4– إدارة مخاطر صيغة التمويل بالإجارة: تعد مخاطر صيغة الإجارة مخاطر ملكية، كون الأصل المؤجر ما تزال ملكيته للمصرف، وتنشأ المخاطرة هنا عن احتمال تلف أو انخفاض قيمة الأصل، التي لا يستطيع المصرف تحويلها إلى المستأجر كما تنشأ عن تخلف المستأجر عن تسديد باقي أقساط الأصل أو رفض المستأجر تملك الأصل بعد انتهاء عقد الإجارة، وبالتالي إعادته إلى المصرف الذي يجب عليه أن يبيعه في أقرب وقت ممكن، تنفيذا لتعليمات السلطة النقدية التي تمنع المصارف من إبقاء ملكية الأصول والأعيان لدى المصارف إلا لغايات تمويلية. (السلام، 2012، صفحة 88)

فبالنسبة للتأخير والمماطلة في سداد الأقساط، فقد سبق معالجتها ضمن مخاطر المرابحة، وبالنسبة لتقلبات الأسعار، أو تغير سعر الصرف، فقد تم معالجتها ضمن مخاطر المرابحة كذلك، إلا أنه في حالة ارتفاع الأسعار في حدود الثلث أو ما يزيد عنه، فهنا

تلجأ المصارف الإسلامية إلى جهة مستقلة لتقوم بتقدير القيمة الفعلية للأجرة. (حماد، مخاطر الاستثمار في المصارف الاسلامية، 2008، الصفحات 181-182)

ويعتبر عقد الإجارة المنتهية بالتمليك من بين العقود التي سهلت على الناس امتلاك العقارات التي لا يستطيعون شراءها نقدا دون التعامل بالفائدة المحرمة، ولأن المصرف وسيط مالي فإن المستأجرين منه هم متمولون منه بهدف امتلاك محل الإيجار وليس الانتفاع به، ولذلك جاءت صيغة الإيجار مع الوعد بالبيع التي تتضمن إيرادات للمصرف الإسلامي خلال مدة عقد الإيجار، وفي نهاية العقد تؤول ملكية محل الإيجار للعميل بثمن رمزي يمثل مجموع الإيرادات قيمة محل الإيجار وتكلفة التمويل المتمثلة في مقدار المصرف الإسلامي من هذه العملية، وحيث عقد الإجارة المنتهية بالتمليك من العقود الطويلة، والعوائد المطلوب من المصرف تحقيقها للمودعين تختلف حسب ظروف السوق، فمن غير المجدي أن تبقى هذه العوائد المتمثلة بالإيرادات الإيجارية لمدة طويلة ولمواجهة هذه فقد أصدر مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثانية عشرة بالرياض في المملكة العربية السعودية قرارا جاز فيه ربط الإيجارات طويلة الأجل بمؤشر السوق، جاء فيه: "يجوز في الإيجارات الطويلة للأعيان تحديد مقدار الأجرة عن الفترة الأولى والاتفاق في عقد الإجارة على ربط أجرة الفترات اللاحقة بمؤشر معين شريطة أن تصير الأجرة معلومة المقدار عند بدء كل فترة". ومن أمثلة هذه المؤشرات اللايبور (libor) وهو سعر الفائدة بين البنوك في لندن لليلة واحدة، ومؤشر الجايبور وهو سعر الفائدة بين البنوك الأردنية في عمان لليلة واحدة. (العجلوني، 2009، الصفحات 444-445)

الفرع الثالث: أدوات إدارة المخاطر في البنوك التقليدية

توجد أنواع عديدة من أدوات ووسائل إدارة المخاطر المصرفية ونذكر من أهم الأدوات التي يستعملها المصرف التقليدي في إدارته للمخاطر وهي:

أولا: تنويع الائتمان والاستثمار: من بين الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية هي التنويع على مستوى المرابحة وعلى مستوى محفظة الاستثمار وفيما يلي نتناول تنويع مخاطر الائتمان ونظرية ماركو ويتز ثم تنويع الاستثمار.

1-تنويع مخاطر الائتمان ونظرية ماركو ويتز ويتز: تقوم فكرة التنويع على: (الحمزاوي، 2000، صفحة 39)

- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء.
- تحليل المحفظة وفق أجال التسهيلات الممنوحة قصيرة متوسطة طويلة.
- تحليل المحفظة وفق حجم العملاء.
- تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات.
- والتنويع يطابق المثل القائل لا تضع كل ما تملك من بيض في سلة واحدة وعل هذا التصور ظهرت نظرية هاري ماركو ويتز والذي قدم التصورات التالية:

- في حالة القيام بمشروعات وعائد الاستثمار (أ) اكبر من عائد الاستثمار (ب) مكان معامل الارتباط كامل وسالب فالتنويع هنا يترتب عليه القضاء على الخطر نهائيا إلى انه عمليا غير ممكن.
- في حالة عدم ارتباط المشروعات فان التنويع في هذه الحالة يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطر بشكل كبير.
- في حالة ارتباط المشاريع ارتباطا كاملا موجب هنا التنويع لا يترتب عليه أي تخفيض للمخاطر.

وبذلك انعكست نظرية التنويع على القرار الائتماني للبنك والذي يحدد على أساسه مدى الميل إلى المخاطر ولأجل ضمان تحقيق العائد وتجنب المخاطر على الإدارة المرابحة الأخذ بمنهج التنويع ونظرية المحفظة لماركو ويتز حيث يسمح ذلك بالتحوط ضد المخاطر المحتملة بتخفيضها والحد منها إلى أدنا مستوى ممكن وكلما كان التنويع كبيرا كلما قلت المخاطر.

2-تنويع محفظة الاستثمار: وهو ما يعرف بالتنويع البسيط ويتمحور تصور ماركو ويتز في هذا السياق على بعدين رئيسيين معدل العائد على الأصول والمتغير المتوقع على هذا العائد استنادا إلى مقياس الانحراف المعياري للعائد. ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصلين أو أكثر لا وجود للارتباط التام بينه وبواسطة مقياس الانحراف المعياري يتحدد مستوى مخاطر اقل نسبيا مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة فنظرية التنويع تهدف إلى تكوين محفظة استثمارية كفؤة بمدلول العائد والمخاطر ففي ظل أكبر مستوى عائد ممكن أن يقابله مستوى معين من المخاطر فمخاطر استثمار معين تنخفض وتقل كلما زاد تنويع محفظة الاستثمار. (الرحمان، 2000، صفحة 455)

ثانيا: وضع نظام المعلومات والتقييم: قبل منح المصرف للأموال في عملية المرابحة يلجا إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقاتها وفقا للشروط المتفق عليها ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر: (غنيم، 2000، صفحة 38)

إجراء مقابلة مع طالب المال: تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته سمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطه ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما يكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهذا ما يساعد مسئول إدارة المرابحة على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الأموال الممنوحة.

ثالثا: الضمانات و الرهانات: الرهانات هي أهم عوامل الأمانة من الخوف في الممارسات المصرفية التي يكتنفها الخطر ومن هنا كانت المعالجة الإسلامية للخطر والمخاطر في المعاملات المصرفية بضمانات شرعية وذلك حسب: (احمد، 2003، الصفحات 26-25)

1-اختيار العميل المناسب: ففي عمليات المرابحة هناك قواعد أساسية واعتبارات أو شروط موضوعة تصدر بها لائحة التعامل بالمرابحة وتضمن الحد الأدنى الواجب توفره في العميل مثل:

- مركزه المالي ومركزه في تاريخ التعامل المصرفي و التجاري.
- سمعته في الوفاء بالالتزامات وحسن القضاء والأداء.
- ما يتيحه الاستعلام من معلومات وبيانات تتعلق بنشاطه.

فحسن اختيار العميل على أسس وقواعد موضوعية وتنظيمية هو الضمان الأمثل.

2-العربون ودفعه ضمانا للجدية: يعتبر العربون جزءا من الثمن ولا يثير أشكالا إذ يدفع لتأكيد العقد والبدا في تنفيذه أما إذا كان عند إبرام العقد حفاظا على حق العدول عن العقد طبقا لإدارة المتعاقدين فالجمهور لا يجيزه لما يعتبرون فيه من غرور والمخاطرة واكل المال بغير حق

3-رهن البضاعة: رهن البضاعة التي قام البنك ببيعها مرابحة لصالح البنك لحين قيام العميل بسداد جميع الأقساط المستحقة عليه، إذ يجوز رهن المبيع بعد البيع، فمقتضى البيع ثبوت الملك في المبيع والتمكين من التصرف فيه وذلك عند بائعيه وغيره فالرهن في أو الشرع المال الذي يجعل وثيقة بالدين ليستوفي من ثمنه إذ تعذر استيفاء الدين لقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ**﴾ (القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 283)، الثمن بعد البيع يصير دينا في ذمة المشتري، والدين يجوز الرهن به بأي سبب وجب الدين البيع ونحوه لان الديون واجبة كلها على اختلاف أسباب وجودها ونجد المرتهن أحق بثمن الرهن من الجميع الغرماء حتى يستوفي حقه.

4-اشتراط صاحب المال على المضارب أن تكون جميع مصاريف المضارب وإدارته ونفقاته عليه: وهذا الشرط جائز بلا شك حيث نص الفقهاء على أن نفقة العامل عليه وفائدة الشرط تمكن من تقليل الخسارة وحرض المضارب على تثمير المال وعدم تعريضه للخسارة لأنه انفق من ماله ولو حدثت خسارة فلن تكون كبيرة لان الأموال التي صرفها المضارب لا تحسب من نفقات المضارب. (عبده، 2007، صفحة 489)

الفرع الرابع: طبيعة إدارة المخاطر الائتمانية في كل من البنوك التقليدية و الإسلامية

تختلف طبيعة إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية والتقليدية بشكل كبير، حيث نجد: (كردودي و زعرور، 2018، الصفحات 107-108)

أن البنوك التقليدية تعتمد إدارة المخاطر الائتمانية بشكل رئيسي على تقييم القدرة على السداد والتاريخ الائتماني للمقترض، يستخدمون نماذج التقييم الائتماني للتحقق من قدرة المقترض على سداد الديون، وفي بعض الحالات قد يتم استخدام ضمانات كضمان على صفقة الائتمان.

بالمقابل في البنوك الإسلامية، يتم تقييم المخاطر الائتمانية بطريقة مختلفة، فهي تعتمد على توفير تمويل شرعي يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والذي يستند إلى مبدأ المشاركة والنسبية في الربح والخسارة بين المصرف والعميل، بالإضافة إلى ذلك، تعتمد البنوك الإسلامية على تقييم مخاطر الائتمان بناء على معايير محددة، مثل التحرير والتحيز وعدم الاستغلال المالي.

بشكل عام، تعتبر إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية أكثر تحديا وتعقيدا من البنوك التقليدية بسبب الطبيعة الفريدة لعمليات التمويل الإسلامية، وعلى الرغم من أن التحديات تتفاوت بشكل كبير من بنك إلى أخر، فإن إدارة المخاطر الائتمانية نقل أحد الأسس الرئيسية لنجاح أي بنك إسلامي أو تقليدي.

المبحث الرابع: علاقة صيغ التمويل الإسلامي بالأداء المالي

يعد موضوع تأثير صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس المشاركات على الأداء المالي موضوعا ذا أهمية كبيرة فهو يحتاج للعديد من الدراسات والأبحاث لتحديد تأثيرها بشكل دقيق وكذا لتحديد العوامل التي نؤثر على هذا التأثير، وذلك لانتشار هذه الصيغ بشكل واسع في ظل ازدياد الطلب على التمويل الإسلامي الذي يمثل أداة فعالة لتحسين الأداء المالي للمؤسسات كما يساهم في تنمية الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي،وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى اثر صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس المشاركات وكذا على أساس المداينات على الأداء المالي، وعليه وانطلاقا مما سبق سنتطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: اثر صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس المشاركات على الأداء المالي

تتميز صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس المشاركات بالعلاقات المترابطة مع الأداء المالي، حيث تؤثر على كل من الربح والمخاطر، وهذا ما سنقدمه في الفروع التالية:

الفرع الأول: أثر التمويل بالمشاركة على الأداء المالي في المؤسسات

سنحاول دراسة أثر التمويل بصيغة المشاركة على بعض مظاهر الأداء المالي في مؤسسة، فنتيجة لتركيبة هيكل رأس مال مؤسسات الناتجة عن اعتماد التمويل بصيغة المشاركة فانه سيترتب عليها ما يلي: تخفيض التكاليف وزيادة الربحية وذلك لأن تكلفة التمويل بهذه الصيغة تساوي الصفر (قيمة الفوائد معدومة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض التكاليف وبالتالي زيادة الربحية في هذه المؤسسة).

تخفيض المخاطر المالية ومخاطر الوقوع في العسر المالي أي أن مؤسسة عند اعتمادها على التمويل بصيغة المشاركة فهي بذلك تتجنب مخاطر عدم القدرة على تسديد أقساط القروض ومصاريفها كما أن المؤسسة في حالة تحقيقها لنتائج سلبية فإن البنك الإسلامي : الشريك يتحمل معها جزء من الخسائر حسب نسبة مساهمته في رأس المال وبالتالي التخفيف والتقليل من أضرار الخسائر عن مؤسسة وما يمكنها من تجاوز الأزمات وتجنب الإفلاس والتوقف عن النشاط. (عزي، 2002، صفحة 54)

الفرع الثاني: أثر التمويل بالمضاربة على الأداء المالي في المؤسسات

عند تمويل مؤسسات بالمضاربة فإن ذلك سينعكس إيجابا على ربحيتها وذلك لأن هذه الصيغة ليس لها تكلفة فالمؤسسة

- لا تدفع أي فوائد ما ينجم عنه انخفاض التكاليف ومن ثم تحسين النتيجة وزيادة الأرباح.
- عند تحقيق المؤسسة لنتائج ايجابية نتيجة الدورة الصافية ربح توزع هذه الأرباح بين المستثمر المضارب بجهده والبنك الإسلامي المضارب بماله بنسبة مشاعة بحسب ما تم الاتفاق عليه بينهما.
- كما أن التمويل بصيغة المضاربة في مؤسسة له أثر جد ايجابي فيما يتعلق بالمخاطر المالية حيث أنه في حالة تحقيق المؤسسة لخسارة فإن هذه الأخيرة تقع على البنك الإسلامي فقط فصاحب المال هو الذي يتحمل الخسارة لوحده، ما دام أن المضارب بجهده لم يقصر ولم يخن في عمله، وهذا الأخير يخسر جيده. (قلو، 2023، الصفحات 479-480)

	الصيغة	المشاركة	المضاربة
معيار المقارنة			
1-التأثير على الإرباح	يحدد فيها المستثمر والمشارك نسبة الربح المتفق عليها، والتي قد تؤدي إلى انخفاض الربح للمستثمر مقارنة بصيغ التمويل التقليدي.		يحدد فيها المستثمر والمضارب نسبة الربح المتفق عليها، والتي قد تؤدي إلى انخفاض الربح للمستثمر مقارنة بصيغ التمويل التقليدي.
2- التأثير على المخاطر	يتحمل كل من المستثمر والمشارك مخاطر المشروع بنسب متفق عليها.		يتحمل المستثمر جميع مخاطر بينما يتحمل المضارب مخاطر العمل.

المصدر: (من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق)

المطلب الثاني: اثر صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس المدينات (هامش معلوم) على الأداء المالي

يعتمد تأثير صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس المداينات على نوع الصيغة المستخدمة، والقطاع المستهدف، والظروف الاقتصادية، بشكل عام، يمكن أن يكون لهذه الصيغ العديد من التأثيرات الايجابية على الأداء المالي، وهذا ما سنتطرق إليه في الفروع التالية:

الفرع الأول: أثر التمويل بالمرابحة على الأداء المالي في المؤسسات

عند تمويل مؤسسات بالمرابحة فإن مقدار الربح المعلوم الذي يضيفه البنك الإسلامي يدمج ضمن تكلفة شراء الأصل بالنسبة للمؤسسة وهذا ما ينتج عنه زيادة في قسط إهلاك هذا الأصل: (عمر، الاطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر ، 2004، صفحة 478)

- بمعنى أنه في حالة التمويل بالمرابحة سيتم تخفيض التكاليف بمقدار المصاريف المالية التي تمثل الفوائد البنكية المفترض تحملها في حالة تمويل الأصل بقرض مصرفي من جهة ومن جهة أخرى تزيد قيمة التكاليف الكلية من خلال زيادة التكاليف الثابتة الناتجة عن الزيادة في قسط الإهتلاك، وبذلك نجد أنه في حالة ما إذا كان مقدار الربح المعلوم الذي يمثل تكلفة التمويل بالمرابحة أقل من قيمة الفوائد البنكية فان التكاليف الكلية للمؤسسة ستنخفض وبذلك تزيد أرباح مؤسسة وتزيد ربحيتها والعكس صحيح.
- كما يحقق التمويل بالمرابحة للمؤسسة وفر ضريبي وزيادة في قدرة التمويل الذاتي.
- كما يمكن أن تكون الفترة الممنوحة للمؤسسة لتسديد الدين الناتج عن عملية الشراء بالمرابحة تتوافق مع فترة الحياة الإنتاجية للأصل الذي تم تمويله بالمرابحة، فيكون قسط الإهتلاك السنوي للأصل يساوي قسط تسديد الدين في حالة تطبيق الإهتلاك الخطي، وبذلك تكون هذه المؤسسة قد مولت هذا الأصل ذاتيا **100%**.

الفرع الثاني: أثر التمويل بالسلم على الأداء المالي في المؤسسات

يتمثل الأثر الإيجابي للتمويل بالسلم على ربحية المؤسسات في ما يلي: (عمر، الاطار الشرعي والاقتصادي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر(دراسة تحليلية)، 2004، صفحة 73)

- مناسبة العبء التمويلي في صيغة السلم للمؤسسة أفضل من نظيره في حالة التمويل بالقروض التقليدية التي تلزمه بدفع فوائد محددة سلفا، أما في السلم فالعبء التمويلي يقتصر على التزام للمسلم إليه بتسليم السلعة المتعاقد عليها في الموعد المحدد: مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح.
- زيادة ربحية المؤسسة من خلال ترشيد التكاليف لأنه في حالة التمويل بالسلم فإن المؤسسة قد حصلت ثمن بيع إنتاجها مقدما وهذا ما يدفعها أكثر لتخفيض تكاليف الإنتاج من غير إضرار بنوعية السلعة.
- كما أن تطبيق صيغة السلم في مؤسسة يؤثر إيجابيا على مؤشرات التوازن المالي حيث نجدها ترفع من قيمة السيولة الحاضرة وذلك للزيادة في قيمة النقديات الجاهزة نتيجة قبض رأس مال السلم وذلك يؤدي بدوره إلى (تخفيض احتياجات رأس المال العامل لعدم زيادة قيمة الذمم الزبائن....) بالإضافة إلى تصريف المخزون في نهاية السنة عند تسليمها للمشتري وهو رب السلم أو المسلم. وانخفاض احتياجات رأس المال العامل يخفض حاجة مؤسسة إلى الأموال التمويل أصولها المتداولة أو دورة استغلالها.

الفرع الثالث: أثر التمويل بالإجارة على الأداء المالي في المؤسسات

يظهر أثر التمويل بالإجارة على الأداء المالي في المؤسسة فيما يلي: (ابراهيم، 1998، الصفحات 558-560)

الإجارة لا تضغط على السيولة النقدية للمؤسسة على رأس المال العامل لديها بقدر ضغط شراء الأصل المرغوب في منافعه مما يتيح لهذه المؤسسات استعمال السيولة التي كان يفترض توجيهها لتمويل الأصل لأغراض أخرى في المؤسسة، تمكن الإجارة مؤسسة من تحقيق وفرات ضريبية لا بأس بها لأنه من المعروف أن أقساط الإيجار في الغالب تكون أعلى من أقساط إهلاك ذلك الأصل وبالتالي فهي أعباء تخفض الأرباح وبذلك تحقق وفر ضريبي لهذه المؤسسات.

- كما أن تمويل مؤسسات بالإجارة يخفض من تكلفة إفلاسها، ففي حالة تعرض هذه المؤسسة المستأجرة لمخاطر الإفلاس فإن مركز المؤجر سوف يكون أفضل من مركز المقرض لأن المؤجر قد يتمكن في هذه الحالة من استرجاع الأصل محل عقد الإيجار بسهولة أفضل من المقرض.
- التمويل بالإجارة يسمح للمؤسسة بنقل عبء الصيانة ففي عقد الإجارة الكامل الخدمة تقع مسؤولية صيانة الأصل على عاتق المؤجر، وهذا مهم إذا كان الأصل شديد التعقيد ويحتاج الخبرة فنية عالية.

وفي الأخير يمكننا القول أن الدافع الأساسي لاختيار هذا النوع من التمويل هو الآثار الإيجابية العديدة التي يقدمها للمؤسسة من تجنب القروض الربوية المحرمة في الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى تحقيق الوفر الضريبي وتخفيض مخاطر الإفلاس

وتجنب مخاطر الملكية وتوفير التمويل بنسبة **100%**... الخ، وليس التكلفة، لأن هذه الآثار التي تتحقق عند التمويل بالإجارة تذلل ارتفاع تكلفتها.

المؤشر/المعيار	الصيغ القائمة على أساس المشاركة	الصيغ القائمة على أساس المداينات
الربحية	تحقق أرباحا أعلى على المدى الطويل، لكنها تنطوي على مخاطر اكبر. كما تساهم في تحسين ربحية المؤسسات من خلال مشاركة الأرباح مع العملاء.	تحقق أرباحا ثابتة، لكنها اقل من أرباح صيغ المشاركات.
الكفاءة	تتطلب متابعة دقيقة للمشروع، مما قد يرفع تكلفة التمويل.	سهلة الإدارة، مما قد يخفض التكلفة التمويل.
الاستقرار	تقلل من مخاطر تقلبات السوق، لان الربح مرتبط بأداء المشروع.	تتعرض لمخاطر تقلبات أسعار الفائدة، مما قد يؤثر على تكلفة التمويل.

المصدر: (من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ما سبق)

خلاصة الفصل الأول

لقد نشأت المصارف التقليدية في الدول الإسلامية في ظل الاستعمار، وقد كانت هذه المصارف خاضعة للنظم النقدية والمصرفية المطبقة في الدول الغربية، ومن حيث القوانين والتشريعات فهي لم تكن وليدة النظام النقدي والمصرفي الإسلامي الذي كان غائبا عن التطبيق.

فالمصارف الإسلامية تمثل الجانب التطبيقي للصيرفة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي، وان النجاح والانتشار الذي حققته على مستوى دول العالم، ويؤكد على سلامة الأصول الشرعية والفقهية التي تقوم عليها وعلى أن الإنسان في هذا العصر بحاجة ماسة للعودة إلى الأصول الشرعية الربانية التي جاءت المصلحة البشرية.

كما إن صيغ وآليات التمويل لدى المصارف الإسلامية تتنوع بشكل كبير وذلك لاحتياجات التنمية التي تتطلب ذلك، حيث انقسمت إلى نوعين من التمويلات: التمويل بالمشاركات، التمويل المداينات أو "الهامش المعلوم، وقد تواجه البنوك الاسلامية خاطر من اعتادها لصيغ التمويل الإسلامي كمخاطر المضاربة والمشاركة والاستصناع...الخ.

أما من جهة أداء المالي للبنوك التقليدية فيتم الاعتماد على عدة مؤشرات كمؤشرات الربحية والسيول والكفاية والكفاءة والمخاطر وكذا مجموعة من النماذج كنموذج **CAMELS** الذي يعبر عن نظام التقييم الأداء المالي للبنوك من خلال الفحص الميداني وتقييم وضعية البنك.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية للبنك الوطني

الجزائري BNA

الفصل الثاني: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA

تمهيد

من بين المؤسسات البنكية الموجودة في الساحة الاقتصادية والبنكية والمالية الجزائرية، نجد البنك الوطني الجزائري والذي سعى دائما لتحسين أدائه المالي للمحافظة على حصته السوقية الجزائرية، وذلك من خلال قيامه بمجموعة متنوعة من العمليات البنكية التقليدية كمنحه للقروض الاستغلال وقروض الاستثمار وأيضا قروض الاستهلاك وكذا استقبال الإيداعات وكل هذا كان عبارة عن صيرفة تقليدية للبنك الوطني الجزائري، لكن مع مطلع سنة 2020 وكبداية الصيرفة الإسلامية من خلال فتح شبابيك ونوافذ إسلامية في هذا البنك وأيضا في إطار استراتيجياته الهادفة لتوسيع شبكته الإسلامية وذلك سعيا منه لمواكبة تطلعات زبائنه، وفي هذا المنطلق قمنا بهاته الدراسة التحليلية لتقييم أداء المالي للبنك الوطني الجزائري للفترة من 2017 إلى 2022 أي فترة الصيرفة التقليدية وكذا فترة الصيرفة الإسلامية.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: البطاقة التعريفية للبنك الوطني الجزائري–المديرية العامة–

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنك الوطني بواسطة النسب المالية

المبحث الثالث: عرض نتائج تقييم الأداء المالي ومناقشتها

المبحث الأول: البطاقة التعريفية للبنك الوطني الجزائري

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى تعريف البنك الوطني الجزائري مع إعطاء لمحة عن نشأته وتطوره إضافة إلى دراسة هيكله التنظيمي وكذا مختلف المصالح التي تتواجد فيه.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري

سنتطرق في هذا المطلب إلى الجذور التاريخية للبنك الوطني الجزائري من يوم تأسيسه إلى يومنا هذا وأخيرا نقوم بتعريفه في الفروع التالية:

الفرع الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري

تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 178/66 الصادر في 13 جوان 1966م، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري، وقد عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية: (BNA)

- القرض العقاري للجزائر وتونس، الذي يحتوي على 133 وكالة، والذي أدمج في 01 جويلية 1966م.
- القرض الصناعي والتجاري، الذي يحتوي على 03 وكالات، والذي أدمج في 01 جويلية 1967م.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، الذي يحتوي على 06 وكالات، والذي أدمج في 01 جانفي 1968م.
- بنك باريس وهولندا، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في ماي 1968م.
- مكتب معسكر للخصم، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في جوان 1968م.

وباعتباره بنك تجاري، فإنه يقوم بجمع الودائع ومنح القروض القصيرة الأجل، وتبعا لمبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري، فقد تكفل هذا البنك بمنح القروض للقطاع الفلاحي والتجمعات المهنية للاستيراد (R.P.I) والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص.

الفرع الثاني: تعريف البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم "Société par actions"، تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري، وبالضبط في 13 جوان 1966م بالجزائر العاصمة.

وقد توسع البنك كثيرا واتسعت فروعه، حيث تم تأسيس البنك الوطني الجزائري بالمدية وفقا لقانون 88-01 بتاريخ 1988/01/12 م، وقد تم إدراج ذلك في القانون التجاري وفقا لقواعد خاصة مطبقة على البنوك والقرض، وتم التعديل في هذا القانون وكان آخر تعديل بتاريخ 12 أفريل 1993م، وهو التعديل رقم 93-08 وتم إبراز هذه القوانين في نصوص ومقررات خاصة بالبنوك.

كما أن البنك "BNA" يقوم بنشاطات عديدة لكونه بنك للودائع "Banque des dépôts"، كما أنه يقوم بعمليات التبادل والقروض في إطار تشريعات وأنظمة منصوص عليها، كذلك يقوم باستقبال ودائع ورؤوس أموال مقدمة من طرف الأفراد، وللبنك تسمية خاصة به " البنك الوطني الجزائري والذي تمت كتابته بشكل مبسط هو ب. و.ج وباللغة الفرنسية "Banque Nationale d'Algérie" وباختصار "BNA"، وهذه التسمية تتواجد في جميع الوثائق المتعلقة بالبنك

كالرسائل الفواتير والإعلانات، كما أن هذه التسمية تتبعها كلمة شركة أسهم وحددت مدة الحياة لهذه المؤسسة بـ 99 سنة وهي ثابتة ويبدأ الحساب من اليوم الذي تم الحصول فيه على رقم خاص بالسجل التجاري.

ويقدر رأس مال البنك حاليا ب 150 ملايير دينار جزائري، وهو ناتج عن قرار المجلس الوطني للتخطيط " Conseil Nationale de Planification"، ويتم تقسيم رأس المال إلى 1000 سهم مقسمة على النحو التالي:[1]

1-السلع التجهيزية "Biens d'équipements": **350 سهم**.

2-الصناعات النصف غذائية " Des Industries Semi Alimentation": **350 سهم**.

3-الصناعات الغذائية " Des Industries Agro Alimentation": **200 سهم**.

4-**الصناعات المختلفة** "Des Industries diverses": **100 سهم**.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.

تتواجد بالبنك المصالح التالية:

الفرع الأول: مصلحة الصندوق "Le Service caisse"

وتنقسم هذه المصلحة إلى مصالح فرعية تؤدي عدة خدمات منها:

- عمليات المقاصة Compensation.
- عمليات المحفظة Le Portefeuille.
- عمليات المحاسبة Comptabilité.
- قطاع التسديدات.
- عمليات السحب والدفع.
- التحصيلات بأنواعها.
- قطاع الأوراق التجارية.

الفرع الثاني: المصلحة الخارجية "Le Service étranger"

ومن بين المهام الرئيسية التي تدخل في هذه المصلحة هي:

- عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة.
- التحصيلات بالعملة الصعبة.
- عمليات التجارة الخارجية التصدير والاستيراد).

[1] ملفات ووثائق خاصة بالبنك الوطني الجزائري BNA القانون الداخلي".

الفرع الثالث: مصلحة القروض "Le Service de credit"

وتعمل هذه المصلحة على ما يلي:

- تكوين ملفات القروض، قروض متوسطة الأجل CMT، تسهيلات الصندوق FC، قروض بإمضاء Credit Par signature.
- دراسة ملفات القروض وإعطاء الموافقة المبدئية.
- دراسة حالة المخاطر.

الفرع الرابع: المصلحة الإدارية "Le Service administratif"

وتعمل هذه المصلحة على متابعة كل العمليات التالية وغيرها من المهام الأساسية فهي تعد القلب النابض لأي بنك لتسيير الموارد البشرية (غيابات، توظيف... الخ):

- تصريحات جبائية.
- كل ما يتعلق بأمن البنك.
- دراسة ميزانية البنك وإعطاء الصور المستقبلية لها.

الفرع الخامس: مصلحة النزاعات " Le Service contentieux"

هي أول مصلحة يتجه إليها العميل لفتح الحساب الجاري هي مصلحة النزاعات، حيث تعمل هذه المصلحة على متابعة العميل ومعرفة وضعيته الماضية والحالية من أجل مواجهة وتفادي المخاطر، وذلك عن طريق تلقي المعلومات من:

- المراسلات التي تأتي من الخارج الخزينة الضرائب وحالات أخرى.
- تجميد الحساب بالبنك نفسه أو ببنوك أخرى.
- وضعية الحساب الجاري للعميل بالبنوك الأخرى وكيفية سير الفروض التي أخذها منها.

كما تظهر أهمية ودور هذه المصلحة خاصة في منح القروض، حيث أن أي عميل لم يسدد الدين المتفق عليه تحال القضية إلى قسم المنازعات وتتبع الخطوات التالية:

- طلب البنك من العميل حل الموضوع بالطريقة الودية (التفاهم).
- ترسل إليه رسالة مضمنة، وتنتظر المصلحة مدة أسبوع.
- إنذار ثاني، إذا لم يحضر تحال القضية إلى محضر قضائي، والذي بدوره يرسل له إنذار أخير بالدفع لمدة 20 يوم، إذا لم يمتثل يكتب عليه تقرير (PV) عدم الدفع والامتثال.
- ترسل عارضة الرئيس المصلحة لحجز تنفيذي لأمواله المرهونة، بعد إمضاء رئيس المحكمة، تقدم المحضر قضائي حتى يتم تنفيذ الحجز ثم بيع الضمانات.

ويظهر الشكل الموالي ترتيب المصالح السابق ذكرها:

الشكل رقم (02-01): يمثل الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري "BNA Agence"

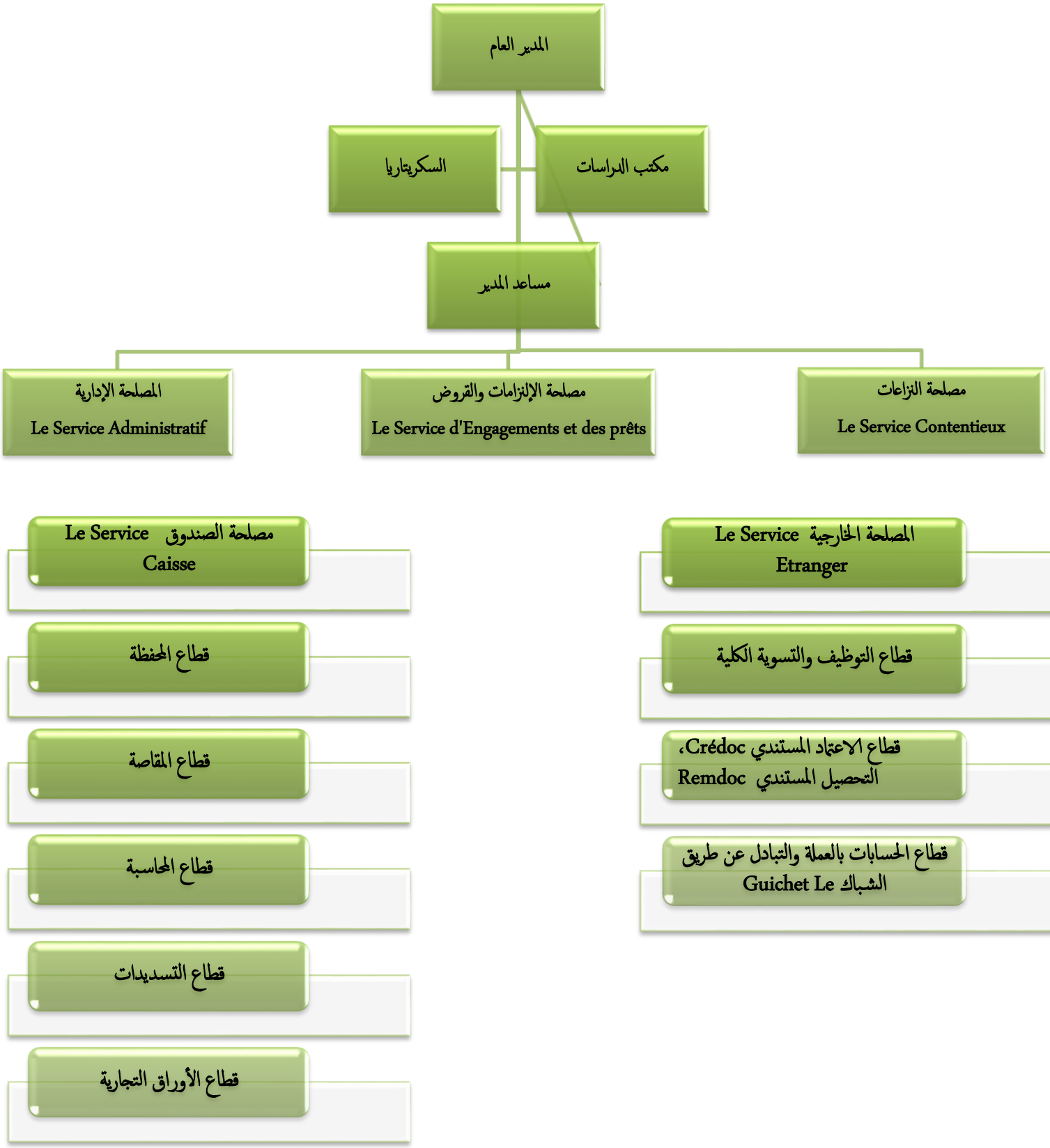

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق في موقع "BNA"

المطلب الثالث: مهام ونشاطات البنك الوطني الجزائري

يقوم البنك الوطني الجزائري بنشاطات عديدة أهمها ما يلي:[1]

1- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص، كما أن البنك يسمح بالتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حلول أجل الاستحقاق، كذلك يصدر وصولات الاستحقاق، و وصولات وسندات، وتتم عملية الاقتراض من أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين.

2- استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك والمتعلقة بعملية التوطين "La domiciliation" والتحصيل "Le virement" ورسالة القرض وجميع عمليات البنك.

3- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.

4- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو الحساب الدولة.

5- توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها.

6- اكتتاب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدونه ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون التي دفعها مباشرة من طرف المدين.

7- يقوم البنك بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب الخصم شراء الأوراق التجارية الوصولات "Bons" الدفعات المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين "Les collectivités publiques" والالتزام عند حلول موعد الاستحقاق والذي يحول إلى أمر ناتج عن العمليات الصناعية، الزراعية، التجارية أو المالية.

8- يقوم بدور المراسل مع البنوك الأخرى.

9- التمويل بشتى الطرق عمليات التجارة الخارجية، استقبال وديعة مبالغ السندات "Les titres" لاستقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة سند لأمر، الشيك، فواتير أو وثائق تجارية أخرى.

10- يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء أو البيع وكذلك الأوراق العامة بالأسهم والسندات وخصوصا القيم المنقولة، كما أنه يضمن تقديم خدمات مالية متعلقة بالوثائق أو الأوراق.

11- يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لأجل، كذلك عمليات التعاقد من أجل الإقراض والاقتراض.

12- قبول جميع العمليات المتعلقة بالتظهير الاعتمادات المستندية الغير قابلة للتعديل الطلبات على الاعتماد المستندي، ضمان تنفيذ جيد للعقد، نهاية جيدة لعملية التسديد، مراقبة جميع العمليات من البداية حتى النهاية.

13- يؤمن خدمات للمؤسسات الأخرى والمتعلقة بالقرض.

[1] ملفات ووثائق خاصة بالبنك الوطني الجزائري (القانون الداخلي).

14- اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع الإيجار، وجميع العمليات المنقولة وغير المنقولة والتي تخص نشاط البنك أو المتعاملين معه.

البنك الوطني يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد ومتعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية أو أجنبية ويسعى إلى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به، فالبنك الوطني الجزائري يعمل على تسيير أعماله بصفة مباشرة أو غير مباشرة لحسابه أو لحساب أطرافه، إما لوحده أو مع شركائه بجميع الأعمال التي تدخل في تحقيق أهدافه لذلك يقوم بإنجاز الأعمال المرتبطة بأهدافه في إطار تنظيمي.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنك الوطني بواسطة النسب المالية

اعتمدنا في دراستنا لتقييم أداء المالي للبنك الوطني الجزائري على مجموعة من النسب المالية، وقد تعددت هذه الأخيرة غير انه تم حصر هذه الدراسة في أربعة نسب أو مؤشرات وهي مؤشرات الربحية، مؤشرات السيولة ومؤشرات الكفاية وأخيرا على عناصر نموذج CAMELS.

المطلب الأول: مؤشرات الربحية

اقتصرنا في الدراسة على حساب النسب التالي:

الجدول (02-01): النسب المختارة في الدراسة

النسب	النسب المالية	الرمز	طريقة قياس النسب
نسب الربحية	العائد على الأصول	ROA	الربح الصافي / إجمالي الأصول.
	العائد على حقوق الملكية	ROE	الربح الصافي / إجمالي حقوق الملكية
نسب السيولة	نسب التوظيف (القروض إلى الودائع)	CTD	إجمالي القروض / مجموع الودائع
	السيولة القانونية (الأصول إلى إجمالي الودائع)	LDR	إجمال النقدية / إجمالي الودائع
	(القروض إلى إجمالي الأصول)		إجمالي القروض/إجمالي الأصول
نسب الكفاية	كفاية رأس المال	CAR	إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول
	كفاية حقوق الملكية إلى الودائع	ETD	إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الودائع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الإطار النظري للدراسة

حيث اقتصرنا في الدراسة على حساب نسبتين وهما العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وذلك لتشخيص قيمة ما يحققه كل مستثمر من دينا في أصول البنك كذا في حقوق الملكية من ربح.

العائد على الأصول = (النتيجة الصافية / إجمالي الأصول)

وتبين لنا من خلال حساب هذه النسبة ما يحققه كل مستثمر من دينار في أصول البنك من ربح.

العائد على حقوق الملكية = (النتيجة الصافية / إجمالي حقوق الملكية)

ويعبر عن ما يحققه كل دينار مستثمر في حقوق الملكية من ربح.

أما الجدول التالي فيوضح أوزان تقييم مؤشر الربحية في البنوك.

الجدول (02-02): أوزان تقييم مؤشر الربحية في البنوك

التصنيف المركب	نسبة العائد على الأصول	نسبة العائد على حقوق الملكية
01	ROA > 1%	ROE > 0.2%
02	1% > ROA > 0.75%	0.2% > ROE > 0.1%
03	0.75% > ROA > 0.5%	0.1% > ROE > 0.05%
04	0.5% > ROA > 0.25%	0.05% > ROE > 0.01%
05	ROA < 0.25%	ROE < 0.01%

المصدر: (عمر و نصير، 2017، صفحة 40)

المطلب الثاني: مؤشرات السيولة

اقتصرنا في الدراسة على حساب ثلاث نسب مهمة كذلك ويرجع ذلك لتشخيص القدرة النقدية لمواجهة طلبات سحوبات أصحاب الودائع وهيا نسبة جدا مهمة وكذا نسبة التوظيف التي تعبر عن البنك فكلما كانت هاته النسبة كبيرة قلت سيولة البنك بسبب القروض الممنوحة وهوا كما يأتي:

النسبة النقدية إلى مجموع الودائع = (إجمالي النقدية / إجمالي الودائع)

وهي تعكس قدرة النقدية على مواجهة طلبات سحوبات أصحاب الودائع.

نسبة القروض إلى الودائع = (إجمالي القروض / إجمالي الودائع)

وهي مؤشر السيولة البنك فكلما كبرت النسبة قلت سيولة البنك والعكس.

القروض إلى إجمالي الأصول = (إجمالي القروض/إجمالي الأصول)

وتمثل هاته مدى نسبة الأصول السائلة للبنك إلى إجمالي أصوله، وأما الجدول التالي فيوضح أوزان تقييم مؤشر السيولة في البنوك.

الجدول (02-03): أوزان تقييم مؤشر السيولة في البنوك

التصنيف المركب	نسبة القروض إلى الودائع A	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول D
01	$A \leq 55\%$	$D \leq 50\%$
02	$60\% > A > 55\%$	$60\% > D > 50\%$
03	$65\% > A > 60\%$	$65\% > D > 60\%$
04	$70\% > A > 65\%$	$70\% > D > 65\%$
05	$A > 70\%$	$D > 70\%$

المصدر: (عمر و نصير، 2017، صفحة 40)

المطلب الثالث: مؤشرات الكفاية

سنتطرق في دراستنا لحساب نسبتين لكفاية رأس المال ألا وهما:

نسبة كفاية رأس المال CAR = (إجمالي رأس المال (حقوق الملكية) /إجمالي الأصول)

وهي قدرة رأس المال على سداد الالتزامات.

النسبة كفاية حقوق الملكية إلى الودائع ETD = (حقوق الملكية / (إجمالي الودائع))

وهي تبين مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية كأحد مصادر التمويل.

المطلب الرابع: نموذج CAMELS

يتطلب نموذج **CAMELS** إجراء تقييم للمصارف بناء على ست مؤشرات، يتم تصنيف كل عنصر من عناصر التقييم من "01" إلى "05"، حيث يعد التصنيف الأول هو الأقوى والتصنيف "05" هو الأضعف، بعد ذلك يتم حساب التصنيف النهائي للمصرف بناءا على تقييم كل عنصر من العناصر المكونة للنموذج.

الجدول (02-04): التصنيف المركب وفق نموذج CAMELS

التصنيف	وزن التصنيف	نوع التصنيف	تحليل التصنيف
01	1.5-1.0	قوي	المصرف جيد وسليم ولا يعاني من أي مشاكل
02	2.4-1.6	مرضي	المصرف جيد في الأساس، ولكن لديه العديد من نقاط الضعف المحددة.
03	3.4-2.5	متوسط	توجد لدى المصرف بعض نقاط الضعف في الجوانب المالية والتشغيلية وكذلك في الامتثال، مما يشكل مصدر قلق للجهات الرقابية.
04	4.4-3.5	حدي	للمصرف نقاط ضعف مالية خطيرة قد تؤثر في النمو والتطور مستقبلا.
05	5.0-4.5	غير مرضي	يعاني المصرف من نقاط ضعف مالية حرجة تجعل احتمالية الفشل في المستقبل القريب مرتفعة للغاية.

المصدر: (الطائي و علي، 2019، صفحة 220)

1-مؤشرات نموذج CAMELS

أ-كفاية رأس مال: يتم تعيين كفاية رأس مال لتحديد مدى قدرة البنوك على التعامل مع الصدمات التي قد تؤثر على العناصر المكونة لميزانيتها.

ب-جودة الأصول: تتوقف مصداقية معدل رأس المال عل درجة الموثوقية مؤشرات جودة الأصول، والحقيقة إن الخطر الأعسر والفشل في المؤسسات المصرفية غالبا ما يرتبط بجودة الأصول وفيها نسبتين هما:

- **نسبة التصنيف المرجح WCR**: تقيس هذه النسبة حجم المخصصات من حقوق الملكية والمخصصات وقانونها كما يلي:

$$\text{نسبة التصنيف المرجح} = (\text{المخصصات} \pm \text{الملكية حقوق}) \div \text{المخصصات}$$

ويمكن توضيح هاته النسبة في الجدول التالي:

الجدول (02-05): نسبة التصنيف المرجح WCR

التصنيف المركب	نسبة التصنيف المرجح WCR
01	$05\% > \mathbf{WCR}$
02	$15\% > \mathbf{WCR} > \mathbf{WCR} > 05\%$
03	$35\% > \mathbf{WCR} > \mathbf{WCR} > 15\%$
04	$60\% > \mathbf{WCR} > \mathbf{WCR} > 35\%$
05	$60\% < \mathbf{WCR}$

المصدر: (اسامة و بيصار، 2023، صفحة 570)

نسبة الرفع المالي: تقيس هذه النسبة المدى الذي ذهب إليه المصرف في تمويل أصوله من أموال الغير وقانونها كما يلي:

نسبة الرفع المالي = (إجمالي الودائع/إجمالي الأصول)

والجدول رقم(02-06) يوضح تصنيف نسبة الرفع المالي كالتالي:

الجدول (02-06): تصنيف نسبة الرفع المالي

التصنيف المركب	نسبة الرفع المالي A
01	$\%60 > A$
02	$\%64 > A > \%60$
03	$\%70 > A > \%64$
04	$\%64 > A > \%70$
05	$\%80 < A$

المصدر: (مطاوع، البغدادي، و الزوبة، 2018، صفحة 162)

المبحث الثالث: عرض تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري

بعد أن قمنا في المبحث الثاني بتقديم النسب المختارة في الدراسة التحليلية سنقوم في هذا المبحث بانتهاج هذه النسب لتقييم أداء المالي البنك الوطني الجزائري وتحليليها عن طريق مؤشرات السيولة والربحية وكذلك مؤشرات كفاية رأس المال ، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول: عرض نتائج تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري للفترة من2017 إلى 2019

سنقوم في هذا المطلب بتقييم أداء المالي للبنك الوطني الجزائري وفق للنسب السابق ذكرها وهيا كما يلي:

الفرع الأول: تحليل ربحية البنك في الفترة (2017-2019) م

يمكننا من الجدول السابق ذكره رقم (02-01) تحليل ربحية البنك الوطني الجزائري في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-07): نسبة مؤشر الربحية للبنك الوطني الجزائري

	2017	2018	2019
صافي الربح	29986747	35832184	19064194
إجمالي الأصول	2828633272	3082299350	3491972968
نسبة العائد على الأصول % ROA	%1.06	%1.16	%0.55
التصنيف السنوي	01	01	03
متوسط التصنيف	2 = 3/(3 +1 +1)		
حقوق الملكية	220587219	40573966	264406150
صافي الربح	29986747	35832184	1906494
نسبة العائد على حقوق الملكية % ROE	% 0.14	% 0.15	% 0.07
التصنيف السنوي	02	02	03
متوسط التصنيف	2= 3 / (3+2 +2)		
التصنيف النهائي	2 = 2/(2 +2)		

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة (2017- 2019)م

من خلال الجدول وبالاعتماد على التصنيفات المدرجة في الجدول رقم (02-04) نجد أن البنك الوطني الجزائري خلال السنوات الدراسة (2017-2019) وفيما يخص جودة دراسة الربحية لنسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية قد اخذ تصنيف نهائي "02" وهذا يعني وضعه في التصنيف "مرضي" وفقا نظام التقييم الأمريكي CAMELS. مما يعني أن البنك الوطني الجزائري يحقق دخلا جيدا ومرضي، ويستطيع من خلاله توزيع حصص وأرباح مناسبة على المساهمين، وكذا تكوين احتياطات معقولة لتوفير نمو لرأس المال، ومع ذلك فان البنك الوطني الجزائري قد يواجه تحديات سلبية تؤثر بشكل مباشر في زيادة الأرباح.

الشكل رقم (02-03): نسبة مؤشر الربحية للبنك الوطني الجزائري في الفترة (2017-2019) م

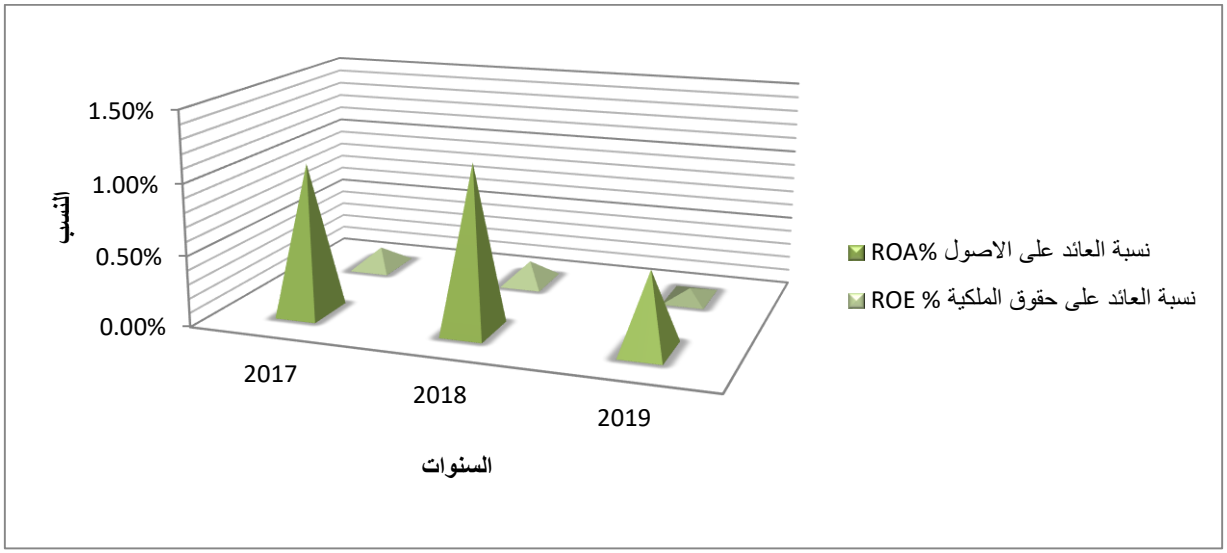

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق رقم (02-07) وبرنامج EXCEL

تحليل:

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن نسبة العائد على الأصول قد بلغت 1.06% سنة 2017 مقارنة بنسبة العائد على حقوق الملكية والتي قد بلغت في نفس السنة 0.14% وهذا راجع للعوائد المحققة من طرف البنك، كما نلاحظ ارتفاع طفيف في نسبة العائد على الأصول من 1.06% إلى 1.16% وهذا بسبب زيادة العوائد المحققة من طرف البنك من 29986747 مليون د ج إلى 35832184 مليون دج وكذا نسبة العائد على حقوق الملكية في سنة 2018 حيث ارتفعت من 0.14% إلى 0.15% وهذا راجع لارتفاع قيمة حقوق الملكية المضاعف والتي كانت تقدر في سنة 2017 ب 220586219 مليون دج إلى سنة 2018 والتي قدرت ب 40573966 مليون دج ، أما في سنة 2019 فنلاحظ انخفاض في كلا من النسبتين حيث بلغت نسبة العائد على الأصول 0.55% بعد ما كانت تبلغ 0.15% كأعلى نسبة بلغتها وهذا بسبب انخفاض في صافي الربح أو العوائد المحققة من طرف البنك الوطني الجزائري أما بالنسبة لنسبة العائد على حقوق الملكية فقد انخفضت انخفاضا حادا حيث بلغت 0.07% بعد ما كانت تبلغ 0.15% في سنة 2018.

الفرع الثاني: تحليل سيولة البنك في الفترة (2017-2019) م

تعتبر السيولة احد أهم العوامل الحاسمة لنجاح عمليات البنك ووقايته من مخاطر الإفلاس وهذا سنوضحه من خلال تحليل سيولة بنك الوطني الجزائري في هذا الفرع كالتالي:

يمكننا من الجدول السابق ذكره رقم (02-01) تحليل سيولة البنك الوطني الجزائري في الجدول التالي خلال الفترة الممتدة من (2017-2019)م

الجدول رقم (02-08): نسبة مؤشر السيولة للبنك الوطني الجزائري

	2017	2018	2019
إجمالي القروض	1899519271	2213933222	2464020543
إجمالي الأصول	2828633272	3082299350	3491972968
نسبة القروض إلى إجمالي الأصول %	% 67.15	% 71.83	% 70.56
التصنيف السنوي	04	05	05
متوسط التصنيف	4 =3/(5+5+4)		
إجمالي القروض	1899519271	2213933222	2464020543
إجمالي الودائع	1993447837	2226378054	2557852095
نسبة القروض إلى إجمالي الودائع %	%95.29	%99.44	%96.33
التصنيف السنوي	05	05	05
متوسط التصنيف	5= 3/ (5+5+5)		
إجمالي الخصوم	2828633272	3082299350	3491972968
إجمالي الودائع	1993447837	2226378054	2557852095
نسبة النقدية إلى مجموع الودائع%	%141.89	%138.44	%136.51
التصنيف النهائي	5 = 2/(5+4)		

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة (2017-2019) م

من خلال الجدول يتضح أن تقييم السيولة للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة الممتدة من (2017-2019) م انه تحصل على تصنيف نهائي هو "05" وهذا يعني انه يضعه في خانة التصنيف الغير المرضي وفقا لنموذج الأمريكي CAMEL.

حيث من خلال الجدول أعلاه نجد ارتفاعا في كلا من النسبتين، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول وكذا إجمالي الودائع، وهذا يعني أن يواجه تحديات في تلبية الالتزامات المالية قصيرة الأجل التي عليه، ومما يعني أن البنك يمتلك مستوى غير كاف من السيولة لتلبية احتياجات الزبائن والعملاء وكذا متطلباتهم المالية الأخرى.

أما بالنسبة لنسبة النقدية إلى مجموع الودائع فقد بلغت في السنة الأولى 141.89%، ثم انخفضت هذه النسبة لتبلغ 138.44% سنة 2018 وهذا انخفاضا ملحوظ مقارنة بالسنة السابقة، أما في السنة الأخيرة 2019 فقد بقيت النسبة في الانخفاض لتبلغ 136.51%.

الشكل رقم (02-04): نسبة مؤشر السيولة للبنك الوطني الجزائري في الفترة (2017-2019) م

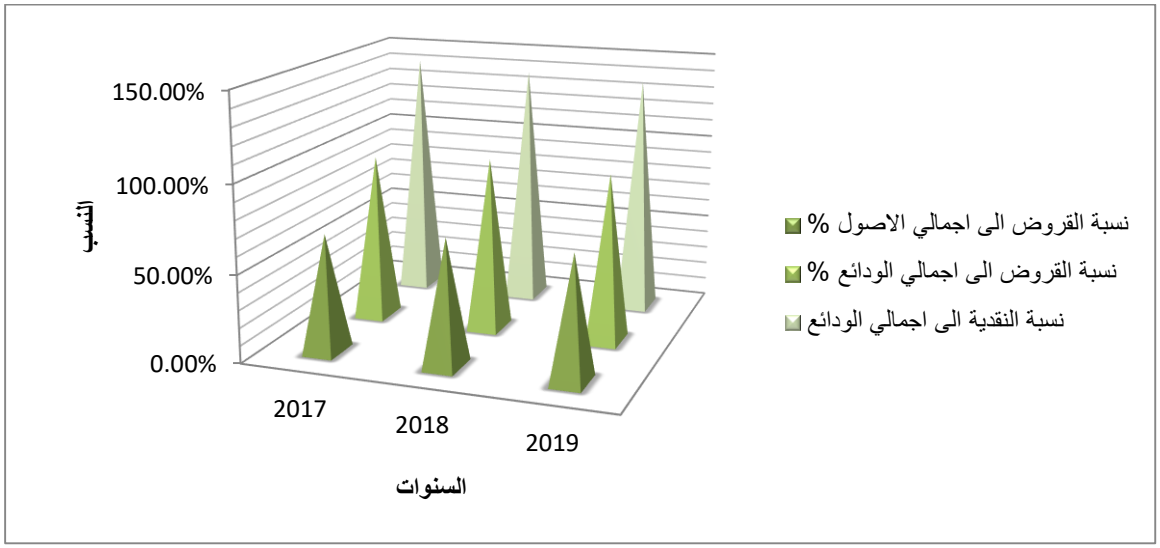

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق رقم (02-08) وبرنامج EXCEL

تحليل:

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول قد بلغت 67.15% سنة 2017 مقارنة بنسبة القروض إلى إجمالي الودائع والتي قد بلغت في نفس السنة 95.29% وهذا راجع لقيمة القروض المقدمة من طرف البنك، كما نلاحظ ارتفاعا طفيف في نسبة القروض إلى إجمالي الأصول من67.15% إلى 71.83% وهذا بسبب ارتفاع قيمة القروض المقدمة من طرف البنك من 1899519271 مليون د ج إلى 2213933222 مليون دج . وكذا نسبة القروض إلى إجمالي الودائع في سنة 2017 حيث ارتفعت من 95.29% إلى 99.44% وهذا راجع إلى زيادة قيمة القروض المقدمة من طرف البنك والتي كانت تقدر في سنة 2017 ب 1899519271 مليون دج إلى سنة 2018 والتي قدرت ب 2213933222 مليون دج ، أما بالنسبة لنسبة النقدية إلى مجموع الودائع فقد بلغت في السنة الأولى 141.89%.

أما في سنة 2019 فنلاحظ انخفاض في كلا من النسبتين حيث بلغت نسبة القروض إلى إجمالي الأصول 70.56% بعد ما كانت تبلغ 71.83% كثاني اقل نسبة بلغتها وهذا بسبب ارتفاع القروض المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكذا بالنسبة للودائع أما بالنسبة لنسبة القروض إلى إجمالي الودائع فقد انخفضت حيث بلغت 96.33% بعد ما كانت تبلغ 99.44% في سنة 2018 وهو انخفاضا طفيفا، وأخيرا بالنسبة لنسبة النقدية إلى مجموع الودائع فقد بلغت 164.76% سنة 2021 وهذا ارتفاعا ملحوظ مقارنة بالسنة السابقة، أما في السنة الأخيرة 2022 فقد بلغت 165.56% وهو ارتفاعا طفيفا عما كانت تبلغه لسنة 2021.

الفرع الثالث: تحليل كفاية رأس المال البنك في الفترة (2017-2019)م

تعبر كفاية رأس المال عن مقدار رأس المال الذي يجيب أن يكون لدى البنك أو أي مؤسسة مالية أخرى كما هو مطلوب من قبل أي جهة تنظيم مالية وعادة ما يتم التعبير عن هاته النسبة وفق نسبتين هما كما يلي:

الجدول رقم (02-09): نسبة مؤشر كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري

	2017	2018	2019
حقوق الملكية	220587219	40573966	264406150
إجمالي الأصول	2828633272	3082299350	3491972968
نسبة كفاية رأس المال%	%7.80	%1.31	%7.60
حقوق الملكية	220587219	40573966	264406150
ودائع	1993447837	2226378054	2557852095
نسبة كفاية حقوق الملكية إلى الودائع %	% 1.10	% 1.82	% 10.33

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة (2017-2019) م

من خلال الجدول يتضح أن تقييم كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة الممتدة من (**2017-2019**) م حيث نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال ونسبة حقوق الملكية إلى الودائع في تذبذب حيث بلغت النسبة الأولى 7.80% في السنة 2017 و يقابلها في نفس السنة نسبة حقوق الملكية إلى الودائع والتي بلغت 1.10%، أما في سنة 2018 فنلاحظ انخفاضا في نسبة كفاية رأس المال والتي انخفضت إلى 1.31% بعدما كانت تبلغ7.80% تقابلها ارتفاعا في نسبة حقوق الملكية إلى الودائع حيث ارتفعت إلى 1.82% بعدما كانت تبلغ 1.10% وهو ارتفاعا ملحوظ، أما في السنة

الاخيرة2019 فنلاحظ عودة ارتفاع نسبة كفاية رأس المال بعد الانخفاض الذي شهدته في السنة السابقة حيث بلغت 7.60% وهيا نسب جد مرتفعة ، أما نسبة حقوق الملكية إلى ودائع فقد ارتفعت هيا أيضا ارتفاعا كبيرا حيث بلغت 10.33% بعدما كانت تبلغ قيمة جد ضئيلة 1.82% في سنة 2018.

المطلب الثاني: عرض نتائج تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري للفترة من 2020 إلى 2022

وسنقوم في هذا المطلب بتقييم أداء المالي للبنك التقليدي البنك الوطني الجزائري للفترة الممتدة من 2020الى 2022.

الفرع الأول: تحليل ربحية البنك في الفترة (2020-2022)م

يمكننا من الجدول السابق ذكره رقم (02-01) تحليل وتصنيف ربحية البنك الوطني الجزائري في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-10): نسبة مؤشر الربحية للبنك الوطني الجزائري

	2020	2021	2022
صافي الربح	23047665	46690479	59206466
إجمالي الأصول	3440270872	4481253482	5641638620
نسبة العائد على الأصول ROA%	% 0.67	%1.04	% 1.05
التصنيف السنوي	03	01	01
متوسط التصنيف	2 = 3/(1+1+3)		
حقوق الملكية	273470345	292221150	169950323
صافي الربح	23047665	46690479	59206466
نسبة العائد على حقوق الملكية ROE %	% 0.08	% 0.16	%0.34
التصنيف السنوي	03	02	01
متوسط التصنيف	2= 3 / (1+2+3)		
التصنيف النهائي	2 = 2/(2+2)		

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة (2020-2022) م

من خلال الجدول وبالاعتماد على التصنيفات المدرجة في الجدول رقم (02-04) نجد أن البنك الوطني الجزائري خلال السنوات الدراسة (2020-2022) وفيما يخص جودة دراسة الربحية لنسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية قد اخذ تصنيف نهائي "02" وهذا يعني وضعه في التصنيف "مرضي" وفقا نظام التقييم الأمريكي CAMELS. وبالرغم من انه في سنة 2022 كان قد بلغ التصنيف رقم "01" لكن التصنيف النهائي للنسبتين كان رقم "02"، حيث نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري يحقق دخلا جيدا ومرضي يستطيع من خلاله توزيع حصص وأرباح مناسبة على المساهمين، وكذا تكوين احتياطات معقولة لتوفير نمو لرأس المال، ومع ذلك فان البنك الوطني الجزائري قد يواجه تحديات سلبية تؤثر بشكل مباشر في زيادة الأرباح، لذلك وجب على البنك تحسين قدراته في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية.

الشكل رقم (02-05): نسبة مؤشر الربحية للبنك الوطني الجزائري في الفترة (2020-2022) م

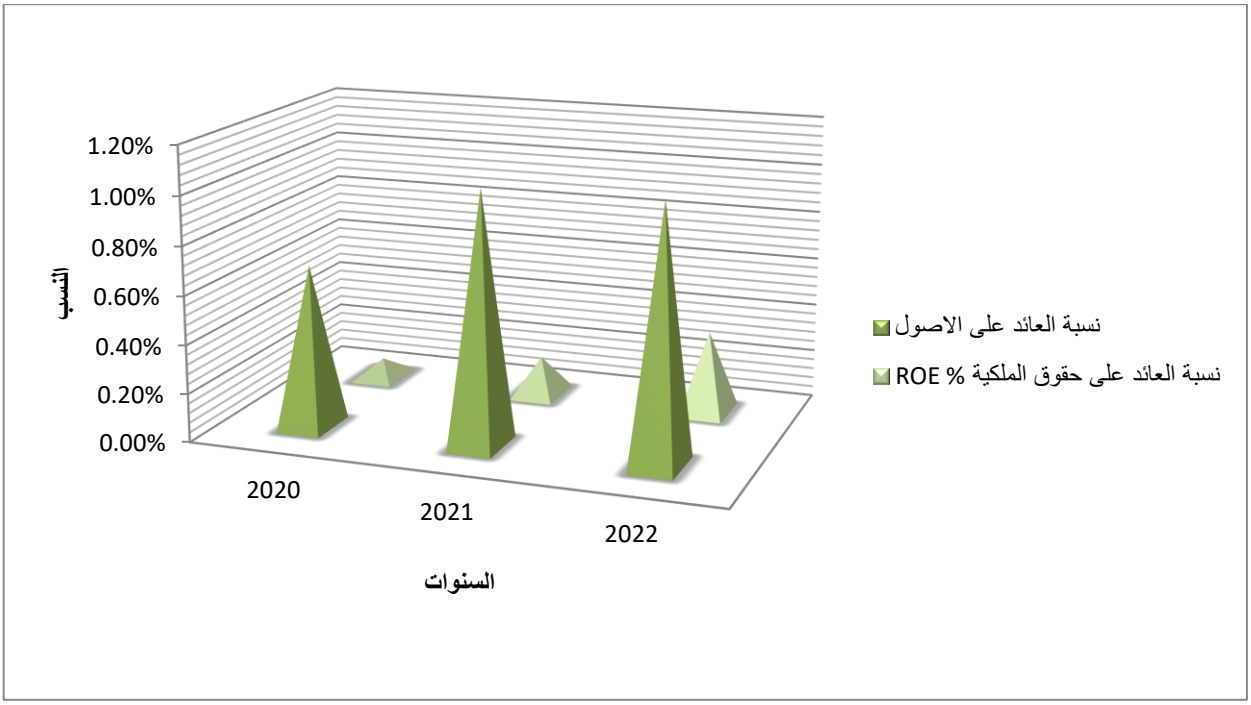

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق رقم (02-09) وبرنامج EXCEL

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن نسبة العائد على الأصول قد بلغت 0.67% سنة 2020 مقارنة بنسبة العائد على حقوق الملكية والتي قد بلغت في نفس السنة 0.08% وهذا راجع للعوائد المحققة من طرف البنك، كما نلاحظ ارتفاع طفيف في نسبة العائد على الأصول لسنة 2021 من 0.67% إلى 1.04% وهذا بسبب زيادة العوائد المحققة من طرف البنك من 23047665 مليون دج إلى 46690479 مليون دج وكذا نسبة العائد على حقوق الملكية في سنة 2021 حيث ارتفعت من 0.08% إلى 0.16% وهذا راجع لارتفاع قيمة حقوق الملكية والتي كانت تقدر في سنة 2020 ب 273470345 مليون دج أما في سنة 2021 والتي قدرت ب 292221150 مليون دج ، اما في سنة 2022 فنلاحظ ارتفاع طفيف في كلا من النسبتين حيث بلغت نسبة العائد على الأصول 1.05% بعد ما كانت تبلغ 1.04% وهيا أعلى نسبة بلغتها خلال هاته

الفترة وهذا بسبب الزيادة في صافي الربح أو العوائد المحققة من طرف البنك الوطني الجزائري أما بالنسبة لنسبة العائد على حقوق الملكية فقد ارتفعت ارتفاعا طفيفا حيث بلغت 0.34% بعد ما كانت تبلغ 0.16% في سنة 2021.

الفرع الثاني: تحليل سيولة البنك في الفترة (2020-2022)م

يمكننا من الجدول السابق ذكره رقم (02-01) تحليل وتصنيف سيولة البنك الوطني الجزائري في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-11): نسبة مؤشر السيولة للبنك الوطني الجزائري

	2020	2021	2022
إجمالي القروض	2640958188	2051307209	2165881838
إجمالي الأصول	3440270872	4481253482	5641638620
نسبة القروض إلى إجمالي الأصول %	%76.77	%45.78	%38.39
التصنيف السنوي	05	01	01
متوسط التصنيف	2 =3/(1+1+5)		
إجمالي القروض	2640958188	2051307209	2165881838
إجمالي الودائع	2466158869	272289662	3407591644
نسبة القروض إلى إجمالي الودائع %	% 107.09	% 75.36	% 63.56
التصنيف السنوي	05	05	03
متوسط التصنيف	4= 3/ (3+ 5+5)		
إجمالي الخصوم	3440270872	4481253482	5641638620
إجمالي الودائع	2466158869	272289662	3407591644
نسبة النقدية إلى مجموع الودائع%	%139.49	%164.76	%165.56
التصنيف النهائي	3 = 2/(4+2)		

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير والميزانيات السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة (2017-2022) م.

من خلال الجدول يتضح أن تقييم السيولة للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة الممتدة من (2020-2022)م انه تحصل على تصنيف نهائي هو "03" وهذا يعني انه يضعه في خانة التصنيف" المتوسط" وفقا لنموذج الأمريكي CAMEL .

كما نلاحظ أن أسوء مرحلة مرت بها السيولة في البنك الوطني الجزائري خلال سنوات الدراسة كانت عام 2020م حيث بلغت نسبة القروض إلى إجمالي الأصول 76.77% وكذا نسبة القروض إلى إجمالي الودائع 107.09% كأسوأ نسب متحصل عليها وذلك راجع لقيمة القروض المقدمة من طرف البنك، وهذا بكل تأكيد راجع إلى مخلفات أزمة كورونا وسحوبات الودائع المالية من طرف المودعين والمتعاملين لمواجهة هذه الأزمة، بالإضافة إلى ذلك ارتفاع حجم القروض المتعثرة بشكل مستمر خلال السنوات الأخيرة والانهيار العالمي والتاريخي لأسعار النفط والمحروقات، أما بالنسبة لنسبة النقدية إلى مجموع الودائع فقد بلغت في السنة الأولى 139.49%.

كما نجد من خلال الجدول أن سنة 2020م كأسوأ مرحلة تعقبها أفضل مرحلتين من حيث مؤشر السيولة خلال سنوات الدراسة ألا وهي سنتي 2021م و 2022م، حيث بلغت نسبة القروض إلى إجمالي الأصول لسنة 2021م، قدرت ب 45.78% ولسنة 2022م قدرت بـ 38.39% وهذا يعني تصنيف "01" "قوي" ونسبة القروض إلى إجمالي الودائع لسنة 2021م قدرت بـ 75.36 % أما سنة 2022م قدرت بـ 63.56 %، وهذا يرجع إلى تدخل البنك المركزي من إجمالي موجوداتها، كما شدد خلال سنة 2021م على تخفيض نسبة القروض الممنوحة للاستثمار والعقار لأكبر درجة ممكنة ووضع قيودا على ذلك، ومع ذلك يبقى جانب السيولة في وضعية غير مستقرة يجب على البنك تداركها التخطيط المكثف للتعامل مع الأزمات واحتياجات السيولة الفورية والغير متوقعة.

أما بالنسبة لنسبة النقدية إلى مجموع الودائع فقد بلغت 164.76% سنة 2021 وهذا ارتفاعا ملحوظ مقارنة بالسنة السابقة، إما في السنة الخيرة 2022 فقد بلغت 165.56% وهو ارتفاعا طفيفا عما كانت تبلغه لسنة 2021.

الشكل رقم (02-06): نسبة مؤشر السيولة للبنك الوطني الجزائري في الفترة (2020-2022) م

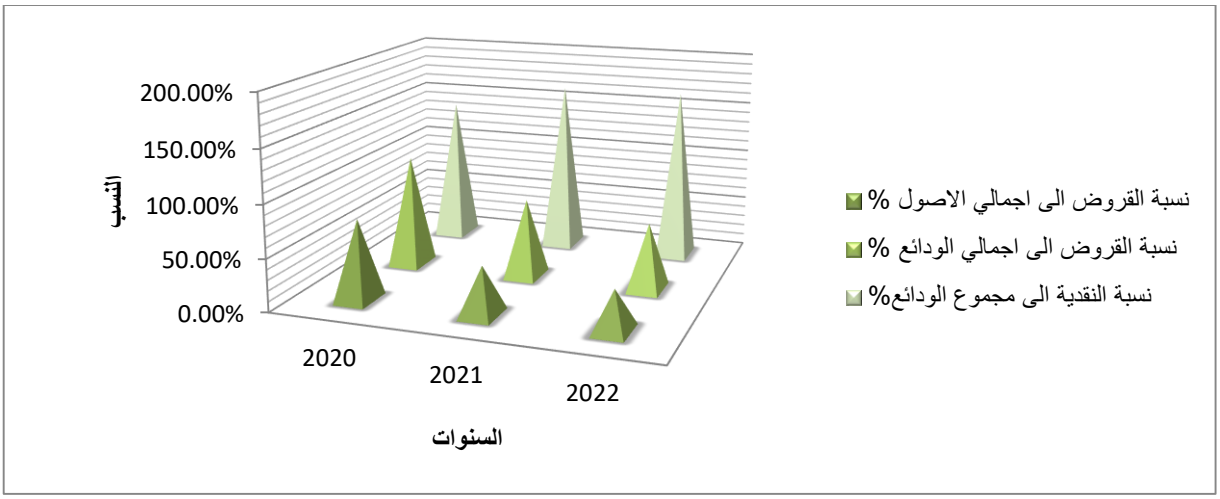

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق رقم (02-10) وبرنامج EXCEL

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول قد بلغت 76.77% سنة 2020 مقارنة بنسبة القروض إلى إجمالي الودائع والتي قد بلغت في نفس السنة 107.09% وهذا راجع للعوائد المحققة من طرف البنك، كما نلاحظ انخفاض طفيف في نسبة القروض إلى إجمالي الأصول من 76.77% إلى 45.78% وهذا بسبب انخفاض قيمة القروض المقدمة من طرف البنك من 2640958188 مليون د ج إلى 2051307209 مليون دج وكذا نسبة القروض إلى إجمالي الودائع في سنة 2021 حيث انخفضت مرة أخرى من 45.78% إلى 38.39% وهذا راجع إلى انخفاض قيمة القروض المقدمة مرة أخرى من طرف البنك والتي كانت تقدر في سنة 2021 ب 2051307209 مليون دج إلى سنة 2022 والتي قدرت ب 2165881838 مليون دج ، أما بالنسبة لنسبة النقدية إلى مجموع الودائع فقد بلغت في السنة الأولى 139.49%، أما في سنة 2022 فنلاحظ انخفاض في كلا من النسبتين حيث بلغت نسبة القروض إلى إجمالي الأصول 38.39% بعد ما كانت تبلغ 45.78% كأقل نسبة بلغتها وهذا بسبب انخفاض القروض المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري أما بالنسبة لنسبة القرض إلى إجمالي الودائع فقد انخفضت حيث بلغت 63.56% بعد ما كانت تبلغ 75.36% في سنة 2021، وأخيرا بالنسبة لنسبة النقدية إلى مجموع الودائع فقد بلغت 164.76% سنة 2021 وهذا ارتفاعا ملحوظ مقارنة بالسنة السابقة، أما في السنة الأخيرة 2022 فقد بلغت 165.56% وهو ارتفاعا طفيفا عما كانت تبلغه لسنة 2021.

الفرع الثالث: تحليل كفاية رأس المال البنك في الفترة (2020-2022) م

يمكننا من الجدول السابق ذكره رقم (02-09) تحليل سيولة البنك الوطني الجزائري في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-12): نسبة مؤشر كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري

	2020	2021	2022
حقوق الملكية	273470345	292221150	169950323
إجمالي الأصول	2828633272	3082299350	3491972968
نسبة كفاية رأس المال%	%7.99	%6.52	%3.01
حقوق الملكية	220587219	40573966	264406150
ودائع	2466158869	272289662	3407591644
نسبة كفاية حقوق الملكية إلى الودائع %	% 11.08	% 10.73	%4.98

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير والميزانيات السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة (2020-2022) م.

من خلال الجدول والمتمثل في تقييم كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة الممتدة من (**2020-2022**) **م** حيث نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال ونسبة حقوق الملكية إلى الودائع في تذبذب حيث بلغت النسبة الأولى 7.99% في السنة 2020 و يقابلها في نفس السنة نسبة حقوق الملكية إلى الودائع والتي بلغت 11.08%، أما في سنة 2018 فنلاحظ انخفاضا في نسبة كفاية رأس المال والتي انخفضت إلى 6.52% بعدما كانت تبلغ7.99% تقابلها انخفاضا أيضا في نسبة حقوق الملكية إلى الودائع حيث انخفضت إلى 10.73% بعدما كانت تبلغ 1.10% وهو انخفاضا طفيفا، أما في السنة الاخيرة2019 فنلاحظ استمرار انخفاض كلا من النسبتين حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال بعد الانخفاض الذي شهدته في السنة السابقة انخفاضا آخر حيث بلغت 3.01% وهيا اقل نسبة بلغتها نسبة كفاية رأس المال خلال هاته الفترة، أما نسبة حقوق الملكية إلى ودائع فقد انخفضت هيا الأخرى حيث بلغت 4.98% بعدما كانت تبلغ 10.73% في سنة 2018 وهو انخفاضا جدا جاد.

الفرع الرابع: مقارنة تقييم الأداء المالي للبنك الوطني وفق النسب المالية للفترة (2017-2022)م

سنقوم في هذا الفرع بمقارنة تقييم أداء المالي للبنك الوطني من خلال المؤشرات السابق حسابها لفترة الدراسة (2017-2022)م

الجدول رقم (02-13): تقييم الأداء المالي للبنك الوطني بواسطة النسب المالية للفترة (2017-2022)م

النسب / السنوات		2017	2018	2019	2020	2021	2022
الربحية	نسبة العائد على الأصول ROA %	%1.06	%1.16	%0.55	%0.67	%1.04	%1.05
	نسبة العائد على حقوق الملكية ROE %	%0.14	%0.15	%0.07	%0.08	%0.16	%0.34
السيولة	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول %	% 67.15	% 71.83	% 70.56	%76.77	%45.78	%38.39
	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع %	%95.29	%99.44	%96.33	%107.09	%75.36	%63.56
	نسبة النقدية إلى مجموع الودائع%	%141.89	%138.44	%136.51	%139.49	%164.76	%165.56
الكفاية	نسبة كفاية رأس المال%	%7.80	%1.31	%7.60	%7.99	%6.52	%3.01
	نسبة كفاية حقوق الملكية إلى الودائع %	% 1.10	% 1.82	% 10.33	%11.08	%10.73	%4.98

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة (2017- 2019)م

من خلال الجدول(02-12) نلاحظ ما يلي:

أولا: بالنسبة لنسب الربحية

أن نسبة العائد على الأصول كانت تبلغ 1.06% ي سنة 2017 ثم ارتفعت ارتفاعا طفيفا في سنة 2018 قدر ب1.16% ليقابلها انخفاضا في السنة التالية 2019 لتبلغ 0.55%، ومع مطلع سنة 2020 وكبداية للصيرفة الاسلامية في البنك الوطني الجزائري نلاحظ ارتفاعا كفيفا في نسبة العائد على الأصول واستمر هذا الارتفاع إلى غاية 2022 ولكن تأثير كان جدا ضئيلا وهذا راجع نسبة استخدام الصيرفة الإسلامية في البنك والتي لا تتجاوز 1% .

أما بالنسبة لنسبة العائد على حقوق فقد بلغت 0.14% في سنة 2017 ثم ارتفعت لـ0.15% في سنة 2018 ليقابلها انخفاضا في سنة 2019 حيث بلغت 0.77%، ثم ارتفعت في سنة 2020 إلى 0.08% ليستمر هذا الارتفاع حتى سنة 2022 لتبلغ 0.34% .

ثانيا: بالنسبة لنسب السيولة فنلاحظ

أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول في تزايد خلال الفترة الممتدة من 2017-2019 كانت بلغت67.15% في سنة 2017 لتبلغ 71.83% في سنة 2018 لتنخفض ليلا في سنة 2019 ب70.56%، أما من الفترة 2020 إلى 2022 فنلاحظ أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول في انخفاضا مستمرا بداية من سنة 2020 والتي بلغت فيها 76.77% لتنخفض في السنة الأخيرة 2022 إلى 38.39% .

أما نسبة القروض إلى إجمالي الودائع فنلاحظ أنها في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض من الفترة 2017 إلى 2019، أما الفترة 2020 إلى 2022 فنلاحظ انخفاضا مستمرا من سنة 2020 والتي بلغت فيها 107.09% كأعلى نسبة بلغتها خلال الفترة 2017-2022، لتنخفض إلى 63.56% في سنة 2022.

وأخيرا نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع فنلاحظ انخفاضا مستمرا من الفترة 2017-2019 من القيمة 141.89% لتبلغ 136.51% أما بالنسبة للفترة 2020-2022 فنلاحظ ارتفاعها لغاية 2022 حيث بلغت 156،65% .

ثالثا: نسب كفاية رأس المال

نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال في انخفاض طيلة الفترة الممتدة 2017-2022، حيث كانت تبلغ7.80% في سنة 2017، لتبلغ3.01% في سنة 2022، أما بالنسبة لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع فنلاحظ ارتفاعا لغاية سنة 2020 حيث كنت تبلغ 1.10% في سنة 2017 لتبلغ أعلى قيمة لها 11.08% في سنة 2020 ولتعود للانخفاض مرة أخرى إلى غاية سنة 2022 وقدرت ب4.98% .

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للبنك الوطني وفق عناصر نموذج CAMELS

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل عناصر نموذج CAMELS للبنك الوطني الجزائري لفترة الدارسة من (2017-2022) م.

الفرع الأول: تحليل نسبة كفاية رأس المال من الفترة (2017-2022) م

تولي المصارف أهمية كبيرة لمؤشر كفاية رأس المال، وذلك لمواجهة أي مخاطر مستقبلية يمكن أن يتعرض لها المصرف وفي هذا الإطار فإن نسبة الملاءة المحددة ضمن القواعد الاحترازية في البنوك الجزائرية لمعدل كفاية رأس المال من خلال التعليمة 74-94 الصدارة في 1994/11/29 تتوافق مع ما حددته لجنة بازل الأولى والثانية والتي قدرت بـ 8% كحد أدنى.

وعليه يوضح الجدول أدناه تحليل نسبة كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري من الفترة (2020-2022) م.

الجدول رقم (02-14): نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
رأس المال الأساسي	388363315	42310836	44109998	45372371	480087092	2335832161
إجمالي الأصول	2828633272	3082299350	3491972968	3440270872	4481253482	5641638620
نسبة كفاية رأس المال %	%13.73	%13.64	%12.63	%13.19	%10.71	% 41.40
التصنيف السنوي	01	01	01	01	01	01
متوسط التصنيف	1=6/(1+1+1+1+1+1)					

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير والميزانيات السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة (2017-2022) م.

انطلاقا من معطيات الجدول رقم (02-01)، يتضح من خلال الجدول أعلاه والمتمثل في رقم (02-13) أن البنك الوطني الجزائري قد حقق خلال السنوات الدراسة (2017-2022) م نسبة كفاية جيدة تتوافق مع النسبة المحددة من قبل لجنتي

بازل الأول والثانية والمقدرة بـ 8%، وبهذا نقول أن البنك الوطني الجزائري يقع ضمن التصنيف الأول مما يعني انه لديه كفاية رأس مال قوية ورأس مال قوي يمكنه من مجابهة أي مخاطر قد يتعرض لها مستقبلا.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة كفاية رأس المال قد بلغت 13.73% في سنة 2017 وهذا راجع لقيمة رأس المال الأساسي والتي بلغت 388363315، أما في سنة 2018 فقد انخفضت انخفاضا طفيفا من 13.73% إلى 13.64% وهذا كما هو ملاحظ راجع لزيادة قيمة رأس المال الأساسي من القيمة 38836331 إلى القيمة42310836 وكذا قيمة إجمالي الأصول، أما في سنة 2019 كآخر سنة للصيرفة التقليدية في البنك الوطني الجزائري فقد بلغت نسبة كفاية رأس المال 12.63% وهذه نسبة منخفضة جدا عما قد بلغته في سنة 2018 وخذا راجع للارتفاع المتزايد في قيمة رأس المال الأساسي وإجمالي الأصول.

أما في سنة 2020 كبداية للصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري فنلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال قد بلغت 13.19% وهذا يعني ارتفاعا عما كانت عليه في سنة 2019، أما في سنة 2021 فنلاحظ انخفاضا كبيرا في نسبة كفاية رأس المال حيث بلغت 10.71% بعد ما بلغت 13.19% في سنة 2020 وهذا راجع للتزايد المستمر في قيمة رأس المال الأساسي وكذا في إجمالي الأصول، أما في سنة 2022 فقد بلغت نسبة كفاية رأس المال اكبر قيمة خلال الفترة من 2017-2022 حيث قدرت نسبتها 28.39% .

الفرع الثاني: تحليل مؤشر جودة الأصول من الفترة (2017-2022) م

ويوضح الجدول الآتي رقم (02-14) تحليل نسب مؤشر جودة الأصول المذكورة أعلاه في الجدولين (02-05) و(02-06) للبنك الوطني الجزائري من الفترة (2017-2022) م.

الجدول رقم (02-15): تحليل نسب مؤشر جودة الأصول

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
حقوق الملكية	220587219	240573966	264406150	273470345	292221150	169950323
المخصصات	30045156	30088761	32089934	33705906	44044595	76673224
% WCR	%11,99	%11.12	%10.82	% 10.97	%13.10	%31.1
التصنيف السنوي	02	02	02	02	02	04
متوسط السنوي	2=6/(4+2+2+2+2+2)					
إجمالي الودائع	1993447837	2226378054	2557852095	2466158869	2722289662	3446306758
إجمالي الأصول	2828633272	3082299350	3491972968	3440270872	4481253482	5641638620
% A	%70.47	%72.23	%73.25	%71.69	%60.75	%61.10
التصنيف السنوي	04	03	04	04	02	02
متوسط السنوي	3=6/(2+2+4+4+3+4)					
التصنيف النهائي	3=2/(3+2)					

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير والميزانيات السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة (2017-2022) م.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن البنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة من (2017-2022) م فيما يخص جودة أصوله قد اخذ تصنيف "الثالث" وهذا يضعه بالمطابقة مع جدول التصنيف ضمن الصنف "المتوسط" وفقا لنظام التقييم الأمريكي **CAMELS**، وذلك من خلال حساب نسب التصنيف المرجح **WCR** التي أخذت تصنيفا رقم "02" طوال سنوات الدراسة، وهذا يظهر متوسط التصنيف الذي اخذ التصنيف رقم "02" بنوع تصنيف "مرضي"، مما يدل على تحكم نسبي في حجم القروض المتعثرة وتناسب جيدا مع المخصصات، ولكن مع ذلك يبقى للبنك بعض نقاط الضعف الواجب تداركها من قبل الجهات المختصة.

أما بالنسبة لنسبة الرفع المالي، فقد كانت اقل استقرارا بوقوعها في المستوى ذو التصنيف رقم "3" في المتوسط، مما دل على اعتماد البنك بشكل كبير على تمويل أصوله من أموال العملاء، مما يعزز تعرض البنك لمخاطر اكبر، خصوصا وان في الفترة (2017-2022) م سجل فيها اكبر نسبة بـ 73.25%وهي نسبة مرتفعة تؤثر على نمو البنك مستقبلا، مع تسجيل نسبة 60.75% وكذا نسبة 61.10% ذات التصنيف"02 " في سنتين الأخيرتين (2021، 2022) م كأفضل نسبتين محصلة وهي دلالة على انخفاض ديون المصرف مقارنة لموجوداته مما دل على انخفاض المخاطر التي قد تواجه البنك مع انخفاض عوائده المحققة في نفس الوقت.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة التصنيف المرجح قد بلغت11.99% مقارنة بنسبة الرفع المالي والتي قد بلغت 70.47% في سنة 2017 أما في سنة 2018 فقد انخفضت نسبة التصنيف المرجح إلى 11.12% أما بالنسبة لنسبة الرفع المالي فقد ارتفعت إلى 72.23% خلال نفس السنة، ثم نلاحظ انخفاض في نسبة التصنيف المرجح من 11.32% إلى 10.82% لسنة 2019 أما بالنسبة لنسبة الرفع المالي فقد بقيت في ارتفاع بحيث بلغت 73.25% بعد ما كانت تبلغ 72.23% خلال نفس السنة.

أما في سنة2020 نلاحظ ارتفاعا طفيفا جدا في نسبة التصنيف المرجح حيث بلغت 10.97% بعد ما كانت تبلغ 10.82% أما بالنسبة لنسبة الرفع المالي فقد بلغت 71.69% بعد ما كانت تبلغ 73.25% وهذا راجع لانخفاض قيمة الودائع، كما نلاحظ ارتفاع نسبة التصنيف المرجع إلى 13.10% لسنة 2021 أما بالنسبة لنسبة الرفع المالي نلاحظ استمرار انخفاض هاته النسبة خلال سنة 2021 والتي قد بلغت 60.75% بعد ما كانت تبلغ 71.69% ، أما في السنة الأخيرة فنلاحظ ارتفاعا متزايدا في نسبة التصنيف المرجع حيث بلغت 31.1% مقارنة بالنسبة السابقة والتي كانت تبلغ 13.10% أما بالنسبة للرفع المالي فقد ارتفعت ارتفاعا طفيفا من 60.75% إلى 61.10% وخذا راجع لزيادة إجمالي الودائع.

الفرع الثالث: التصنيف البنك الوطني الجزائري من الفترة (2017-2022) م

لقيامنا بعملية تصنيف النهائي للبنك محل الدراسة وجب علينا حساب متوسط التصنيف أولا للمؤشرات المدروسة والتي حصل عليها البنك خلال الفترة الممتدة من 2017-2022 وهذا ما يوضحه الجدول الآتي رقم (02-15):

الجدول رقم (02-16): التصنيف البنك الوطني الجزائري من الفترة (2017-2022) م

	تصنيف السيولة	تصنيف الربحية	تصنيف كفاية رأس المال	تصنيف جودة الأصول
تصنيف المؤشرات المذكورة	04	02	01	03
متوسط التصنيف	2.5=4/ (3+1+2+4)			
التصنيف النهائي	03			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير والميزانيات السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة (2017-2022) م.

من خلال جدول التصنيف أعلاه نجد أن البنك الوطني الجزائري قد تحصل وفقا للمؤشرات السابق حسابها وتقييمها وتصنيفها ووفق للنموذج التقييم الأمريكي **CAMELS**، على تصنيفا كليا رقم "03" ويترجم ذلك أن أداء البنك الوطني الجزائري كان متوسط ومن وهنا نقول انه توجد للبنك بعض الثغرات ونقاط الضعف سواء كانت في الجوانب المالية أم التشغيلية وذلك راجع لوجود قصور في بعض المؤشرات خصوصا نذكر مؤشرات السيولة بنسبتيها نسبة العائد على الأصول وكذا العائد على حقوق الملكية، وهذا راجع لمؤشرات السيولة التي كانت تقع في التصنيف الرابع الحدي و هو يعكس أن للمصرف نقاط ضعف مالية وخطيرة قد تؤثر على نمو البنك مستقبلا وعندما نقوم نقاط ضعف مالية يعكس ذلك على السيولة التي تكون بحوزته فمن أهم خصائص البنك (السيولة، الأمان، الربحية) فإذا اختلت أي خاصية من هاته الخصائص قد يواجه البنك عواقب وخيمة.

خلاصة الفصل الثاني

وفي الأخير توصلنا حسب ما تطرقنا إليه في تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري للفترة من (2017-2022) م، أن للبنك نقاط ضعف رئيسية وجب تصحيحها لتفادي أي إعسار مصرفي أو خسارة في رأس المال، وهذا الأمر يستدعي اهتمام أكثر من طرف السلطات الرقابية والرفع من نسبة التغطية من المخصصات ودراسة أهم نقاط الضعف وإيجاد حلول مناسبة ومعالجة تلك المخاطر من اجل رفع الأداء المالي للبنك.

أما بالنسبة للهدف الرئيسي للبحث ألا وهو دور صيغ التمويل الإسلامي في تحسين الأداء المالي في البنوك التقليدية في الجزائر فمن خلال دراستنا التحليلية لتقييم أداء المالي للبنك الوطني الجزائري اتضح لنا أن صيغ التمويل الإسلامي لم تساهم بنسبة كبيرة في التأثير على الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري بمعنى لا يظهر ذلك الأثر البارز في الأداء المالي من خلال مؤشرات السيولة أو الربحية وكذا كفاية رأس المال وذلك راجع للاستخدام الضعيف لها حيث قدرت نسبة استخدام الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري لا تتجاوز 1% وهيا نسبة جد ضئيلة لا يمكن حتى الحديث عنها في الدراسة التحليلية ، بمعنى أن الصيرفة الإسلامية لوقتنا هذا لم تأخذ الاهتمام والتطبيق الكافي في البنوك لكي يظهر أثرها البارز حيث أن أثرها يكاد يكون منعدما في تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري وهذا واضح جدا من الوضعية المالية للبنك من سنة 2017 إلى غاية 2022.

الخاتمة

تمحور هذا البحث حول دور صيغ التمويل الإسلامي في تحسين الأداء المالي في البنوك التقليدية في الجزائر وذلك من خلال كيفية تقييم أداء المالي للبنك الوطني خلال الفترة من 2017 إلى 2022 باستخدام نموذج **CAMELS** ونسب تقييم الأداء المالي من ربحية وسيولة ، وقد استهدفت الإجابة عن الإشكالية المطروحة والتي تدو حول مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تحسين الأداء المالي للبنوك التقليدية وذلك من خلال تقييم أداء البنك باستخدام هذا النموذج، كما يمثل هذا النموذج أداة فعالة لتقييم أداء المالي للبنوك في الجزائر، ويساعد على تحديد المخاطر والتحديات التي واجه البنوك ويمكن من خلاله تحسين الأداء المالي المصرفي وتعزيز الثقة في النظام المالي كما تبين الدراسة أيضا أن البنك الوطني الجزائري يتمتع بإدارة قوية وطاقم إداري مؤهل. ولكن يعاني من مشكلة في إدارة السيولة. وهذا يشير إلى ضرورة اتخاذ إجراءات لتحسين إدارة السيولة في المستقبل وبالتالي، فإن هذه الدراسة تقدم معلومات قيمة تقييم الأداء المالي البنكي في الجزائر باستخدام نموذج **CAMELS** دراسة حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة **2017-2022** للمؤسسات المصرفية والمراجعين والمستثمرين والمستهلكين لتحسين أداء البنوك وضمان سلامة النظام المالي في الجزائر.

1-اختبار صحة الفرضيات:

- **الفرضية الأولى: القائلة بان** لا النسب المالية غير كافية لتقييم الأداء المالي

من خلال الدراسة التحليلية نجد أن:

نعم النسب المالية وحدها غير كافية لتقييم الأداء المالي بشكل كامل، بينما تعد النسب أداة قيمة لتحليل البيانات المالية، إلا أنها توفر نظرة جزئية فقط على صحة وسلامة الشركة والبنك، فلاجراء تقييم شامل يجب مراعاة عوامل أخرى إلى النسب المالية من بينها، بيئة السوق،تحديد المخاطر، استراتيجية الشركة....الخ.

ومنا هنا نقول لا النسب المالية غير كافية لتقييم الأداء المالي **وبهذا تكون الفرضية الأولى تكون صحيحة.**

- **الفرضية الثانية: القائلة بان** يمكن الربط بين صيغ التمويل الإسلامي والأداء المالي في البنك من خلال مؤشر الربحية.

من خلال الدراسة التحليلية نجد إن :

نعم يمكن ربط صيغ التمويل الإسلامي والأداء المالي من خلال مؤشر الربحية وذلك عن طريق:

قياس الربحية الحقيقية، حيث تتوافق صيغ التمويل الإسلامي مع مبدأ العدالة والمساوة، مما يساهم في تحقيق ربحية مستدامة على المدى الطويل، كما ان صيغ التمويل الإسلامي ترك على مشاركة المخاطر والمنمافع بين جميع الأطراف، مما يقلل الخسائر ويعزز الإستقرار المالي.

وبهذا فرضية الثانية صحيحة

الفرضية الثالثة: القائلة بان نعم حسنت النوافذ الإسلامية المعتمدة في البنك الوطني من أدائه المالي.

أظهرت نتائج الدراسة التحليلية أن:

من خلال ما قمنا بحسابه من مؤشرات وتحليلات لتقييم أداء مالي للبنك توصلنا إلى إن صيغ التمويل الإسلامي لم تؤثر على الأداء المالي لبنك الوطني الجزائري –المديرية العامة–وذلك راجع لان استخدامها لا يتجاوز نسبة 1%، وهذا راجع لكونها إصلاح جديد طرأ على المنظومة المصرفية ولا زال جديد لكي يظهر أثره فعليا.

وبهذا الفرضية الثالثة خاطئة

2–النتائج: توصلنا من خلال بحثنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

النتائج المتعلقة بالجانب النظري:

- يمكن للبنوك التقليدية إن تستقطب فئات أكثر من المجتمع الجزائري من خلال فتح النوافذ الإسلامية التي تقدم عبرها خدمات مالية إسلامية تتماشى مع متطلبات الفرد الجزائري مما يساهم في رفع وتشجيع على الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- رغم الأهمية التي تكتسبها الصيرفة الإسلامية في المجتمعات المسلمة واعتبارها البديل الأمثل للبنوك التقليدية إلا أنها القطاع المصرفي الأضعف في الجزائر حيث تسيطر عليه البنوك التقليدية العمومية ولا توال حصة الصيرفة الإسلامية من شبكة التوزيع محدودة في السوق الصرفي.
- حاجة المصارف التقليدية إلى تحسين الصيرفة الإسلامية عن طريق تشجيع العمل بصيغ التمويل الإسلامي، إذا يساهم في تقديم الخدمات ومتطلبات احتياجات العملاء.
- حاجة المصارف الإسلامية لتطوير الصيرفة الإسلامية والتي باعتبارها تؤدي دورا مهما في استقطاب الإفراد والمشروعات الصغيرة المستبعدة ماليا في النظام المالي التقليدي.
- زيادة الوعي والمعرفة بالصيرفة الإسلامية ومنتجاتها والية العمل بها.
- تعرض البنوك الإسلامية لمخاطر لا تقل عن مخاطر المصارف التقليدية.
- تعد المشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع من أكثر الصيغ مخاطرة بسبب عدم تمكن من المعرفة الدقيقة للكفاية الأخلاقية للشركاء.
- تعتبر صيغ الإيجار من صيغ التمويل اللازم لتمكين المؤسسة من الحصول على الأصول الرأسمالية المطلوبة بتأجيرها دون اقتناؤها ودفع كامل ثمنها.

النتائج المتعلقة بالجانب التحليلي:

- نموذج **CAMELS** يعد واحدا من النماذج الشاملة للإنذار المبكر التي تقيم الأداء المالي للمصارف من جميع الجوانب الفنية والمالية والإدارية، مما يساعد على تحديد نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفية.
- يتمتع البنك الوطني الجزائري بنسبة كفاية رأس مال جيدة تزيد عن الحد الأدنى المعدل كفاية رأس المال وجميع المقاييس النافذة مما يعزز قدرته على التكيف مع الظروف غير المواتية والتعامل مع مخاطر التشغيل.
- نماذج تقييم الأداء المالي المصرفي مثل نموذج **CAMELS** مفيدة جدا في التحليل الشامل للأداء المالي البنكي وتساعد في وضع خطط العمليات الرقابة وتنفيذها بدقة مع التركيز على العناصر السلبية التي يحتاجها البنك لتفادي المخاطر البنكية.
- حقق البنك الوطني الجزائري مؤشرات جيدة في تركيبته المالية حسب نموذج **CAMELS** لتقييم الأداء المالي المصرفي ولكنه يواجه بعض المشكلات في إدارة السيولة.
- تقوم السلطات النقدية والرقابية أحيانا بوضع حدود للنسب المعيارية المستهدفة في مختلف المجالات المالية والإدارية من أجل توفير حماية أكبر للبنك وكذا المساهمين والمودعين والمستثمرين على حد سواء.
- من خلال ما قمنا بحسابه من مؤشرات وتحليلات توصلنا إلى إن صيغ التمويل الإسلامي لم تؤثر على الأداء المالي لبنك الوطني الجزائري –المديرية العامة–وذلك راجع لان استخدامها لا يتجاوز نسبة 1% كاصلاح جديد طرأ على المنظومة المصرفية.

3–التوصيات: وفي ختام هذا البحث وبعد التطرق لجميع جزئياته نقترح ما يلي:

- يجب تحليل التحديات والمعيقات التي تواجه القطاع البنكي في الجزائر وتحسين بيئة الأعمال لتحفيز الاستثمار وتحسين الأداء المالي البنكي.
- يمكن استخدام نموذج **CAMELS** كأداة فعالة في تقييم الأداء المالي البنكي في الجزائر، والتي تشمل العناصر الرئيسية للأداء المالي والإداري والمخاطر المصرفية.
- يجب التركيز على تحسين جودة الأصول والسيولة والحد من المخاطر الحساسة تجاه السوق، مع التركيز على تحسين عوائد الاستثمار وتنويع مصادر الدخل.
- ينصح بمواصلة الاستخدام الدائم لنماذج التقييم الشامل مثل نموذج **CAMELS** في تقييم الأداء المالي المصرفي بشكل دوري والتركيز على تحليل العناصر السلبية لتفادي المخاطر المصرفية وتحقيق النجاح المالي المستدام.
- وضع نسب معيارية مستهدفة لمؤشرات جودة الإدارة ومؤشرات الحساسية تجاه مخاطر السوق.
- يمكن النظر في تحديث نموذج **CAMELS** المواكبة التطور التكنولوجي المستمر والتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية.
- إدخال نسب ومعادلات جديدة على مؤشرات النموذج التي من شأنها أن تعزز النسب والمعدلات المستخدمة وجعلها أكثر ملائمة للمصارف الخاصة والحكومية.

- القيام بتنظيم وإعداد دورات تدريبية في مجال التقييم والرقابة المصرفية بأنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالمشاكل المالية والفنية والاستفادة من خبرات الدول في هذا المجال، بهدف تنمية القدرات والمهارات الفنية القادرة على النهوض بمتطلبات العمل الرقابي والتعامل معه بكفاءة وفاعلية التقديم أفضل الحلول الممكن .
- وجب على البنك تحسين قدراته في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية.

4-الافاق المستقبلية:

وبعد دراستنا لهذا الموضوع والذي قد يحتوي على بعض النقائص، فإننا نقترح بعض المواضيع حتى تكون مجالا للدراسة سواء لنا مستقبلا أو تدرس من طرف طلبة الماستر في السنوات المقبلة ان شاء الله:

- دور صيغ التمويل إسلامي في تحسين وضعية المالية للبنوك التقليدية وتنويع مصادر التمويل.
- دور صيغ التمويل الإسلامي في إدارة مخاطر البنوك الإسلامية.
- دور صيغ تمويل إسلامي في مواجهة أزمة كوفيد وما خلفته على المنظومة المصرفية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

- ✓ القرآن الكريم.

ثانيا: المراجع

- ❖ **الكتب**

1. ابتهاج مصطفى عبد الرحمان. (2000). **ادارة البنوك التجارية** . دار النهضة العربية (الإصدار 2). القاهرة، مصر.
2. ابو بكر الجزائري. (د س ن). **منهاج المسلم**. دار الكتب السلفية (الإصدار د ط). القاهرة، مصر.
3. احمد الفيومي. (د س ن). **المصباح المربي**. دار المعارف (الإصدار د ط). الاسكندرية، مصر.
4. احمد خان، و طارق الله حبيب. (2003). **ادارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية** . البنك الاسلامي للتنمية. المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب (الإصدار د ط). جدة، السعودية.
5. احمد سليمان خصاونة. (2008). **المصارف الاسلامية** . عالم الكتب الجديدة (الإصدار 1). عمان، الاردن.
6. احمد عثمان. (1978). **منهج الاسلام في المعاملات المالية** . د د ن (الإصدار د ط). القاهرة، مصر.
7. احمد غنيم. (2000). **الديون المتعثرة والائتمان الهارب**. د د ن (الإصدار د ط). د ب ن.
8. أسعد حميد العلي. (2013). **ادارة المصارف التجارية"مدخل ادارة المخاطر"**(الإصدار 1). الذاكرة للنشر والتوزيع. عمان، الاردن.
9. اسماعيل ابراهيم عبد الباقي. (2016). **ادارة البنوك التجارية** . دار غيداء للنشر والتوزيع (الإصدار 1). عمان، الاردن.
10. اسماعيل علي عباس، و هاني عبد الامير الفيلي. (2011). **محاسبة البنوك**. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع (الإصدار 2). عمان، الاردن.
11. اسماعيل محمد هاشم. (2011). **السياسات النقدية للمتغيرات الاقتصادية** . المكتب العربي الحديث (الإصدار 1). الاسكندرية، مصر.

12.النووي. (د س ن). **تهذيب الاسماء واللغات**. المطبعة المديرية (الإصدار د ط). د ب ن.

13.الطاهر لطرش. (د س ن). **تقنيات البنوك**. ديوان المطبوعات الجامعية (الإصدار د ط). الجزائر.

14.جابر طه عبد الرحيم. (2008). **اساسيات التمويل والادارة المالية**. الدار الجامعية (الإصدار د ط). الاسكندرية، مصر.

15.جهاد عبد الله حسين ابو عويمر. (1986). **الترشيد الشرعي للبنوك القائمة**. الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية (الإصدار د ط). القاهرة. مصر.

16.حسن يوسف داود. (د س ن). **المصرف الاسلامي للاستثمار الزراعي–نموذج مقترح–** . دار النشر للجامعات (الإصدار د ط). القاهرة، مصر.

17.حسين علي خربوش، و واخرون. (1996). **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق** . د د ن (الإصدار د ط). عمان، الاردن.

18.حسين محمد سمحان، و اسماعيل يونس يامن. (د س ن). **اقتصاديات النقود والمصارف**. دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع (الإصدار د ط). عمان، الاردن.

19.حمزة عبد الكريم محمد حماد. (2008). **مخاطر الاستثمار في المصارف**. دار النفائس للنشر والتوزيع الاسلامية (الإصدار د ط). عمان، الاردن.

20.حمزة محمد الزبيدي. (2000). **التحليل المالي تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل**. دار المكتتبة الوطنية (الإصدار 1). عمان، الاردن.

21.حمزة محمود الزبيدي. (2002). **ادارة المصارف**. مؤسسة الورق للنشر والتوزيع (الإصدار د ط). عمان، الاردن.

22.خالد امين عبد الله، و اسماعيل ابراهيم الطراد. (2006). **ادارة العمليات المحلية والدولية**. دار وائل للنشر والتوزيع (الإصدار د ط). عمان، الاردن.

23.دريد كامل ال شبيب. (2012). **ادارة البنوك المعاصرة**. دار المسيرة للنشر والتوزيع (الإصدار 1). عمان، الاردن.

24.رشيد محمود عبد الكريم. (2007). **الشامل في عمليات المصارف الاسلامية**. دا النفائس (الإصدار 2). الاردن، عمان.

25.رفيقة خروش. (2013). **اقتصاد وتسيير مؤسسة**. شركة دار الامة للنشر والتوزيع (الإصدار د ط). الجزائر، الجزائر.

26. رمضان الشراح، و تركي الشمري. (د س ن). **البنوك التجارية**. مكتبة الافاق (الإصدار د ط). الكويت.

27. زكريا القضاة. (1984). **السلم والمضاربة من عوامل التسيير في الشريعة الاسلامية**. دار الفكر (الإصدار 1). عمان.

28. سامر جلدة. (2009). **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**. دار اسامة للنشر والتوزيع (الإصدار 1). عمان، الاردن.

29. شمس الدين الدسوقي. (د س ن). **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**. دار احياء الكتب العربية (الإصدار د ط). الاسكندرية، مصر.

30. صوان محمود حسن .(2008) .**اساسيات العمل المصرفي اللاسلامي–دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية–**. دار وائل للنشر الاردن(الاصدار2). الاردن.

31. ضياء مجيد. (د س ن). **اقتصاديات اسواق المال**. مؤسسة الشباب الجامعة (الإصدار د ط). الاسكندرية. مصر.

32. طائل مصطفى كمال. (1988). **البنوك الاسلامية–المنهج والتطبيق–**. دار الوفاء (الإصدار د ط). المنصورة، مصر.

33. عادل عبد الفضيل عبده. (2007). **الربح والخسارة في المعاملات المصارف الاسلامية**. دار الفكر الجامعي (الإصدار د ط). الاسكندرية، مصر.

34. عبد الحميد محمد البعلي. (د س ن). **فقه المرابحة**. مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية (الإصدار د ط). د ب ن.

35. عبد الرحمن الجزيري. (1980). **كتاب الفقه على المذاهب الاربعة**. مكتبة نهضة الشرق (الإصدار د ط). د ب ن.

36. عبد السلام ابو جعفر. (1991). **الادارة الحديثة في البنوك التجارية**. مكتبة نهضة الشرق (الإصدار د ط). د ب ن.

37. عبد العظيم شرف الدين. (1974). **عقد المضاربة بين الشريعة والقانون**. مكتبة كليات الازهر (الإصدار 1). القاهرة، مصر.

38. عبد الغفار حنيفي واخرون. (2008). **الادارة الحديثة في البنوك التجارية** (الإصدار د ط). الدار الجامعية . الاسكندرية، مصر.

39. عبد الكريم احمد قندوز. (2019). **المالية الاسلامية**. صندوق النقد العربي (الإصدار د ط). الامارات العربية المتحدة.

40. عبد الله خبابة. (2013). **الاقتصاد المصرفي** (الإصدار د ط). دار الجامعة الجديدة. الاسكندرية، مصر.

41.عبد المطلب عبد الحميد. (2009). **اقتصاديات النقود والبنوك والاساسيات المستحدثة** (الإصدار د ط). الدار الجامعية. الاسكندرية، مصر.

42.علاء الدين الكستاني. (د س ن). **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائح**. دار الكتاب العرب (الإصدار د ط). بيروت، لبنان.

43.علاء فرحان طالب، و ايمان شعبان المشهداني. (2011). **حوكمة المؤسسة والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف**. دار صفاء للنشر والتوزيع (الإصدار 1). عمان، الاردن.

44.علاء نعيم عبد القادر واخرون. (2012). **مفاهيم حديثة في ادارة البنوك**. دار البادية ناشرون وموزعون (الإصدار 1). عمان، الاردن.

45.علي حيدر. (د س ن). **دور الاحكام: شرح مجلة الاحكام**. مكتبة النهضة (الإصدار د ط). بيروت، لبنان.

46.فخري حسين عزي. (2002). **صيغ التمويل في الاسلام**. **المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب**. (الإصدار 2). جدة، السعودية.

47.فريد الصلح، و موريس نصر. (1989). **المصرف والاعمال المصرفية** .الاهلية للنشر والتوزيع (الإصدار د ط). بيروت، لبنان.

48.فلاح حسن الحسيني، و مؤيد عبد الرحمن الدوري. (2008). **ادارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر**. دار وال للنشر والتوزيع (الإصدار 4). عمان، الاردن.

49.محمد الهلالي، و عبد الرزاق شحادة. (2009). **محاسبة المؤسسات المالية والبنوك التجارية وشركات التامين**. دار الناهج للنشر والتوزيع (الإصدار 1). عمان، الاردن.

50.محمد الخطيب. (2010). **الاداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات**. دار الكتاب الوطنية (الإصدار 1). د ب ن.

51.محمد عبد الحليم عمر. (2004). **الاطار الشرعي والاقتصادي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر**(دراسة تحليلية) . المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب (الإصدار 3). جدة، السعودية.

52.محمد عبد الحليم عمر. (1992). **الاطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم**. المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب (الإصدار 1). جدة، السعودية.

53. محمد عبد الفتاح الصيرفي. (2006). **ادارة البنوك** . دار المنهج للنشر والتوزيع. (الإصدار 1). عمان، الاردن.

54. محمد كمال خليل الحمزاوي. (2000). **اقتصاديات الائتمان المصرفي**. منشاة المعارف(الاصدار 2) الاسكندرية، مصر.

55. مصطفى كمال السيد طائل. (1999). **القرار الاستثماري في البنوك الاسلامية** (الإصدار د ط). مطابع غباشي. طنطا. مصر.

56. منصور بن يونس البهوتي. (د س ن). **كشاف القناع عن متن الاقناع** . مكتبة النصر الحديثة (الإصدار د ط). الرياض، السعودية.

57. منصور بن يونس البهوتي. (د س ن). **منتهي الايرادات**. المكتبة السلفية (الإصدار د ط). المدينة، السعودية.

58. ناصر دادي عدون. (2003). **مراقبة التسيير في المؤسسات الاقتصادية**(حالة البنوك) . دار المحمدية (الإصدار د ط). الجزائر .

59. هندي منير ابراهيم. (1998). **الفكر الحديث في مصادر التمويل او في هيكل تمويل الشركات** (الإصدار د ط). منشاة المعارف.الاسكندرية، مصر.

60. شوقي بورقبة. (2013). **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية**. عالم الكتب الحديث .عمان، الاردن.

❖ **الأطروحات والرسائل**

✓ **دكتوراه**

1. حجاج نفيسة. (2016-2017). **اثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الاداء المالي**(اطروحة دكتوراة). كلية العلوم الاقتصادية . جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر.

2. دلال ساتة. (2019-2020). **دور المخاطر في الاقتصاد الاسلامي في ترقية الكفاءة الاستخدامية للمصارف الاسلامية–دراسة مقارنة بين بعض المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية**(اطروحة دكتوارة). تخصص مالية وتامينات. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس. سطيف. الجزائر.

3. كمال منصوري. (2017-2018). **ادارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية–داسة حالة البنوك الاسلامية القطرية والاردنية خلال الفترة من 2005الى 2013** (اطروحة دكتوارة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر. بسكرة. الجزائر.

✓ **ماجستير**

1. جمال العمارة. (1990). **استراتيجية التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر**(رسالة ماجيستير). الجزائر.

2. محمد مجيد جواد حمدان. (2013-2014). **قياس اثر الصيرفة الالكترونية في مؤشرات الاداء المالي للمصارف**(رسالة ماجيستير).تخصص العلوم المالية والمصرفية. كلية الادارة والاقتصاد، العراق: جامعة كربلاء. العراق.

❖ **المجلات**

1. اعزاز رضوى. (1983). **الاطار القانوني للنشاط المصرفي في باكستان**. مجلة الاموال (دع)، د ب ن.

2. ثامر اسامة، و عبد الحكيم بيصار. (2023). **تقييم الادا المالي في الجزار باستخدام نموذج CAMELS ، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري للفترة من (2015–2020)**. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، *8* (1).

3. حسن عبد الله الامين. (1403). **الاسثمار اللاربوي في نطاق عقد المرابحة**. مجلة المسلم المعاصر (35). د ب ن.

4. حسين احمد العباس. (2020). **تقييم الاداء المالي للمصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية – دراسة تحليلية–**. مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية (39)، صفحة 166.

5. خربوش، و واخرون. (2004). **العوامل المؤثرة على درجة الامان المصرفي الاردني–دراسة ميدانية–**. مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، م18 (2). الاردن.

6. رقيق قلو. (2023). **دور التمويل الاسلامي في تحسين الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ، 08 (02).الجزائر.

7. سعد عبد الحميد مطاوع، محمد عبد الحافظ البغدادي، و مقبل علي عبد الله الزوبة. (2018). **تقييم اداء البنوك وفق نظام تصنيف camels :دراسة تطبيقية على البنوك اليمنية**. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، *32* (27).

8. السعيد بريش، و نعيمة يحياوي. (2012). **اهمية التكامل بين ادوات المراقبة التسيير في تقييم اداء المنظمات وزيادة فعاليتها**. مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ، د م (1).جامعة الجزائر. الجزائر.

9. شاهين علين، و جهاد مطر. (2011). **نموذج مقترح للتنبأ للتعثر للمنشات العاملة في فلسطين**. مجلة النجاح العاملة للابحاث ، 25 (4).كلية العلوم الانسانية. فلسطين.

10. شنائي سامي، و اورزيق الياس. (2020). **مدى توافق نماج التقييم الاداء مع البنوك الاسلامية–قراءة في نموذج camels**. مجلة البشائر الاقتصادية ، 02 (01).الجزائر.

11. صرية كردودي، و نعيمة زعرور. (2018). **مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التجارية من خلال دراسة حالتين هما بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة**. مجلة الشهل الاقتصادي ، 1 (2).كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الوادي الجزائر.

12. عبد المالك مزهودة. (2011). **الاداء بين الكفاءة والفعالية:مفهوم وتقييم**. مجلة العلوم الانسانية .جامعة محمد خيضر بسكرة . د م (1).بسكرة. الجزائر.

13. محمد البشير بن عمر، و احمد نصير. (2017). ت**قييم اداء المالي باستحدام نموذج camels**،**دراسة حالة البنك الوطني(2014–2015)**. مجلة اضافات ، د م (2).

14. محمد محمود الطائي، و حسام عباس علي. (2019). **تقييم المصارف التجارية وفق نموذج camels باسلوب مقارن"بحث تطبيقي على عينة من المصارف الاهلية التجارية**. مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، *9* (1).

15. محمد محمود العجلوني. (2009). **المصارف الاسلامية والعولمة المالية: الاثار المتوقعة وكيفية المواجهة**. مجلة الملك عبد العزيز.الاقتصاد الاسلامي .22 (2). السعودية.

16. مختار بونقاب. (2016). **دور الهندسة المالية الاسلامية في ادارة محاطر صيغ التمويل الاسلامي**. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، د م (5). الجزائر.

17. مصطفى محمود عبد السلام. (2012). **مخاطر صيغ التمويل الاسلامية وسبل مواجتهتها لدى المصرف الاسلامي**. مجلة البيان (300). الرياض. الامارات.

18. مهدي عطية موحي الجبوري. (2007). **مؤشرات الاداء المالي–دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري للعام 2002**. مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، م14 (1). العراق.

19. نوال سمرد، و رفيق بشوندة. (2014). **دراسة تاثير المخاطر عل صيغ التمويل الاسلامي في البنوك الاسلامية**. مجلة العلوم الاقتصادية . 9. الجزائر.

20. يوسف بوخلخال. (2012). **أثر تعليق نظام التقييم المصرفي على البنوك التجارية "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"**. مجلة الباحث. د م (10). جامعة الأغواط. الجزائر.

❖ **منشورات**

1. رضا سعد الله. (1995). **المضاربة والمشاركة**. بحث مقدم الى ندوة البنوك الاسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي. المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب. جدة. السعودية.

2. علي عبد الله شاهين. (2006). **دور ادوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك**. منشورات كلية التجارة قسم المحاسبة. **الجامعة الاسلامية**. (الإصدار د ط). غزة. فلسطين.

❖ **المؤتمرات والملتقيات**

1. صالح مفتاح. (2009). **ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية. مداخلة ضمن ملتقى العلمي الدزلي حول الاومة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**. جامعة فرحات عباس. سطيف. الجزائر.

2. محمد عبد الله اسحاق. (2010). **التمويل الشخصي وتكبيقاته في البنوك الاسلامية والتقليدية**. المؤتمر الدولي للمصارف والمالية الاسلامية–التقاضي عبر الحدود. الجامعة العالمية الاسلامية. ماليزيا.

3. الواثق عطاء المنان محمد احمد. (2003). **عقد المرابحة، ضوابط الشريعة وصياغته المصرفية وانحرافاته التطبيقية**. المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي. جامعة أم القرى. السعودية.

الملاحق

الملحق رقم (01): صورة للبنك الوطني الجزائري للمديرية العامة

الملحق رقم (02): البيانات المالية للبنك الوطني الجزائري للمديرية العامة في الفترة (2017–2019)م

1.الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	305 734 845	298 863 421	337 316 817
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	238	250	270
أصول مالية جاهزة للبيع	788 082 331	265 053 415	379 543 232
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	166 797 057	277 338 267	407 271 144
سلفيات و حقوق على الزبائن	1 384 912 137	1 622 181 004	1 806 662 078
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14 043 819	194 043 819	14 043 819
الضرائب الحالية - الأصول	10 929 186	11 176 286	10 145 906
الضرائب المؤجلة - الأصول	715 320	611 969	691 309
أصول أخرى	78 034 835	38 681 034	28 926 710
حسابات التسوية	49 986 094	75 010 175	51 160 554
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	22 813 283	23 741 477	23 761 261
عقارات استثمارية			
	-	-	-
الأصول الثابتة المادية	21 150 516	21 791 299	22 680 606
الأصول الثابتة غير المادية	171 517	140 856	95 644
فارق الحيازة			
إجمالي الأصول	**2 843 371 178**	**2 828 633 272**	**3 082 299 350**

الأصول	2020	2019
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	204 207 936	431 208 241
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	248	256
أصول مالية جاهزة للبيع	413 426 493	406 162 203
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	523 239 376	419 512 117
سلفيات و حقوق على الزبائن	2 117 718 812	2 044 508 426
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14 043 820	14 043 819
الضرائب الحالية - الأصول	8 428 662	12 854 579
الضرائب المؤجلة - الأصول	1 008 872	751 736
أصول أخرى	47 818 018	56 972 992
حسابات التسوية	55 834 995	55 562 832
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	31 488 186	27 620 374
عقارات استثمارية		
الأصول الثابتة المادية	22 961 112	22 698 704
الأصول الثابتة غير المادية	94 342	86 689
فارق الحيازة	-	-
اجمالي الأصول	**3 440 270 872**	**3 491 982 968**

الخصوم	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
البنك المركزي	340 355 168	-	-
ديون تجاه الهيئات المالية	195 741 959	158 992 098	243 452 166
ديون تجاه الزبائن	1 673 844 881	1 834 455 739	1 982 925 888
ديون ممثلة بورقة مالية	14 245 846	16 428 533	18 685 076
الضرائب الجارية - خصوم	12 418 096	11 273 229	14 282 865
الضرائب المؤجلة - خصوم	535 633	536 812	537 377
خصوم أخرى	140 671 583	110 962 924	117 077 585
حسابات التسوية	79 065 313	104 668 088	70 894 144
مؤونات لتغطية المخاطر و الاعباء	38 172 236	30 045 156	30 088 761
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات	-		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	92 063 068	102 041 054	108 112 786
ديون تابعة	14 000 000	194 000 000	208 002 425
رأس المال	41 600 000	41 600 000	150 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال	-	-	
الاحتياطات	155 567 323	178 987 219	90 573 966
فارق التقييم	(-) 6 155 252	(-) 5 169 755	(-) 7 991 301
فارق إعادة التقييم	14 122 289	14 122 289	14 122 289
(+/-) ترحيل من جديد	5 703 139	5 703 139	5 703 139
(+/-) نتيجة السنة المالية	31 419 896	29 986 747	35 832 184
مجموع الخصوم	**2 843 371 178**	**2 828 633 272**	**3 082 299 350**

الخصوم	2021	2020
بنك المركزي	761 489 186	50 000 000
يون تجاه الهيئات المالية	700 002 151	564 645 009
يون تجاه الزبائن	**2 022 287 511**	**1 901 513 880**
يون ممثلة بورقة مالية	33 390 930	28 606 720
ضرائب الجارية - خصوم	17 047 559	5 357 323
ضرائب المؤجلة - خصوم	537 790	537 553
صوم أخرى	132 959 651	109 956 773
سابات التسوية	100 213 097	101 736 450
ؤونات لتغطية المخاطر و الاعباء	44 044 595	33 705 906
انات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات		
وال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	82 106 618	117 796 216
يون تابعة	205 684 712	205 672 488
س المال	150 000 000	150 000 000
لوات مرتبطة برأس المال		
حتياطات	142 221 150	123 470 345
رق التقييم	12 436 597	4 404 218
رق إعادة التقييم	14 117 206	14 117 206
حيل من جديد	15 024 250	5 703 139
يجة السنة المالية	46 690 479	23 047 665
جموع الخصوم	**4 481 253 482**	**3 440 270 872**

الملحق رقم (03): نتائج البنك الوطني الجزائري للمديرية العامة في الفترة (2017–2019)م

3. حساب النتائج (بالاف الدينار الجزائري)

الالتزامات	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
صافي الدخل المصرفي	103 558 825	78 281 823	95 704 941
- أعباء استغلال عامة	(-) 22 787 304	(-) 21 334 309	(-) 20 548 066
- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الاصول الثابتة المادية وغيرالمادية	(-) 1 415 820	(-) 1 550 437	(-) 1 556 861
الناتج الإجمالي للاستغلال	79 355 701	55 397 077	73 600 014
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	(-) 56 431 055	(-) 45 735 249	(-) 45 566 838
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	20 965 730	31 702 679	22 003 097
ناتج الاستغلال	43 890 376	41 364 507	50 036 273
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	-	-	-
+ العناصر غير العادية (نواتج)	-	-	-
- العناصر غير العادية (أعباء)	-	-	-
ناتج قبل الضريبة	43 890 376	41 364 507	50 036 273
ضرائب على النتائج وما يماثلها	(-) 12 470 480	(-) 11 377 760	(-) 14 204 089
الناتج الصافي للسنة المالية	31 419 896	29 986 747	35 832 184

حسابات النتائج (بآلاف الدينار الجزائري)

التعيين	2021	2025
+ فوائد و نواتج مماثلة	148 275 080	134 401 409
- فوائد وأعباء مماثلة	- 55 882 188	- 53 059 436
+ عمولات (نواتج)	2 373 482	2 241 709
- عمولات (أعباء)	- 96 268	- 25 699
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المحتفظ بغرض التعامل	-7	- 1
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	1 523 098	1 784 248
+ نواتج النشاطات الأخرى	384 198	2 422 196
- رسوم النشاطات الأخرى	-	-
صافي الدخل المصرفي	94 617 403	87 782 431
- أعباء استغلال عامة	- 22 778 789	- 20 202 689
- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغيرالمادية	- 1 543 955	- 1 539 775
الناتج الإجمالي للاستغلال	70 294 660	66 048 966
- مخصصات للمؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	- 84 576 525	- 55 185 699
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	53 166 617	17 284 504
ناتج الاستغلال	57 944 851	28 147 801
ضرائب على النتائج وما يماثلها	- 11 254 172	- 5 109 135
الناتج الصافي للسنة المالية	46 690 479	23 047 685

صافي الدخل المصرفي	94 076 648	94 076 648
- أعباء استغلال عامة	- 21 756 434	- 21 756 434
- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغيرالمادية	- 1 529 067	- 1 529 067
الناتج الإجمالي للاستغلال	70 791 147	70 791 147
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	- 87 266 334	- 87 266 334
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	44 844 566	44 844 566
ناتج الاستغلال	28 369 379	28 369 379
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى		
+ العناصر غير العادية (نواتج)		
- العناصر غير العادية (أعباء)		
ناتج قبل الضريبة	28 369 379	28 369 379
ضرائب على النتائج وما يماثلها	- 9 305 185	- 9 305 185
الناتج الصافي للسنة المالية	19 064 194	19 064 194

الملحق رقم (04): الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري للمديرية العامة في الفترة (2020-2022)م

الملحق رقم (05): البيانات المالية للبنك الوطني الجزائري للمديرية العامة في الفترة (2020-2022)م

PASSIF	2022	2021
Banque centrale	947 095 896	761 489 186
Dettes envers les institutions financières	950 924 340	700 002 151
Dettes envers la clientèle	2 456 667 304	2 022 287 511
Dettes représentées par un titre	38 715 114	33 390 930
Impôts courants - Passif	10	17 047 559
Impôts différés - Passif	546 530	537 790
Autres passifs	384 239 265	132 959 651
Comptes de régularisation	125 893 131	100 213 097
Provisions pour risques et charges	44 868 592	44 044 595
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	67 702 423	82 106 618
Dettes subordonnées	207 776 142	206 684 712
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital	-	0
Réserves	173 935 878	142 221 150
Ecart d'évaluation	19 950 323	12 436 597
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 117 206
Report à nouveau (+/-)	-	15 024 250
Résultat de l'exercice (+/-)	59 206 466	46 690 479
TOTAL DU PASSIF	5 641 638 620	4 481 253 482

2020	2021	الأصول
204 207 936	331 762 148	الصندوق، البنك لمركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية
248	246	أصول مالية محتفظ بها لغرض التعامل
413 426 493	413 719 493	أصول مالية جاهزة للبيع
523 239 376	612 819 121	سلفيات و حقوق على الهيئات المالية
2 117 718 812	1 438 578 088	سلفيات و حقوق على الزبائن
14 043 820	1510 752 060	أصول مالية محتفظ بها إلى غاية الاستحقاق
8 428 662	4 821 590	الضرائب الحالية - الأصول
1 008 872	1 523 706	الضرائب المؤجلة - الأصول
47 818 018	66 935 395	أصول أخرى
55 834 995	45 824 597	حسابات التسوية
31 488 186	31 237 590	اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء
-	-	عقارات استثمارية
22 961 112	23 209 792	الأصول الثابتة المادية
94 342	69 855	الأصول الثابتة غير المادية
-	-	فارق الحيازة
3 440 270 872	4 481 253 482	اجمالي الأصول

ACTIF	2022	2021
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	383 040 980	331 762 148
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	236	246
Actifs financiers disponibles à la vente	709 277 646	413 719 493
Prêts et créances sur les institutions financières	571 602 223	612 819 121
Prêts et créances sur la clientèle	1 624 279 615	1 438 578 088
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 881 080 287	1 510 752 061
Impôts courants - Actif	21 442 306	4 821 590
Impôts différés - Actif	3 752 467	1 523 706
Autres actifs	328 410 898	66 935 395
Comptes de régularisation	63 490 346	45 824 597
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 282 550	31 237 590
Immeubles de placement	-	-
Immobilisations nettes corporelles	23 850 482	23 209 792
Immobilisations incorporelles nettes	128 584	69 655
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	5 641 638 620	4 481 253 482

2020	2021	الخصوم
50 000 000	761 489 186	البنك المركزي
564 645 009	700 002 151	ديون تجاه الهيئات المالية
1 901 513 860	**2 022 287 511**	ديون تجاه الزبائن
28 606 720	33 390 930	ديون ممثلة بورقة مالية
5 357 323	17 047 559	الضرائب الجارية - خصوم
537 553	537 790	الضرائب المؤجلة - خصوم
109 956 773	132 959 651	خصوم أخرى
101 736 450	100 213 097	حسابات التسوية
33 705 906	44 044 595	مؤونات لتغطية المخاطر و الاعباء
		إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات
117 796 216	82 106 618	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
205 672 488	205 684 712	ديون تابعة
150 000 000	150 000 000	رأس المال
		علاوات مرتبطة برأس المال
123 470 345	142 221 150	الاحتياطات
4 404 218	12 436 597	فارق التقييم
14 117 206	14 117 206	فارق إعادة التقييم
5 703 139	15 024 250	ترحيل من جديد
23 047 665	46 690 479	نتيجة السنة المالية
3 440 270 872	**4 481 253 482**	**مجموع الخصوم**

الملحق رقم (06): مجلس الإدارة للبنك الوطني الجزائري للمديرية العامة

الملحق رقم (07): تقديم البنك الوطني الجزائري للمديرية العامة في أرقام

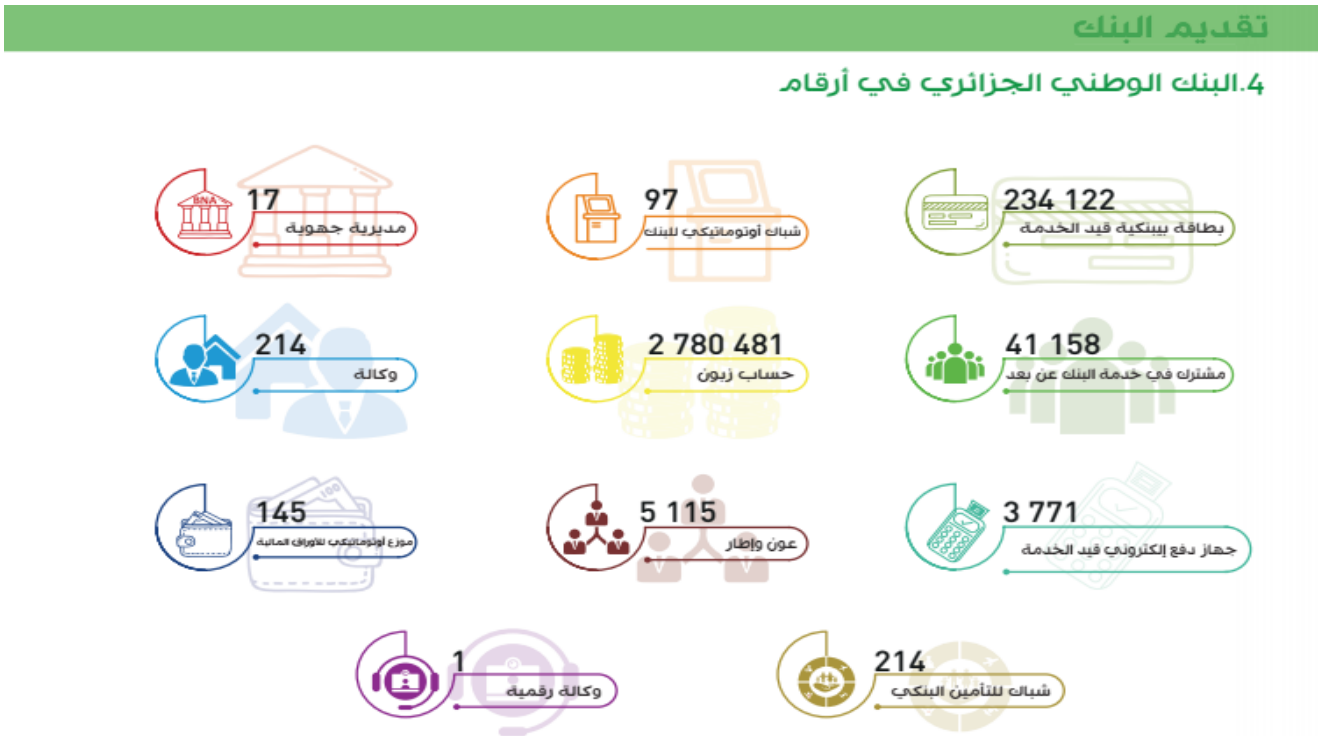

تم بحمد الله